

التاريخية

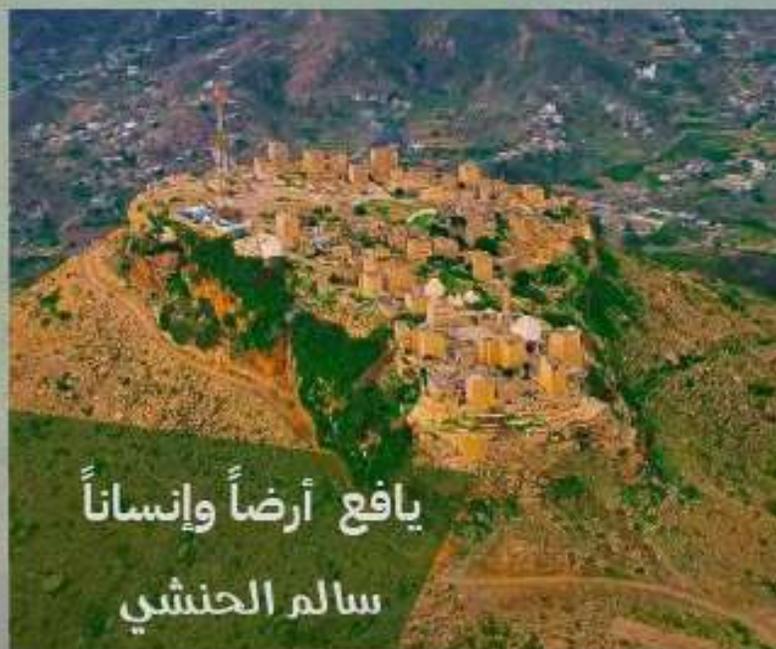
مجلة فصلية تهتم بشؤون الفكر والثقافة تصدر مؤمناً كل ستة أشهر عن مؤسسة أحمد الثقافية والحقوقية

العدد السابع

يونيو-حزيران 2025-السنة الرابعة

السياسات الثقافية المستدامة

عمرو عقيل الأرياني



يافع أرضاً وإنساناً
سالم الحنشي

التعليم العالي في اليمن :

بدايات واعدة ومآلات كارثية

عبدالرحمن الزبيري

تأثير الحرب في اليمن

على الأوضاع الاقتصادية 2015-2023

سلامان المقرمي

برق عدني

سمير محمد

في وسأوس البندقية الدرداء

جمال الرموش

الناصية

مجلة فصلية، تُعنى بقضايا الفكر والثقافة "تصدر مؤقتاً كل ستة أشهر" عن مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية

العدد (السابع) يونيو /حزيران 2025 -السنة الرابعة

رئيس التحرير/

أ.د. يحيى قاسم سهل

مدير التحرير/

محمد عبد الرحمن سيف

سكرتير التحرير/

ماجد الشعبي

المراجعة اللغوية/

د.عباس حسن الزامكي

الإخراج الفني

مراد محمد سعيد

تصميم الغلاف

م. آيات فضل مبارك

ماينشر في المجلة من مواضيع تعبر عن آراء كتابها، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر هيئة تحريرها أو المؤسسة الصادرة عنها..

مجلة الفكر والثقافة

تأسست في عدن عام 2021 م

عنوان المجلة : اليمن عدن- كريتر

009672260082

00967777808724

00967771812087

ايميل: mjltalnasy@gmail.com

الاشتراكات:

يتفق بشأنها مع هيئة التحرير

ثمن النسخة : 2000 ريال يمني

شهادة تسجيل رقم (5)4/12/2024

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية عدن:

2022/1201

طبع بمطابع (دي) عدن



امسح QR

وتابعنا على مدونة المجلة

2	فهرس
3	الافتتاحية - رئيس التحرير

دراسات - بحوث - مقالات

4	تأثير الحرب على الأوضاع الإقتصادية في اليمن: (2015_2023). سلمان المقرمي
---	---

*** ملف العدد [أوضاع وقضايا التعليم في اليمن. <٢>]**

17	التعليم العالي في اليمن: بدايات واعدة ومآلات كارثية.. عبد الرحمن الزبيري
33	نظام العليم العالي في اليمن: حرب إستنزاف. فهمي خالد
48	قضية التعليم في فكر الفيلسوف. د. ابوبكر السقاف. عيوان محمد عبد الرحمن السامعي

*** الملف الثقافي. [أوضاع وقضايا الثقافة في اليمن. <١>]**

55	العلاقة بين العلم والثقافة في المجتمعات العربية: اليمن. أمودجاً قاسم عبده المحبشي
77	السياسات الثقافية المستدامة: رؤية استراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة.. عمرو محمد عقيل الإرياني

*** نصوص**

92	في وساوس البندقية الدرداء. جمال الرموش
97	تحدي. وضاح خالد حريري
98	برق عدني. سمير محمد
101	اغنية المطر. عبد الحكيم الفقيه.
103	حين اسقط ظلي جثة هامدة.. عادل العامري

فن

104	الفنان محمد سلطان وقراءة الهجرة في الاغنية اليمنية... عبد الباري طاهر
-----	---

مدن وتاريخ وثقافة

105	يا فاع. ارضاً وإنساناً... سالم المحبشي
-----	--

مجتمع مدني

124	المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية. مولود زايد الطبيب.
-----	---

168	إصدارات
144	محددات النشر
145	تعرف علينا

الافتتاحية

رئيس التحرير

يصدر هذا العدد_ السابع_ لمجلة الناصية في أيام عصيبة وغاية في التعقيد... سواء كان ذلك علي مستوى اليمن فإوضاع الشعب تزداد سوءا وبات المواطن يحمل هم حبة البيض. مع إنه يحترق بحرارة هذا الصيف القايض الذي لا تعمل فيه الكهرباء سوى ساعتين في اليوم. مما أوصل حقاً السيل الزبي..، ومع ذلك يرى البعض بصيص أمل وذلك في رئيس الوزراء الجديد. لعل وعسى...

أما الإقليم وأقصى الشرق الأوسط فخطرسة القوة تشعل الإقليم، وليس بيد قوى السلام والتنمية أي وسيلة للحد بل ولجم هذا التوحش القائم بين قوى كبرى بالسلح والتكنولوجيا، والمؤلم اننا لا نستطيع التنبوء إلى أين. ستذهب الحرب. ونأمل من قوى الحرية والسلام أن تحافظ على ماتبقى من الشرعية الدولية والقانون الدولي، بإتخاذ كل السبل لوقف العسكرة، والإلتزام بقواعد القانون الدولي، والجلوس للحوار، فليس غير الحوار طريق آخر...

تأثير الحرب في اليمن على الأوضاع الاقتصادية

(2023 - 2015)

سلمان المقرمي (*)

مقدمة:

منذ اندلاع الحرب في اليمن عام 2015، شهد الاقتصاد اليمني تدهوراً غير مسبوق نتيجة الصراع المسلح، الحصار، والانقسام المؤسسي. أدى تدمير البنية التحتية، توقف القطاعات الإنتاجية، وانهيار الخدمات إلى تفاقم الفقر والبطالة، مما جعل اليمن من أشد الدول تأثراً بالأزمات الإنسانية. يستند هذا التقرير إلى بيانات من تقارير البنك الدولي، الأمم المتحدة، ومؤسسات دولية رسمية لتسليط الضوء على الأثر الاقتصادي للحرب خلال الفترة 2015-2023.



مباني مدمرة في عدن
بسبب الحرب



انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 55.7% بين 2015 و2021، مع خسائر اقتصادية تقدر بـ200-170 مليار دولار، وتدمير بنية تحتية بقيمة تزيد عن 20 مليار دولار. انخفض نصيب الفرد من الناتج الحقيقي بنسبة 54%، بينما تفاقم الفقر ليشمل 17 مليون شخص في فقر مدقع بحلول 2023. انهيار العملة الوطنية، مع وصول الريال إلى 1,042 مقابل الدولار في 2021، أدى إلى تضخم بنسبة 100% في أسعار السلع في بعض الفترات. كما تسبب توقف مرتبات الموظفين وتراجع إيرادات الحكومة بنسبة 30% في 2023 في تفاقم الأزمة الإنسانية، حيث يحتاج 21.6 مليون شخص إلى مساعدات

يعكس هذا التقرير تحول اليمن إلى «اقتصاد حرب» يعتمد على الجبايات وتجارة الصراع، مع ظهور طبقة أثرياء جدد وسط انهيار الخدمات الأساسية. يهدف التقرير إلى تقديم رؤية شاملة للتحديات الاقتصادية، مع توصيات لدعم التعافي عبر تسوية سياسية واستثمارات في إعادة الإعمار

فتح موانئ الحديد دون اتفاق شامل وتأثيره على اوضاع القطاع الخاص.

نصت الهدنة التي رعتها الأمم المتحدة بين الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً وجماعة الحوثي في اليمن في أبريل/ نيسان 2022 على تسهيلات لدخول سفن الوقود إلى موانئ الحديد يبلغ عددها 18 سفينة ووقود (1) خلال شهري الهدنة التي جددت مرتين وانتهت دون تجديد في الثاني من أكتوبر 2022. (ودخلت فعلياً وفق إحصائيات مؤسسة موانئ البحر الأحمر خلال نفس الفترة 147 سفينة ووقود وسفن أغذية وبضائع متنوعة (2)، بمعدل شهري يصل إلى 24 سفينة تقريباً

ونتج عن مفاوضات بين جماعة الحوثي والسعودية في يوليو/ تموز 2022، تجاوز القرار الحكومي رقم 49 بشأن آلية الضرائب على مشتقات الوقود وخسرت الحكومة بموجبه ما يقارب 350 مليار ريال وفق تصريحات محافظ البنك المركزي في عدن أحمد أحمد غالب خلال الفترة ما بين أبريل وديسمبر 2022 (3) حيث قلص قدرة الحكومة على جباية الضرائب المتوجهة إلى موانئ الحديد، وتحولت لصالح الحوثيين بأكثر من هذا المبلغ

وأدت مفاوضات مسقط بين جماعة الحوثي والسعودية، والتي عقدت في فبراير/ شباط 2023، إلى فتح موانئ الحديد أمام السفن التجارية والغذائية وسفن الحاويات، ضمن إجراءات تسهل انسياب الحركة التجارية إلى موانئ الحديد؛ شملت تخفيض المدة التي تقضيها السفن المتوجهة إلى تلك الموانئ بنسبة 96% وتخفيف تفتيش التحالف للسفن عقب تفتيش الأمم المتحدة لتلك السفن. (4)

وكان التحالف قد نشر قوات بحرية له تعمل على تفتيش السفن المتوجهة إلى الموانئ اليمنية، للتأكد من تنفيذ قرار حظر توريد الأسلحة إلى اليمن خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي 2216 الذي أضاف نوعاً من الشرعية القانونية على عمليات تفتيش السفن المتوجهة إلى كل الموانئ اليمنية، وكان للتحالف منطقة انتظار للسفن المتوجهة إلى موانئ الحديدة منذ 2016، حتى فبراير 2023، تفيد التقديرات أن منطقة الانتظار كانت تتراوح بين أسابيع إلى عدة أشهر.

بدأت تصل إلى موانئ الحديدة السفن التجارية وسفن الحاويات، دون تفتيش، ضمن اتفاق لم تعرف تفاصيله، وأتهمت الأمم المتحدة بأنها منحازة إلى الحوثيين وشن نقداً حاداً على الضعف الذي أظهرته الحكومة في هذه النقطة. (5)

بررت الإجراءات بشأن ميناء الحديدة في الإعلان الأممي للهدنة في أبريل/ نيسان ٢٠٢٢، والتسهيلات التي قدمتها الحكومة في يوليو/ تموز من ذات العام، ومفاوضات مسقط في فبراير/ شباط ٢٠٢٣، بأنها تأتي من أجل معالجة الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية. (6) ووصفت بأنها إجراءات لتعزيز الثقة التي يتخذها تحالف دعم الشرعية لإنجاح جهود الأمم المتحدة لتحقيق الـ 8 سنوات سلام في اليمن، والتوصل إلى اتفاق لتجديد الهدنة وتوسيع المكاسب الاقتصادية والإنسانية للمدنيين في مناطق سيطرة جماعة الحوثي. (7) تذكر المبررات التي تم ذكرها مجدداً في فبراير 2023 باتفاقية السويد 2018 بشأن موانئ الحديدة التي أدت إلى وقف عملية السيطرة على موانئ الحديدة، وتحت المبرر الإنساني نص الاتفاق على أن تودع جميع إيرادات موانئ الحديدة في فرع البنك المركزي بالحديدة لصرف مرتبات الموظفين الحكوميين، لكن الحوثي استولى على كل تلك الإيرادات لصالحه

المنهجية:

تستند هذه الورقة إلى مقابلات مع 20 شخصاً من تجار في صنعاء وعدن والحديدة وتعز، ومتعاملين مع موانئ الحديدة وعدن وشركة شحن في الصين، من التجار ومن قطاع النقل، ومسؤولين كبار في القطاع الخاص كما استندت إلى سلسلة من الوثائق السرية التجارية، ووثائق رسمية، وسلسلة من التصريحات والبيانات والتقارير التي اتخذتها الحكومة أو الحوثي أو القطاع الخاص، أو المنظمات الدولية، وصولاً إلى بيانات التحالف وتحديد السعودية أجريت معظم المقابلات عبر الهاتف، وتمت اللقاءات في الفترة بين فبراير وأكتوبر من 2023.



تدمير أسس السوق الحر: إنشاء الاقتصاد الطفيلي

نصت المادة السابعة من الدستور اليمني على حرية النشاط الاقتصادي، وتضمنت حق التنافس المشروع، واحترام الملكية الخاصة، كما نصت المادة العاشرة منه، على حرية التجار والاستثمار. (8)

بمجرد التفاهم على فتح موانئ الحديد أمام حركة التجارة، أصدرت وزارة النقل في حكومة الحوثيين غير المعترف بها دولياً، وعدد من مؤسساتها سلسلة من القرارات التي تحد من حرية النشاط الاقتصادي، وحرية التجارة (9). وينص أحد القرارات الموجهة إلى شركات الملاحة بأن أي شركة ملاحية لا تحول خطوط النقل والاستيراد إلى موانئ الحديد بما فيهم التجار والموكلين خارج مناطق سيطرة الحوثيين، قد تتعرض للإيقاف والمنع من النشاط التجاري والملاحية نهائياً في كل الموانئ اليمنية. (10)

بالتزامن مع القرارات الموجهة إلى شركات الملاحة، كانت مصلحة الجمارك توزع استثمارات على جميع المستوردين الذين يهرون عبر المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، تجبرهم فيها على التعهد باتخاذ موانئ الحديد ومطار صنعاء الدولي منفذاً وحيداً للاستيراد. الاستثمار التي أصدرتها هيئة الجمارك، حددت سفناً خاصة بشركة سبأ للملاحة لشحن البضائع من مناطق التصدير إلى موانئ الحديد. (11)

تحتوي صيغة أخرى من التعهد المقدم لمنافذ الجمارك التي أنشأها الحوثيون بين المحافظات التي يسيطر عليها والمحافظات التي تسيطر عليها الحكومة، على منح الجمارك الحوثية باتخاذ ما تراه مناسباً إن خالف التجار قرارها واستوردوا عبر غير موانئ الحديد. (12) بعد أشهر قليلة من فتح موانئ الحديد حظرت مليشيا الحوثيين الغاز المحلي المنتج في

مأرب من الدخول إلى مناطق سيطرتها، وبدلاً عنه توجهت إلى شرائه من الخارج، وبيعته بأسعار أعلى تزيد قيمة الأسطوانة الواحدة عن 50 ريالاً سعودياً بسعر الصرف في صنعاء تدمير نظام السوق الحر، وحرية النشاط التجاري، امتد للأنشطة الاقتصادية داخل المحافظات، إذ أصدرت شركة الغاز التي يسيطر عليها الحوثيون تعميماً يجبر فيها كبار مستهلكي الغاز، في مراكز المحافظات، بالشراء الحصري من الشركة، وتحديد حصة محددة للاحتياج يلتزمون بشرائها شهرياً، وتهديدهم حال شرائهم من أي جهة أخرى. (13)

تصاعد الجبايات في موانئ الحديدية:

استغلت حكومة الحوثيين في صنعاء تحويل جزء مهم من النشاط الاقتصادي والحركة التجارية والاستيراد إلى موانئ الحديدية لرفع سلسلة من الجبايات والضرائب على واردات موانئ الحديدية، بالإضافة إلى عدد من الصناديق وتشمل الضرائب المفروضة بدون قانون، (يحرم الدستور اليمني فرض أي رسوم إلا بقانون من مجلس النواب) دفعها نقداً، عكس ما كانت تروج له من امتيازات قبل فتح الموانئ وفرض مهدي المشاط قراراً برفع أسعار الضرائب لصالح صندوق المعلم بدون قانون، وألزم الحكومة بانتزاعها من التجار بنسبة 100% حتى قبل صدور قانون بذلك (14) كما رفعت وزارة المالية أسعار الجمارك بنسبة 100% في فترة لاحقة لفتح موانئ الحديدية، كما رفعت نسبة الضرائب بأكثر من 200% (15) وإيرادات صندوق رعاية الشهداء التابع للجماعة (16) وسلسلة أخرى من الصناديق



إقتصاد الحرب يرهق الوضع الإنساني المتفاقم في اليمن

وأرسلت حكومة الحوئي في صنعاء مشروع قانون لتعديل ورفع قيمة الضرائب والجمارك مرة أخرى، يتضمن المشروع منح رئيس المجلس السياسي الأعلى ورئيس الوزراء الحق في اتخاذ قرارات فرض رسوم جديدة أو رفعها دون العودة إلى مجلس النواب (17) وقد صدر القانون فعلا ومر دون إثارة رأي عام بعد عملية طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وفق ما أكده عضو النواب في صنعاء أحمد سيف حاشد ومصدر تجاري (18) وفي جلسة لمجلس النواب الموالي للحوئي في صنعاء كشف عضو المجلس بسام الشاطر عن مشاريع قوانين جديدة تشمل رفع ضرائب المبيعات على القطاع التجاري بنسبة 12.5% وعلى القطاع الصناعي بنسبة 16.5% وضرائب جديدة على أرباح القطاع التجاري 4.5% وعلى أرباح القطاع الصناعي بنسبة 6.5%، بينما كشف أيضا عن ارتفاع في نسبة الضرائب الأخرى عما قبل فتح الموانئ بنسبة 140%. تشير وثيقة أخرى إلى ارتفاع ضريبة القيمة المضافة بنسبة 99% (19)

تأسيس شركات جديدة تتبع المؤسسات العسكرية الحوئية بالاستفادة من فتح موانئ الحديد وإيرادات 3

فور توقف الحرب في الحديد أعلنت الحوئيون برنامج الرؤية الوطنية لبناء الدولة وهي خطة حوئية طموحة لإعادة هندسة الدولة ومؤسساتها يشرف عليها القيادي أحمد حامد المعروف برئيس الرئيس في صنعاء. وضعت الخطة المحلية الأولى لتلك الرؤية خطة لبناء شركات تجارية وصناعية في المنطقة الخلفية لموانئ الحديد لتعزيز البنية التحتية لتلك الموانئ. (20)

أظهرت وثائق نشرتها وزارة الصناعة والتجارة في صنعاء عن منح تراخيص جديدة تتبع جماعة الحوئي كمؤسسة، مثل صندوق رعاية الشهداء (21) بينما منحت وزارة الصناعة والتجارة في صنعاء سعيد أحمد محمد الجمل ترخيصا جديدا لإنشاء شركة دواجن ومواشي في الحديد، بعد أقل من شهر من إعادة فتح الموانئ. (22)

قالت مصادر تجارية كبيرة بما فيها تجار حوئيون (23) : إن الجماعة لجأت مؤخرا إلى عدد من الواجهات التجارية الجديدة التي نشأت في السنوات القليلة الماضية، لتأسيس شركات تتبع الطيران المسير، والقوة الصاروخية، واللجنة الاقتصادية العليا، وهيئة الزكاة وكبار النافذين بوزارة الصناعة والتجارة في صنعاء وغيرها من المؤسسات الإيرادية ووفقا لما لا يقل عن 5 مصادر تجارية، فإن هيئة رعاية الجرحى الحوئيين، احتكرت قطاع النقل من موانئ الحديد، وحرمت آلاف العاملين بالنقل من الميناء من مصادر أعمالهم. الاحتكار في النقل لم يرقم على أساس المنافسة، ولكن على أساس النفوذ والقوة. يهدد سائقو نقل البضائع من موانئ الحديد من تداعيات خطيرة عليهم قد تدفعهم إلى

بدء احتجاجات في الموانئ

لاحقاً أصدر الإعلام المروري الحوثي بياناً يفيد بقطع طريق صنعاء الحديدية الدولي، المناسب لمرور الشاحنات التجارية، ونقله إلى طريق صنعاء المحويت الحديدية. بالوقت نفسه أجبروا السائقين من الحديدية إلى صنعاء على المرور عبر محافظة ذمار أو محافظة حجة، وهي طرق غير مؤهلة لمرور الشاحنات الكبيرة بكثافة، وأدى إلى أكثر من 10 حوادث مرورية نتج عنها سلسلة من الوفيات، بينما احتكرت طريق صنعاء مناخه الحديدية لشاحنات المؤسسة الاقتصادية التي تعمل شركات عدة باسمها(24) بحسب مصادر مقربة من عائلة تجارية، فإن جهاز الأمن والمخابرات يقف خلف الإطاحة بواحدة من أهم الشركات التي تعمل مع الأمم المتحدة، وأسس بدلا عنها شركة جديدة، وانتزع بالقوة حق العمل(25)

أعلنت وزارة الصناعة والتجارة في حكومة الحوثي منتصف أغسطس الماضي تسليم مليون و500 ألف متر مربع من الأراضي في ما تسمى المناطق الصناعية لمستثمرين غير معروفين، وجاء في إعلان الوزارة أن المنطقة الصناعية مخصصة لعشرة مشاريع استثمارية بقيمة 197 مليون دولار، من بينها محطة كهربائية خاصة تعمل بالفحم، ومجمعات صناعية للسمن والزيوت والألبان وغيرها(26). قال تاجر حوثي «يريدون إزاحة القطاع الخاص السابق كلياً من السوق، لأنهم يعتبرونهم خونة وعملاء ولكنهم عاجزون عن إقامة المشاريع البديلة(27). كانت قناة الهوية الحوثية قد قالت في إحدى حلقاتها إن هناك مخططاً لبيع أراضي وعقارات موانئ الحديدية نفسها

بحسب المعلومات، فإن بعض الشركات الحوثية الجديدة التي ظهرت مؤخراً، دخلت في نزاعات تجارية مع شركات أخرى في مصر وتركيا، خاصة شركة المحسن التجارية التي أنشأها علي الهادي، الذي اقتحم الغرفة التجارية في أمانة العاصمة نهاية مايو الماضي(28)

سبق لعلي الهادي الصديق المقرب لمحمد المطهر وزير الصناعة في حكومة الحوثي، أن احتكر كلياً نقل وتوزيع مواد الإغاثة التابعة لبرنامج الغذاء العالمي، وبلغت قيمة النقل الذي احتكرها وفق الوثائق المنشورة في برامج الغذاء العالمي والمنظمات الدولية ما لا يقل عن 158 مليون دولار بين 2017/2022(29)

قال تجار إن علي الهادي استغل موقعه مع برنامج الغذاء العالمي، ودخل في شراكات متعددة مع كبريات شركة وشبكات الصرافة، واعدوا إياهم بمزايا عديدة من برنامج الغذاء العالمي.(30)



أطفال اليمن يموتون جوعاً بسبب الحرب

الموانئ لا تعمل بكفاءة: وأسعار الشحن إليها والتأمين مرتفعة عن الموانئ الأخرى: شهدت حركة السفن في اليمن تراجعاً كبيراً؛ إذ بلغ عدد السفن التجارية والغذائية والوقود الواصلة 4150 سفينة في 2010 انخفضت إلى 1794 في 2014 (31) تشكل الموانئ البحرية الشريان الرئيس لوصول البضائع إلى اليمن بنسبة 80% في 2016 وتراجع دورها إلى 59% في 2018 (32) انخفضت الخطوط الملاحية الدولية المتوجهة إلى اليمن من 16 خطاً ملاحياً في 2014 إلى 4 خطوط مع نهاية 2022 (33) تراجع كمية السفن الواصلة إلى الموانئ اليمنية من 1794 في 2014 إلى 800 سفينة وناقلة ووقود في 2020 و2021، وانخفضت الحمولة الصافية لتلك السفن من 17.9 مليون طن إلى 7.9 مليون طن في نفس الفترة بنسبة تراجع بلغت 55.1% عن قدرتها التشغيلية في 2014 (34) كان ميناء الحديدة أكبر الموانئ البحرية اليمنية (35) قبل سقوط صنعاء، وتمثل الإيرادات الجمركية المتأتية منه ما مقداره 50% من إيرادات الموانئ البحرية، و40% من إجمالي إيرادات الجمارك والضرائب اليمنية في 2014، بمبلغ تجاوز مليار دولار. (36) تستقبل موانئ الحديدة نوعاً محدداً من سفن الحاويات التي تحتوي على كرنيات خاصة بها، كون الموانئ تفتقد إلى ذلك النوع من الآلات وتعطلها بسبب الحرب وتعطل الآلات والهياكل اللازمة لتشغيله (37) وقال البنك الدولي إن تفريغ السفن في موانئ الحديدة يستغرق عدة أيام وأسابيع مقارنة بساعات كان يعمل عليها في 2014 (38) قدرت مؤسسة موانئ البحر الأحمر حاجتها إلى مبلغ يقترب من ملياري دولار لإعادة نشاط موانئ الحديدة

إلى ما كان عليه قبل سيطرتها على الموانئ (39) بينما قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيمة المشاريع التي تحتاج أولوية على ثلاثة مراحل إلى مبلغ 50 مليون يورو تقريبا (40) تشير أسعار الشحن إلى موانئ الحديد وفق تصريحات عبد الوهاب الدرة وزير النقل في حكومة الحوثي إلى أن سعر الشحن إلى موانئ الحديد للحاوية سعة 40 قدم، مرتفعة بمبلغ 2000 دولار، عن سعر نفس الحاوية إلى موانئ عدن. (41)

تبلغ قيمة التأمين الإضافي على حاوية الشحن إلى موانئ عدن سعة 20 قدما مبلغا وقدره 500 دولار، وعلى حاوية 40 قدما مبلغ وقدره 1000 دولار (42) يرتفع سعر التأمين إلى الحديدية عن عدن بنسبة 52%، وفق تقرير خبراء لجنة العقوبات الأخير عن اليمن اعترف عبد الوهاب الدرة أن موانئ الحديد تعمل حاليا بنسبة أقل من 35% من طاقتها (43) ومنشأتها تفتقد إلى الصيانة، ما يعني أن الإيرادات الضخمة للموانئ لم تعد بشكل إيجابي حتى على الموانئ نفسها

قال مسؤول بشركة شحن إلى موانئ الحديد، إن التجار الذين يشحنون عبر موانئ الحديد يعانون من إجراءات حوثية تعيق تجارتهم، شملت التركيز الشديد على الألوان، ونوعية البضائع بحجة أن الحوثي قد يصادرها لأنها مخالفة للأداب العامة، كما أن حمولة الحاوية الواحدة إلى موانئ الحديد تقل بنسبة 4 طن على الأقل عن تلك المتوجهة إلى موانئ عدن، أفاد المصدر بأن معيار حمولة الحاوية الواحدة دوليا 28 طنا تقريبا، يمنع الحوثي أي حاوية تزيد عن 24 طنا. (44)

قال تاجر استورد عبر موانئ الحديد إن الحوثي يعتمد إلى تغيير المنشورات السعرية، ويرفع سعرها بثلاثة أضعافها على الأقل عن سعرها الأصلي لرفع قيمة الجبايات التي ينتزعها (45) في منتصف سبتمبر الماضي نشرت محكمة الأموال العامة بأمانة العاصمة قائمة جلسات بالمحكمة، تشمل 16 قضية تجارية رفعتها شركات ضد هيئة الزكاة الحوثية التي انتزعت أموالهم بالقوة بينها شركات استيراد وشركات أخرى (46)، نشأ النزاع بين الشركات والزكاة الحوثية بفعل تغيير المنشورات السعرية وغيرها من طرق الجباية الحوثية. قال تاجر آخر إن الأولوية لدخول البضائع إلى موانئ الحديد هي لتجار الحوثي مشيرا إلى أن بضائعه ممنوعة من الدخول ودفع عليها غرامات هائلة بينما بضائع المنافسين تدخل بسلاسة أكثر. (47)

شكا سائقون في موانئ الحديد من الإجراءات البيروقراطية الطويلة، وغياب خدمات أساسية مثل موقف الشاحنات أو خدمات الإضاءة ليلا، أمام ساحة الجمارك في الموانئ. (48)

التوصيات:

- 1- يجب (على الحكومة ووسطاء المفاوضات، مثل المبعوثين الدولي والأمريكي وغيرهم وكذا السعودية وسلطنة عمان) إجبار الحوثي على التراجع عن قراراته القسرية المتعلقة بنقل حركة التجارة قسراً إلى موانئ الحديدة، وترك ذلك لحرية السوق ومبادئ المنافسة
- 2- المفاوضات المتعلقة بالشأن الاقتصادي يجب ألا تخالف الدستور والقانون، ومبدأ حرية السوق وحرمة الملكية الخاصة
- 3- ينبغي أن يكون القطاع الخاص عبر هيئاته الشرعية المنتخبة طرفاً رئيسياً في المفاوضات، وينبغي أن تحظى مواقف القطاع ورؤاه بدعم قوي من الأمم المتحدة والجهات الدولية الفاعلة في اليمن
- 4- ينبغي تصميم المفاوضات الاقتصادية بمشاركة القطاع الخاص، وبما يضمن أن النشاط الاقتصادي المستقبلي بعد الحرب لا يعمل على تمويل الحرب ولا ضمن اقتصاد الحرب، بل يعزز السلام والتنمية وفق النظام الجمهوري والديمقراطي أو وفق الدستور النافذ
- 5- يجب على الحوثي التراجع فوراً عن الضرائب والجمارك والجبائيات التي فرضها على التجار والحركة التجارية منذ فتح موانئ الحديدة، كما يجب التراجع فوراً عن قانونه الذي يتيح لرئيس المجلس السياسي الأعلى والحكومة ووزير المالية فرض ضرائب وجمارك جديدة دون العودة لمجلس النواب
- 6- يجب على الحوثي التراجع فوراً عن إنشاء شركات تتبع فروعه المسلحة مثل قوة الطيران المسير، أو القوة الصاروخية أو هيئة الزكاة انطلاقاً من موانئ الحديدة
- 7- يجب على الحوثي التراجع فوراً عن احتكار الأنشطة التجارية المرتبطة بموانئ الحديدة، مثل قطاع النقل والتخليص الجمركي، أو إغلاق طريق الحديدة صنعا
- 8- على القطاع الخاص أن يستمر برفع صوته واقتحام الغرفة التجارية بأمانة العاصمة، وتكثيف جهوده مع الفاعلين بالشأن اليمني خاصة الحكومة والسعودية والأمم المتحدة والحوثي والعمل على أن يكون شريكاً فاعلاً في المفاوضات الاقتصادية
- 9- يجب ربط الملف الاقتصادي بالملف السياسي بشكل وثيق، وخلاف ذلك سيؤدي إلى حرب واسعة وتعقيد مسار التوحيد مستقبلاً كما في حالة العملة مثلاً
- 10- يجب على الحوثي وقف الحرب التي يشنها على القطاع الخاص في صنعا ومناطق سيطرته، وعلى الاقتصاد الوطني عموماً، بما فيها منشآت النفط وموانئ التصدير
- 11- عدم التعرض للسفن في موانئ الحديدة أو توظيف القضاء لحجزها، ويجب التراجع فوراً عن عشرات المحاكمات التجارية ضد التجار في مناطق سيطرته
- 12- عقد اتفاقات اقتصادية منفصلة قائمة على فكرة تثبيت وقف إطلاق النار دون حلول سياسية قد تؤدي إلى انفصال اقتصادي شامل يساهم في تمزيق آخر الروابط بين المناطق المحررة والمناطق التي يسيطر عليها الحوثي وتنتهي كل آثار الجمهورية اليمنية ومؤسساتها التي بنيت طيلة عقود من الثورة شمالاً وجنوباً

الهوامش:

- (1) <https://osesgy.unmissions.org/ar/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D9%86-13/9/2023> تاريخ الدخول 8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%86-
- (2) مؤسسة موانئ البحر الأحمر.
- (3) https://www.youtube.com/watch?v=IPqp_BYFJBA تاريخ الدخول 13/9/2023.
- (4) <https://www.youtube.com/watch?v=A1ynpCE9VMk> تاريخ الدخول 13/9/2023.
- (5) <https://osesgy.unmissions.org/ar/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D9%86-13/9/2023> تاريخ الدخول %B1%D8%A9-%D9%85%D9%86-
- (6) <https://aawsat.com/home/article/4156641/%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-13/9/2023> تاريخ الدخول %8A%D9%84%D8%A7%D8%AA
- (7) الدستور اليمني: <https://yemen-nic.info/yemen/dostor.php> تاريخ الدخول 15/9/2023
- (8) وثيقة خاصة صادرة عن وزارة النقل بحكومة الحوثة غير المعترف بها دولياً، بتاريخ 19 فبراير 2023
- (9) المصدر نفسه.
- (10) نموذج استمارة التعهد المفروض على التجارة.
- (11) نموذج من استمارة التفويض والتعهد الذي يمنح الجمارك الحوثية الحق في معاقبة التجار إن خالفوا قراره، بدون قانون.
- (12) تعميم شركة الغاز نشرته على صفحتها بالفيس بوك
- (13) نسخة من قرار مهدي المشاط برفع سعر الجبايات. ومقابلة خاصة عبر الهاتف في 10/8/2023 مع تاجر كبير في صنعاء.
- (14) مقابلات عبر الهاتف، مع تاجرين من صنعاء، 12/8/2023، وناقلي بضائع بين المحافظات، بتاريخ 20/8/2023
- (15) مقابلة عبر الهاتف مع موظف كبير بمجموعة تجارية، ووثيقة جمارك غير قابلة للنشر.
- (16) المذكرة الإيضاحية لمشروعي تعديل ضرائب الدخل والضريبة العامة مايو 2023 إلى مجلس النواب في صنعاء (لا يتعدى عدد أعضائه مع المعينين حديثاً 30 عضواً).
- (17) منشور لأحمد سيف حاشد على صفحته بمنصة إكس <https://twitter.com/Civic-Coalition/status/171180012953813402>

- (18) مقابلة مع أحد التجار عبر الهاتف بتاريخ 11 أكتوبر.
- (19) جلسة مجلس النواب في صنعاء. ومقابلة عبر الهاتف بتاريخ 15 أغسطس.
- (20) الخطة المرورية الأولى، ص 28
- (21) دفتر الأسماء التجارية الصادر عن وزارة الصناعة في صنعاء 2023.
- (22) المصدر السابق. سعيد أحمد محمد الجمل فرضت عليه الخزنة الأمريكية عقوبات لقيادته شبكة دولية تعمل على تمويل الحوثيين بملايين الدولارات من الحرس الثوري الإيراني، ويوصف بالقناة المالية للحوثيين.
- (23) مقابلة عبر الهاتف، 13/14/15 / يونيو 2023
- (24) وثيقة عن الإعلام المروري في صنعاء، ومقابلات مع عدد من الناقلين عبر الهاتف.
- (25) مقابلة عبر الهاتف، بتاريخ 9/9/2023.
- (26) نشرته قناة وزارة الصناعة على التلغرام في تاريخ 14 أغسطس 2023، ولم تعلن عن أسماء المستثمرين.
- (27) مقابلة عبر الهاتف، بتاريخ 18 يوليو 2023.
- (28) مقابلة مع مصدرين تجاريين في يونيو ويوليو، 2023.
- (29) وثائق من نسخ المشاريع التي حصل عليها ومقابلات مع عدد من رجال المال والأعمال.
- (30) مقابلة مع مسؤول كبير في إحدى شبكات الصرافة، يونيو 2023، ومقابلة أخرى مع شريك حوثي من صعدة تنازع مؤخرًا مع علي الهادي، يوليو 2023
- (31) مركز البحوث والدراسات، اتحاد الغرف التجارية اليمنية، ديسمبر 2022، قطاع النقل في اليمن، الاختناقات الرئيسية والتدخلات ذات الأولوية، ص 2
- (32) المصدر نفسه، ص 5
- (33) المصدر نفسه، ص 6
- (34) المصدر نفسه، ص 6
- (35) البنك الدولي، قطاع النقل في اليمن، مذكرة سياسية رقم (4) بشأن تقديم الخدمات الشاملة، أبريل، 2017، ص 7
- (36) نفس المصدر السابق، البنك الدولي، ص 7.
- (37) المصدر السابق نفسه ص 7
- (38) المصدر السابق نفسه ص 8
- (39) مؤسسة موانئ البحر الأحمر، تقييم الأضرار، 2015-2021.
- (40) <https://www.undp.org/ar/yemen/publications/tqyym-aladrar-fy-mwany-al->

- hdydt-alslyf-w-ras-ysy-w-qdrtha-alhalyt تاريخ الدخول 16/9/2023.
<https://twitter.com/alosbou/status/1696844838128275659> (41)
(42) الخطة المرحلية الأولى، ص95
<https://twitter.com/alosbou/status/1696844838128275695>(43)
(44) مقابلة عبر الهاتف مع شركة شحن في الصين 28/8/2023.
(45) مقابلة مع مستورد الإلكترونيات بالهاتف عبر موانئ الحديد 1/6/2023.
(46) وثائق بقائمة جلسات محكمة الأموال العامة بأمانة العاصمة بتاريخ 13/9/2023.
(47) مقابلة مع تاجر في الحديد 25/5/2023
(48) مقابلة عبر الهاتف مع أحد سائقي النقل 1 سبتمبر 2023

.....

(*) خريج كلية الاقتصاد والتجارة جامعة صنعاء "تخصص علوم سياسية"
محرر للشؤون الاقتصادية في عدد من وسائل الاعلام المحلية والخارجية
إيميل: salman.sul2018@gmail.com

التعليم العالي في اليمن بدايات واعدة ومآلات كارثية

الجزء الأول

أ.د. عبد الرحمن الزبيري (*)

1: التعليم العالي في اليمن من النشأة إلى ما قبل الوحدة:

يُعد عقد السبعينات من القرن العشرين نقطة تحول مفصلية في تاريخ التعليم العالي في اليمن، حيث بدأت ملامح الجامعات الوطنية بالتبلور في كلٍّ من شمال اليمن وجنوبه، وبلغ الابتعاث للدراسة في الخارج في مختلف التخصصات العلمية والإنسانية أوجه إلى مختلف دول العالم العربية والشرقية والغربية طبقاً لتوجه كل نظام سياسي في الشمال والجنوب، وبلغ عدد المبتعثين عدة الآف، رغم الافتقار إلى الإحصائيات الدقيقة إلا إن دفعة واحدة من الشطرين بحسب علمي عام 1974م بلغ عددها أكثر من 450 طالباً معظمهم من الشمال، غير العسكريين أو المبتعثين الحزبيين من الجنوب

1.1. في شمال اليمن: (جامعة صنعاء: بنية تحتية متقدمة):

تأسست جامعة صنعاء عام 1970 بدعم من مصر وعدد من الدول العربية، لتكون أول جامعة حكومية في الجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن)، وقد شكّلت امتداداً طبيعياً لنمو التعليم العام الذي بدأ يتوسع عقب ثورة 26 سبتمبر 1962. انطلقت الجامعة بكليات ذات طابع نظري ككلية الآداب والعلوم الشرعية، ثم توسعت تدريجياً لتضم كليات للعلوم والتجارة والطب

أدّت جامعة صنعاء في تلك المرحلة دوراً فكرياً محورياً، حيث ساهمت في صياغة النخبة السياسية والثقافية الجديدة للدولة الحديثة. تخرّج منها العديد من الكوادر الذين لعبوا أدواراً بارزة في الإدارة العامة، والتربية، والقانون، رغم التحديات التي رافقت مسيرتها مثل شحّ الإمكانيات وغياب التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى

في هذا السياق، اعتمدت الجامعة بدرجة كبيرة على الكوادر الأكاديمية الأجنبية، خاصة من مصر وسوريا والعراق والسودان. وكانت دولة الكويت تتولى تمويل هؤلاء الأكاديميين عبر التعاقد معهم باسم الجامعة، إذ كانت جامعة صنعاء تعتمد في ميزانيتها التشغيلية والوظيفية بشكل كبير على التمويل الكويتي، قبل الغزو العراقي للكويت عام 1990.

ومن المفارقات البارزة في تلك الفترة، أن الجامعة كانت تغلق أبوابها أمام حملة

الدكتوراه من خريجي جامعات الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية، رغم أن كثيرًا منهم كانوا من مبتعثي الدولة نفسها. فقد ساد في تلك المرحلة موقفٌ عدائي تجاه ما اعتُبر «التعليم الشيوعي»، حيث لم يُعترف بشهاداتهم رسميًا، وتم تصنيفها كـ «دكتوراه وظيفية»، وهي تسمية مبهمة وغير أكاديمية، تعكس التوتر الأيديولوجي القائم حينها. لم يبدأ قبول بعض هؤلاء الأكاديميين بشكل رسمي وفعلي إلا بعد الوحدة اليمنية في عام 1990. ومن المفارقات العجيبة أن خريج دكتوراه في مجال الرياضيات (دكتور ثابت الحميدي) من الاتحاد السوفيتي (جامعة مينسك) تقدم إلى جامعة صنعاء للالتحاق بهيئة التدريس قبل الوحدة فأرسلوا شهادته لجامعة أمريكية لمعادلتها فردت عليهم الجامعة الأمريكية بطلب التعاقد معه للتدريس فيها، وهي حادثة شهيرة يعرفها الكثير

1.2. في جنوب اليمن: جامعة عدن:

أما في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (جنوب اليمن)، فقد اتخذ تأسيس جامعة عدن منحىً مختلفًا يعكس التوجه الاشتراكي للدولة. تأسست الجامعة رسميًا عام 1975، مستندة على تجربة تعليمية تأسيسية عبر معاهد وكليات مهنية منتشرة، أبرزها كلية التربية العليا انطلقت جامعة عدن بتوجه واضح نحو التخصصات التطبيقية والمهنية، كالهندسة، والزراعة، والاقتصاد، والتعليم التقني. وقد جاء ذلك ضمن رؤية مركزية لبناء دولة اشتراكية حديثة تعتمد على كوادر مؤهلة علميًا ومهنيًا من داخل البلد، وتقليل الاعتماد على الخارج

استفادت الجامعة من علاقات الدولة القوية مع الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، وهو ما فتح أبواب البعثات الدراسية على مصراعيها أمام طلابها وأساتذتها إلى موسكو، وارسو، برلين الشرقية، وبراغ. هذه البعثات أسهمت في تكوين نواة أكاديمية محلية ذات خلفية علمية ومنهجية يسارية واضحة، أثرت في تشكيل مضمون التعليم وأساليبه في الجامعة

1.3. خصائص التعليم العالي قبل الوحدة:

رغم الفروقات الفكرية والمؤسسية بين الشطرين، إلا أن التعليم العالي في اليمن قبل الوحدة تميّز بعدة سمات مشتركة، أبرزها محدودية عدد الجامعات واقتصارها على جامعة واحدة فقط في كل شطر. اعتماد واضح على الكوادر الأجنبية في التأسيس والتدريس في جامعة صنعاء، بينما

اعتمدت جامعة عدن على كادر تم تأهيله في الأساس في الدول الاشتراكية. هيمنة التوجهات الأيديولوجية على السياسات التعليمية، سواء في الشمال المحافظ الذي يقاد من تحالف عسكري- قبلي- عشائري أو الجنوب الاشتراكي. عدم الاعتراف المتبادل بأنظمة التعليم والتأهيل الأكاديمي بين الشطرين، ما خلق فجوة معرفية استمرت حتى ما بعد الوحدة. هذه المرحلة المبكرة، بكل ما حملته من تناقضات وتوجهات متضادة، شكلت البنية الأولى للتعليم العالي اليمني، الذي سيشهد لاحقاً تحولات كبيرة بعد إعلان الوحدة عام 1990.

1.4. البنية التحتية للتعليم العالي في اليمن:

إن البنية التحتية للتعليم العالي في اليمن قبل الوحدة هو مقارنة بين علاقات نظامين مختلفين وعلاقتهما مع محيطهما العربي والانظمة الرسمية العربية التي كانت تناصب العداء للنظام في جنوب اليمن باعتباره نظام ماركسي معادي، مما عكس نفسه على مختلف مستويات العلاقات، ومنها دعم التعليم العالي وتقديم المنح لكلا الشطرين قبل الوحدة. ومن هنا لا يمكننا المقارنة إلا بين جامعتين هما جامعة صنعاء وجامعة عدن

1.5. البنية التحتية والدعم الخارجي:

بدأت البنية التحتية لكل من جامعتي صنعاء وعدن بشكل متفاوت، حيث تميزت جامعة صنعاء في سنواتها الأولى ببنية تحتية قوية نسبياً، خصوصاً في الكليات العلمية، التي توفرت لها مبانٍ حديثة ومختبرات مجهزة، بالإضافة إلى مكتبة مركزية كبيرة كانت من أبرز معالمها الأكاديمية. وقد ساهم الدعم المالي والإداري الذي وفرته دولة الكويت، والتي كانت تتعهد الجامعة حتى قبل الغزو العراقي للكويت، في جعل جامعة صنعاء في مصاف الجامعات الكبرى في الوطن العربي من حيث الإمكانيات والتجهيزات

1.6. البنية التحتية للجامعتين:

بدأت البنية التحتية لجامعة صنعاء قوية نسبياً، خاصة مع توفر مبانٍ جامعية مستقلة وإمكانيات مختبرية ملحوظة في الكليات العلمية، إلى جانب مكتبة مركزية كبيرة ومجهزة. وقد ساهم الدعم الكويتي السخي في هذه المرحلة في توفير ميزانية مستقرة، مما مكن الجامعة من أن تضاهي في بنيتها وتجهيزاتها بعض الجامعات العريقة في الوطن العربي

أما جامعة عدن، فقد واجهت تحديات أكبر على صعيد البنية التحتية نتيجة محدودية التمويل المتاح، رغم الطموح الكبير في بناء جامعة حديثة وفق رؤية الدولة الاشتراكية.

وبالرغم من ذلك، استطاعت الجامعة أن تؤسس لنواة تعليم عالٍ تطبيقي ومهني، مستفيدة من الدعم الفني والأكاديمي الذي وفرته بعثات التدريب والتأهيل في دول الكتلة الشرقية

1.7. مقارنة بين جامعة صنعاء وجامعة عدن:

إن المقارنة هنا ليست مقارنة بين نظامين تعليميين، بل بين امكانيات وفرتها ظروف معينة عاشتها الجمهورية العربية اليمنية التي كانت أقرب للأنظمة العربية الرسمية، ولم تتوفر فيها الظروف التي عاشتها جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، التي كانت تعتبر بعيدة عن الانظمة العربية الرسمية، وكانت تحظى بنفس الدرجة من العداء للشوعية كونها قريبة من الاتحاد السوفيتي، وحليفة له قبل البريسترويكا

1. جامعة صنعاء: بنية تحتية متقدمة:

* المباني والمرافق: كانت جامعة صنعاء تمتلك بعض المباني الحديثة ونظامًا تعليميًا متقدمًا بالمقارنة مع بعض الجامعات الأخرى في المنطقة. توفرت كليات علمية مجهزة بشكل جيد مع مختبرات متطورة، كما تم إنشاء كلية الطب بدعم كويتي كامل * المكتبة المركزية: كانت تمتلك مكتبة مركزية كبيرة التي كانت تُعدُّ من بين أفضل المكتبات في الجامعات العربية آنذاك. كانت المكتبة تعد مركزًا فكريًا للطلاب والأساتذة * المختبرات والتجهيزات: تميزت الكليات العلمية بوجود مختبرات مجهزة بأحدث التقنيات، مما جعلها قادرة على استيعاب عدد كبير من الطلاب وأبحاثهم العلمية * الدعم الكويتي: كان الدعم الكويتي يلعب دورًا رئيسًا في تمويل هذه البنية التحتية. كانت الكويت توفر التمويل الضروري للمرافق والمشاريع التعليمية في جامعة صنعاء، كما أنها كانت تدفع مرتبات الأساتذة والفنيين الذين يتم التعاقد معهم من دول عربية مختلفة وخاصة مصر، وعددهم ليس بالقليل في كل مجالات العلوم

2. جامعة عدن: بنية تحتية محدودة مقارنة:

* المرافق والمباني: رغم أن جامعة عدن كانت قد تأسست بعد جامعة صنعاء بحوالي خمس سنوات، إلا أن بنيتها التحتية كانت أقل تطورًا مقارنةً بجامعة صنعاء، بسبب محدودية التمويل والتحديات الاقتصادية * الاعتماد على المعاهد والكليات الموزعة: في بداية تأسيسها، كانت جامعة عدن تعتمد على معاهد وكليات موزعة، ما جعل من الصعب توفير بنية تحتية متكاملة لجميع التخصصات

* التجهيزات المختبرية: كانت تجهيزات المختبرات العلمية في جامعة عدن أقل تطوراً من جامعة صنعاء، مما أثر على تطور الأبحاث العلمية الى حد ما في الجامعة في تلك الفترة، وتحول المعهد الفني البريطاني الى كلية للهندسة وبعض المباني في مدينة الشعب الى كليات مختلفة

* التحديات الاقتصادية والتمويل: كانت جامعة عدن تواجه صعوبة في الحصول على تمويل كافٍ لإنشاء بنية تحتية قوية، مما جعلها تعتمد على الدعم المحلي بشكل أكبر من الدعم الخارجي

3. الفروقات بين الجامعتين في البنية التحتية:

* التمويل الخارجي: جامعة صنعاء استفادت من الدعم العربي، خصوصاً من الكويت، بينما كانت جامعة عدن تعتمد بشكل رئيسي على الدعم المحلي وموارد الدولة المحدودة، ودعم تقني محدود من الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتي، وكوبا في مجال الطب.

* التوسع في التخصصات: على الرغم من الفرق في البنية التحتية، كانت جامعة عدن قادرة على التوسع في التخصصات المهنية والتطبيقية مثل الهندسة والزراعة، التي كانت بحاجة إلى تجهيزات عملية، والتي توفرت بحدود بسيطة تفي بالعرض طبقاً للظروف التي عاشتها اليمن الجنوبية في ذلك الوقت

1.8. دور الكوادر العلمية التي أعدتها جامعة صنعاء:

1.8.1. إسهام الطب في جامعة صنعاء في النهضة الصحية

لعبت كلية الطب في جامعة صنعاء منذ تأسيسها دوراً ريادياً في إعداد الكوادر الطبية المؤهلة، وأسهمت بشكل مباشر في تحسين مستوى الرعاية الصحية في شمال اليمن. ورغم التحديات المتعلقة بالبنية التحتية وقلة الإمكانيات، إلا أن الكلية نجحت في تخريج دفعات متعاقبة من الأطباء الذين كان لهم دور محوري في تشغيل المستشفيات والمراكز الصحية في العاصمة والمناطق الريفية على حد سواء

وقد ارتبطت الكلية بمستشفى الثورة التعليمي، ما أناح بيئة تدريب سريري جيدة نسبياً مقارنة بغيرها من الكليات، وأسهم ذلك في تأهيل أطباء بخبرة ميدانية جيدة. كما استفاد عدد كبير من خريجي الكلية من برامج الابتعاث إلى دول مثل الولايات المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وبعض الدول العربية، حيث حصلوا على درجات عليا في الطب والتخصصات الدقيقة، وعادوا ليمارسوا دوراً علمياً ومهنياً متميزاً

لم يقتصر إسهام هؤلاء على الجوانب السريرية فقط، بل ساهموا كذلك في بناء الكفاءات الجديدة من خلال التدريس والتدريب الطبي، والمشاركة في وضع السياسات الصحية العامة. وكان منهم من شغل مواقع قيادية في وزارة الصحة والمستشفيات الكبرى، مما جعل دور الكلية يتجاوز الوظيفة الأكاديمية البحتة إلى التأثير المباشر في عملية بناء النظام الصحي الوطني في الشمال خلال العقود التي سبقت الوحدة ومباشرة بعدها

1.8.2. كلية العلوم: رافد علمي للاقتصاد الوطني:

لعبت كلية العلوم بجامعة صنعاء، عبر أقسامها المتنوعة مثل الجيولوجيا، وعلوم الحياة (البيولوجي)، والكيمياء، والرياضيات، دوراً محورياً في إعداد كوادر علمية متخصصة ساهمت في دعم العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية. فقد كان لخريجي قسم الجيولوجيا إسهام بارز في مجالات الاستكشاف المعدني والبحث عن مصادر الطاقة، لا سيما في قطاع النفط والمعادن، حيث انخرط العديد منهم في هيئات ومؤسسات الدولة المعنية بالتنقيب والاستكشاف، وأسهموا في بناء قاعدة وطنية للخبرة الجيولوجية. أما خريجو قسم علوم الحياة، فقد عملوا في مجالات متعددة منها الزراعة، والبيئة، والطب الوقائي، وشاركوا في تطوير دراسات النباتات الطبية والحيوية، والتنوع البيولوجي في اليمن وفي الجانب الصناعي، كان لقسم الكيمياء دور في إعداد متخصصين عملوا في الصناعات الدوائية والغذائية والمختبرات الصناعية والرقابية، مما ساعد على رفع جودة المنتجات الوطنية. كذلك، ساهم خريجو قسم الرياضيات في تطوير التحليل الإحصائي والبرمجة ونظم المعلومات، ودعم العمليات الحسابية في مجالات اقتصادية ومصرفية مختلفة. لقد كانت كلية العلوم، بمختلف تخصصاتها، متركزاً أكاديمياً للعلوم الأساسية ورافداً حيويًا لسوق العمل ومؤسسات الدولة، وأسهمت في بناء قاعدة معرفية كان لها أثر ملموس في دعم التنمية الوطنية

1.9. إسهام جامعة صنعاء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

أسهمت جامعة صنعاء إسهاماً بارزاً في تأهيل الكوادر العلمية والمهنية التي لعبت أدواراً محورية في عملية التنمية الوطنية، خصوصاً خلال العقدين الأولين بعد تأسيسها. وقد مثلت الجامعة، بكلياتها المختلفة، منبعاً لإعداد نخبة من المتخصصين الذين ساهموا في تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة اليمنية في الشمال

1.9.1. كليتي الزراعة والهندسة:

في المجالين الزراعي والصناعي، أدت كليتا الزراعة والهندسة دوراً ريادياً في إعداد مهندسين وخبراء ساهموا في تخطيط وتنفيذ مشاريع إنتاجية وتنموية. كما عمل العديد من خريجي الكليتين في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، وأسهموا في تطوير تقنيات الإنتاج الزراعي والصناعي، بما قلل من الاعتماد على الواردات وساهم في تحسين الأمن الغذائي الوطني

كما كان لكلية العلوم، بجميع أقسامها (الجيولوجيا، والبيولوجيا، والكيمياء، والرياضيات)، إسهام فعال في رفد المؤسسات البحثية والفنية بكفاءات علمية، عملت في قطاعات الطاقة والمعادن والنفط، إضافة إلى تطوير صناعات وطنية صغيرة ومتوسطة، قائمة على تطبيقات علمية محلية

1.9.2. كلية التجارة والاقتصاد:

أما في المجال الاقتصادي، فقد ساهمت كلية التجارة والاقتصاد في تأهيل خبراء اقتصاديين ومصرفيين لعبوا دوراً أساسياً في رسم السياسات الاقتصادية وبناء الهياكل المالية، بما في ذلك تطوير القطاع المصرفي ومؤسسات التخطيط وفي الإطار ذاته، كان لكلية الشريعة والقانون إسهام ملحوظ في إعداد قضاة ومحامين وإداريين ساهموا في بناء مؤسسات الدولة القضائية والإدارية، وأسهموا في ترسيخ مفاهيم سيادة القانون وتعزيز بيئة الاستثمار والتنظيم الاقتصادي

أما كلية التربية، فقد خرجت آلاف المعلمين والتربويين الذين ساهموا في نشر التعليم الأساسي والثانوي في مختلف المحافظات، وكان لهم دور رئيساً في تعزيز الوعي الوطني والثقافة العامة، وهي من الشروط الضرورية لأي عملية تنمية شاملة ومستدامة وهكذا، كانت جامعة صنعاء ولا تزال، مؤسسة وطنية محورية في إنتاج المعرفة وإعداد الكفاءات، وأسهمت، رغم التحديات السياسية والاقتصادية، في بناء قاعدة بشرية مؤهلة دعمت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن الشمالي قبل الوحدة، وواصلت أداء هذا الدور بعد ذلك بدرجات متفاوتة

1.10. دور جامعة صنعاء في تطوير التعليم العام:

ساهمت جامعة صنعاء بشكل كبير في تحسين وتطوير التعليم العام في اليمن من خلال تدريب وتأهيل كوادر تعليمية متخصصة في مختلف المجالات. فقد كانت الجامعة مركزاً مهماً لتأهيل معلمين ومعلمات في التخصصات المختلفة، خاصة من خلال كليات مثل كلية التربية وكلية الآداب

1. تأهيل الكوادر التعليمية:

لعبت جامعة صنعاء دوراً محورياً في تأهيل الخريجين للعمل في مجالات التعليم العام، حيث تخرج منها العديد من المعلمين والمعلمات الذين أصبحوا فيما بعد أساتذة في المدارس الثانوية وكذلك في الجامعات. وكانت الجامعة توفر برامج تعليمية مهنية وعلمية متخصصة تركز على تطوير مهارات التدريس والتوجيه التربوي

2. دور الخريجين في تطوير المدارس والمعاهد:

كان للخريجين من كليات التربية والتخصصات الأخرى مثل الآداب والعلوم كان دور كبير في تأسيس وتطوير المدارس والمعاهد في مختلف مناطق اليمن. فقد أسهموا في تحسين المناهج الدراسية، وتنظيم الورش التدريبية للمعلمين، والعمل على رفع مستوى التعليم في المناطق الريفية والثابتة، وهو ما انعكس إيجابياً على جودة التعليم في هذه المناطق

3. تحسين جودة التعليم في المدارس الثانوية:

ساهمت جامعة صنعاء في رفع مستوى التعليم الثانوي في اليمن من خلال تعزيز الكوادر البشرية في المدارس الثانوية، حيث كان العديد من خريجي جامعة صنعاء يشغلون مناصب تعليمية هامة في المدارس الثانوية، وأسهموا في تدريب الأجيال الجديدة من الطلاب على الأسس العلمية والتربوية الحديثة

باختصار، ساعدت جامعة صنعاء من خلال برامجها التعليمية وتخريج الكوادر المؤهلة في دفع عجلة تطوير التعليم العام، مما أسهم في تحسين وتوسيع نطاق التعليم في مختلف أنحاء اليمن، وتحقيق تقدم ملموس في المستوى التعليمي على مستوى المدارس والمعاهد

4. العمل الدبلوماسي:

كان لخريجي جامعة صنعاء دور بارز في العمل الدبلوماسي لتمثيل اليمن في الهيئات الإقليمية والدولية. فقد تم تأهيل عدد من الدبلوماسيين من خريجي الجامعة الذين خدموا في السفارات والبعثات الدبلوماسية اليمنية في العالم العربي وخارجه. وساهم هؤلاء الخريجون في تعزيز العلاقات اليمنية مع الدول العربية وغير العربية

5. مساهمة الخريجين في العمل الأكاديمي:

أسهم العديد من خريجي من جامعة صنعاء في تطوير التعليم العالي أيضاً، حيث عملوا في الجامعات والمعاهد الأكاديمية، الأمر الذي ساعد في تعزيز التعاون بين التعليم العام والعالي ورفع مستوى الثقافة العلمية والعملية في المجتمع، وإلى جانب دورهم في التعليم العام، فقد ساعدت جامعة صنعاء من خلال برامجها التعليمية وتخريج الكوادر المؤهلة في دفع عجلة تطوير التعليم العام، مما أسهم في تحسين وتوسيع نطاق التعليم في مختلف أنحاء اليمن، وتحقيق تقدم ملموس في المستوى التعليمي على مستوى المدارس والمعاهد

1.11. إسهامات جامعة عدن:

أسهمت جامعة عدن في النهضة التعليمية والاقتصادية في اليمن الجنوبي، وتعد جامعة عدن واحدة من أعرق الجامعات في اليمن الجنوبي، وقد لعبت دوراً محورياً في إعداد كوادر علمية وفنية متخصصة أسهمت بشكل كبير في مختلف مجالات التعليم والاقتصاد والتنمية. تأسست الجامعة في عام 1975، واحتضنت خلال مسيرتها العديد من الأقسام الأكاديمية التي ساهمت في تلبية احتياجات السوق المحلي والقطاع العام في اليمن الجنوبي، مما جعلها ركيزة أساسية في بناء المجتمع اليمني المتقدم

1.12. إعداد الكوادر العلمية في مختلف التخصصات:

ساهمت جامعة عدن في تأهيل العديد من الكوادر العلمية المتخصصة في مجالات متنوعة، مما أسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية والعلمية في اليمن الجنوبي. كانت الكليات العلمية، مثل كلية الزراعة والهندسة، منبعاً لإعداد المتخصصين الذين ساهموا بشكل كبير في تطوير القطاع الزراعي والصناعي في المنطقة. من خلال برامجها الأكاديمية التي ركزت على التخصصات التطبيقية، قامت الجامعة بإعداد جيل من المتخصصين الذين أسهموا في تحسين الإنتاج المحلي وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية

1.12.1. إسهامات كلية الزراعة:

تأثرت كلية الزراعة والهندسة في جامعة عدن بالتوجهات الاشتراكية التي ركزت على التعليم التطبيقي، مما جعلها تتبنى أساليب تدريس حديثة تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة العملية التي يحتاجونها للعمل في القطاعين الزراعي والصناعي. لعب خريجو هذه الكلية دوراً رئيسياً في تحديث طرق الزراعة وإدخال تقنيات جديدة في الإنتاج الزراعي، كما أسهموا في تطوير البنية التحتية الصناعية في الجنوب. أسس هؤلاء الخريجون العديد من المشاريع الزراعية والصناعية التي ساهمت في تعزيز الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل، كما ساعدوا في تقليل الاعتماد على الاستيراد

1.12.2. دور كلية التربية والعلوم في تطوير التعليم:

كانت كلية التربية في جامعة عدن منبعاً مهماً لتأهيل المعلمين في مجالات مختلفة من التعليم، مثل الرياضيات والكيمياء وعلوم الحياة. تخرج منها العديد من المعلمين الذين أسهموا في تطوير التعليم العام في المدارس الثانوية والجامعات. في قسم الرياضيات، تم إعداد معلمين متخصصين في تدريس هذه المادة، مما ساعد في تحسين مستوى تعليم الرياضيات في المدارس. كما ساهم قسم الكيمياء في تأهيل معلمين متخصصين في تدريس العلوم الكيميائية في المدارس، مما أسهم في تعزيز الفهم العلمي لدى الطلاب

أما قسم علوم الحياة والبيئة، فقد أسهم في تدريب كوادر متخصصة في تدريس علوم الأحياء والبيئة، مما ساعد في نشر الوعي البيئي وتعليم الطلاب أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، أسهم خريجو هذا القسم في إجراء الدراسات البيئية الهامة التي ساعدت في تطوير تقنيات الزراعة المستدامة وحماية البيئة. كان لكلية التربية والعلوم في جامعة عدن إسهامات كبيرة في تطوير القطاعات الاقتصادية والعلمية في اليمن الجنوبي. فخرجوا أقسام الرياضيات والكيمياء وعلوم الحياة لعبوا دوراً بارزاً في مجالات الصناعة والنفط والتكنولوجيا. في قسم الرياضيات، تخرج العديد من المتخصصين الذين أسهموا في تطوير النماذج الرياضية في القطاعات المالية والصناعية. أما في الكيمياء، فقد أسهم الخريجون في تطوير الصناعات الكيماوية والدوائية التي كانت أساسية في توفير المنتجات المحلية وتقليل الاعتماد على الاستيراد. وفي مجال علوم الحياة، عمل الخريجون في تطوير تقنيات الزراعة المستدامة، مما ساعد في تحقيق الأمن الغذائي في اليمن الجنوبي

1.12.3. إسهامات في القطاع الصحي:

أسهمت كلية الطب في جامعة عدن، في تلك الفترة، في تأهيل كوادر طبية محلية أسهمت بشكل كبير في تقديم الرعاية الصحية في مختلف المناطق. حيث عمل خريجو كلية الطب في مستشفيات ومراكز صحية في الجنوب، ولعبوا دوراً حيوياً في تحسين الخدمات الصحية للمواطنين، خاصة في المناطق الريفية. بالإضافة إلى ذلك، ساهم خريجو الكليات الطبية في تعزيز الكوادر التمريضية والصحية، مما ساعد في توسيع نطاق الخدمات الصحية في المجتمع. وقد شكل مستشفى عدن والذي كان يعرف بمستشفى الملكة قبل الاستقلال قاعدة تطبيقية هامة لطلاب كلية لطب، مكنهم من امتلاك مهارات تطبيقية عالية.

1.12.4. الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي:

كانت جامعة عدن مركزاً للبحث العلمي، حيث كانت توفر الفرص للطلاب والباحثين للمساهمة في تطوير المعرفة العلمية. كما أسهمت في تطوير سياسات التعليم العالي في الجنوب، بما في ذلك إعداد جيل جديد من الأكاديميين والخريجين الذين تمكنوا من المشاركة في مؤتمرات علمية ودورات تدريبية على مستوى محلي وإقليمي

الخلاصة:

من خلال تطوير التعليم الجامعي وإعداد كوادر متخصصة في مجالات الزراعة والصناعة والصحة والتعليم، أسهمت جامعة عدن بشكل فعال في بناء قاعدة معرفية وفنية قوية ساعدت في النهوض بالاقتصاد المحلي وتحقيق بعض من أهداف التنمية المستدامة.

كانت الجامعة، رغم محدودية الموارد في بعض الفترات، ملتقى للعلم والمعرفة، ورافداً رئيساً للكوادر المؤهلة التي ساهمت في تطوير مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية في اليمن الجنوبي

1.13. دور الكوادر المؤهلة في الخارج في النهضة التنموية:

شهد اليمن بشطريه الشمالي والجنوبي، قبل الوحدة، حركة ابتعاث نشطة إلى الخارج لتأهيل الكوادر العلمية في مختلف المجالات الحيوية. وقد توزعت وجهات الابتعاث ما بين الدول الغربية (كالولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا الغربية، وبريطانيا) والدول الاشتراكية (كالاتحاد السوفيتي، وبلغاريا، وألمانيا الشرقية، وتشيكوسلوفاكيا). هذا التنوع في مصادر التعليم منح الكوادر اليمنية المبتعثة قاعدة علمية متنوعة ومتكاملة

لقد مثلت برامج الابتعاث الأكاديمي إلى الخارج، في كل من شمال اليمن وجنوبه قبل الوحدة، أحد أبرز أدوات بناء الكادر الوطني المؤهل، وكان لها أثر بالغ في التأسيس لهضبة علمية ومؤسسية في البلاد. فقد أرسلت الحكومتان أعداداً كبيرة (تصل إلى عدة آلاف) من الطلاب للدراسة في الخارج، تبعاً للتوجهات السياسية والارتباطات الدولية لكل شطر

لعب هؤلاء المبتعثون بعد عودتهم دوراً جوهرياً في دعم التنمية الوطنية في الشطرين كليهما، إذ أسهموا في بناء مؤسسات الدولة التعليمية والصحية والاقتصادية. فكانوا حجر الأساس في تأسيس وتطوير الجامعات الوطنية، ورفدوا كلياتها بالتخصصات الحديثة، وساهموا في تطوير المناهج الأكاديمية وتعزيز ثقافة البحث العلمي. كما شارك العديد منهم في إعداد الخطط التنموية، وشغلوا مناصب عليا في الوزارات والمراكز البحثية

في المجال الاقتصادي، كان لهؤلاء الخريجين إسهامٌ مباشرٌ في صياغة السياسات المالية والاقتصادية، وإدارة المؤسسات المصرفية والمالية، والمساهمة في بناء الجهاز الإداري والرقابي للدولة. أما في مجال الاستكشافات الجيولوجية والنفطية، فقد كانت الكوادر المبتعثة في مجالات الجيولوجيا، والهندسة، والاقتصاد تلعب دوراً محورياً في دعم خطط التنقيب وإدارة الموارد المعدنية والنفطية، سواء عبر مؤسسات الدولة أو التعاون مع شركات أجنبية

وفي القطاع الزراعي، ساهم خريجو الجامعات الأجنبية في إدخال أساليب حديثة للزراعة، وتحسين جودة المحاصيل، وتطوير البحوث الزراعية، إلى جانب تأسيس محطات تجريبية وإرشادية. كما عملوا على إنشاء مؤسسات تدريب زراعي لخدمة المجتمعات الريفية، لا سيما في الجنوب حيث كانت بنية التخطيط الزراعي أكثر مركزية وتنظيماً

وفي مجال الصحة، ساعد المبتعثون في تطوير الكوادر الطبية، ورفد المستشفيات بالخبرات المتخصصة، وكان لهم دور كبير في تأسيس كليات الطب والمعاهد الصحية، وفي قيادة برامج الوقاية والرعاية الصحية

1.13.1. الفوارق بين الشطرين في استيعاب الكوادر:

تأثرت بيئة العمل والاستيعاب بشكل كبير بطبيعة النظام السياسي في كل شطر. فقد حظيت الكوادر العائدة من الخارج في جنوب اليمن، الذي كان يتبع نظامًا اشتراكيًا، بمكانة مهنية مرموقة، نتيجة التوجه المؤسسي للدولة المركزية في دعم الكفاءات العلمية. فكانت هذه الكوادر تشغل مناصب قيادية في مؤسسات التخطيط والتنفيذ، وتتمتع بفرص عمل واسعة ضمن مؤسسات الدولة أما في شمال اليمن، فقد واجه بعض المبتعثين إلى دول المعسكر الاشتراكي تحديات سياسية بعد عودتهم، خاصة في فترات التوتر السياسي مع هذه الدول. وقد شكلت ما تُعرف بـ «شهادة حسن السيرة والسلوك» أحد أبرز أدوات التضييق الأمني على العائدين من الخارج، حيث حُرِم بعضهم من الوظائف أو تمت ملاحقتهم أمنياً كما حرم جميع حملة الدكتوراه تقريباً من الدخول عبر بوابة الجامعة ليصيروا اعضاء هيئة تدريس فيها، وتعرض بعض حملة الدكتوراه للمضايقات وأحياناً للتكفير (ابو بكر السقاف، حمود العودي) رغم ذلك، لم تتوقف مساهماتهم، بل كان لبعضهم أدوار محورية في بناء مؤسسات التعليم العالي أو في القطاع الاقتصادي، خاصة في الفترات التي شهدت انفتاحاً نسبياً

1.14. المعوقات السياسية أمام المبتعثين من شمال اليمن:

رغم ما حققه المبتعثون من شمال اليمن إلى الدول الشرقية وما عانوه فإن حملة الشهادات العليا من البلدان الغربية من إنجازات أكاديمية ومهنية، إلا أن بعضهم لم يسلم من المضايقات الأمنية والمتابعات السياسية عند عودتهم، أو حتى أثناء دراستهم، نتيجة طبيعة النظام السياسي القائم آنذاك، الذي كان يُجرّم أي نشاط سياسي خارج إطار النظام، ويحظر العمل الحزبي المعارض. وقد عانى عدد منهم من اشتراطات تعجيزية مثل الحصول على «شهادة حسن السيرة والسلوك»، التي كانت تُستخدم أحياناً كأداة للرقابة السياسية وقد أدى هذا المناخ إلى تقييد حرية بعض الكوادر في التعبير أو منعهم من الانخراط في مؤسسات التعليم والبحث، رغم كفاءتهم العالية ورغم كل الظروف، فإن الأبحاث شكل رافعة حقيقية لبناء الدولة الحديثة، وأسهم في تأسيس طبقة متعلمة ومهنية لعبت دوراً محورياً في النهضة التنموية، وتحوّل كثير من هذه الكوادر إلى مرجعيات علمية، منهم من أصبح وزيراً أو أستاذاً جامعياً مرموقاً، أو قيادياً في مؤسسات علمية داخل اليمن وخارجه

1.15. دور المبتعثين في القطاعات الاجتماعية والإنسانية:

لم تقتصر إسهامات الكوادر المبتعثة على المجالات التقنية والاقتصادية فقط، بل كان لها

دور محوري أيضاً في تطوير القطاعات الاجتماعية والإنسانية في اليمن. فقد أسهم المبتعثون في تطوير النظام التعليمي على مختلف مستوياته، من التعليم الأساسي إلى التعليم العالي، من خلال تقديم المعرفة الحديثة في المناهج الدراسية، وكذلك في المجالات التعليمية المرتبطة بالتكنولوجيا، والطب، والعلوم الاجتماعية في مجال العلوم الاجتماعية، خاصة في علم الاجتماع، وعلم النفس، والتعليم، شارك المبتعثون في إنشاء برامج أكاديمية ومراكز أبحاث متخصصة ساعدت على تحسين الوضع الاجتماعي، وتوعية المجتمع بقضايا التنمية المستدامة، والمساواة، والعدالة الاجتماعية. وقد كان لهذه الكوادر دور أيضاً في دعم برامج التعليم المستمر والتدريب المهني للعاملين في القطاع العام، مما ساهم في تطوير الكفاءات المؤسسية في الدولة

1.16. تأثير التعليم العالي على التنمية الثقافية والإبداعية:

من خلال دراستهم في الخارج، جاء العديد من المبتعثين أيضاً بتوجهات جديدة في مجالات الأدب والفنون والثقافة، مما أثرى الحياة الثقافية في اليمن. فالمبتعثون في مجالات الفنون الجميلة، والتصميم، والسينما، والمسرح، لعبوا دوراً كبيراً في تحديث المشهد الثقافي اليمني، وأثروا في التجديد الفني والتعبير الثقافي، مما ساعد على تطوير الهوية الثقافية في البلد

كما كان للمبتعثين في مجالات اللغة والأدب دورٌ بارزٌ في التأثير على الأدب اليمني الحديث. فبعضهم أسهم في ترجمة الأعمال الأدبية العالمية إلى العربية، مما ساعد في تكوين جسر ثقافي بين اليمن وبقية دول العالم

1.17. التحديات التي واجهها المبتعثون وسبل التغلب عليها:

على الرغم من أن التعليم في الخارج فتح آفاقاً واسعة للمبتعثين، إلا إنهم واجهوا تحديات عدة، بدءاً من التحديات المالية، مروراً بالصعوبات الاجتماعية والنفسية التي تتعلق بالعيش في بيئات ثقافية مختلفة. فعلى سبيل المثال، واجه العديد من المبتعثين من شمال اليمن تحديات متعلقة بتوجهات النظام السياسي، وكان عليهم أن يتعاملوا مع ضغوطات من السلطات المحلية في بعض الأحيان

أما في الجنوب، فقد كانت هناك تحديات خاصة تتعلق بتوجه النظام الاشتراكي، حيث كان الاهتمام منصباً بشكل كبير على مجالات التعليم والتدريب المهني التقني، وهو ما قد لا يتناسب مع بعض التوجهات الأكاديمية الدولية، ومع ذلك فقد شكلت تلك التحديات فرصة للمبتعثين لتعزيز قدراتهم في التكيف مع بيئات تعليمية مختلفة، وهو ما أكسبهم ميزة إضافية عند عودتهم إلى اليمن

على الرغم من هذه التحديات، تمكّن المبتعثون في الشطرين من تطوير مهاراتهم الأكاديمية والتقنية، وخلقوا شبكة علاقات مهنية ساعدتهم في مواجهة الصعوبات عند العودة إلى وطنهم. وهذا النوع من الشبكات أصبح عنصراً أساسياً في بناء العلاقات الدولية وفتح الفرص أمام اليمن في مجالات متعددة

1.18. المبتعثون في المجال الصحي والطبي:

عاد المئات من الأطباء والفنيين الصحيين من جامعات أوروبا الشرقية ومصر وروسيا إلى اليمن حاملين خبرات متقدمة في الجراحة، والصحة العامة، وطب المجتمع، والتخدير، وغيرها. وقد ساعدوا في إنشاء أقسام تخصصية داخل المستشفيات العامة، وتأسيس مراكز طبية جديدة، وتطوير برامج تدريب الكوادر الطبية والتمريضية كما لعبوا دوراً في حملات التوعية الصحية، وفي الحد من انتشار بعض الأمراض المزمنة والمعدية، وأسهموا في بناء النظام الصحي على أسس حديثة في شطري اليمن في قطاع الصحة، كان المبتعثون إلى دول مثل الاتحاد السوفيتي السابق، وبولندا، وكوبا، وألمانيا الشرقية، قد أسهموا بشكل كبير في إنشاء أولى الكليات الطبية في اليمن (كلية الطب في الجنوب) وتطوير النظام الصحي العام. هؤلاء الخريجون أصبحوا رؤاداً في تدريس الطب، وفي تطوير أنظمة الرعاية الصحية المتخصصة. كما كان لهم دور بارز في مكافحة الأمراض المنتشرة في اليمن، مثل الملاريا، والتدرن، والجذام، من خلال برامج صحية رائدة، كما انهم عملوا في المستشفيات المختلفة في اليمن والتي كانت بدورها حديثة وفي المستوصفات الطبية في المدينة والريف في عموم اليمن

1.19. دور المبتعثين في الاستكشافات النفطية والمعدنية:

فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، فقد أسهم المبتعثون في مجالات الجيولوجيا، والهندسة المدنية، والكيمياء في تطوير برامج الاستكشافات النفطية والمعدنية في اليمن. هؤلاء العلماء ساعدوا في تحديد المواقع المحتملة لاستخراج النفط والغاز، وكان لهم دور حيوي في إعداد الدراسات الجيولوجية التي أدت إلى اكتشاف حقول نفطية جديدة كما لعبوا دوراً مهماً في تأسيس شركات النفط اليمنية، وفي تطوير المناهج الدراسية الخاصة بالعلوم الجيولوجية والهندسية لتواكب التطورات العالمية في مجالات استكشاف المعادن والنفط. وقد ساهم هؤلاء الخريجون في بناء قاعدة علمية متينة سمحت لليمن بالاستفادة من موارده الطبيعية بشكل أكثر كفاءة

الخلاصة:

إن المبتعثين الذين أرسلوا إلى الخارج قبل الوحدة اليمنية كان لهم دور كبير في بناء بنية الدولة اليمنية الحديثة، سواء في الشطر الشمالي أو الجنوبي. رغم أن كل شطر عاش تحت ظروف سياسية وفكرية مختلفة، إلا أن المبتعثين كانوا الأداة الفعّالة في نقل المعرفة الحديثة، وتعزيز التنمية في اليمن في مختلف المجالات، بدءاً من الاقتصاد، والصحة، والزراعة، وصولاً إلى التعليم العالي والبحث العلمي. ورغم التحديات التي واجهوها في الخارج، إلا أنهم استطاعوا التأقلم والنجاح، ليصبحوا جزءاً أساسياً من النهضة التنموية التي شهدتها اليمن قبل وبعد الوحدة

1.20. البيئة السياسية للتعليم العالي قبل الوحدة:

شكّلت البيئة السياسية في شمال اليمن وجنوبه قبل الوحدة إطاراً عاماً مختلفاً جذرياً لتطور التعليم العالي في كل من الطرفين، فقد انعكس النظامان السياسيان المتباينان في الشطرين على بنيته، فلسفته، وأهدافه

1.20.1. البيئة السياسية في شمال اليمن:

كان النظام السياسي في شمال اليمن ذا طابع تقليدي قبلي محافظ، استند إلى تحالفات سلطوية وقوى اجتماعية محافظة كانت ترى في التعليم العالي - خصوصاً في بداياته - تهديداً لتوازن القوى التقليدية. رغم تأسيس جامعة صنعاء في العام 1970 كمؤسسة علمية طموحة، إلا أن البيئة السياسية لم تكن مشجعة تماماً لتوسّعها واستقلاليتها الأكاديمية شهدت الجامعة تضييقاً على النشاط الطلابي، حيث كان الانخراط في العمل السياسي داخل الحرم الجامعي يُواجه بالقمع والملاحقة، وقد تعرّض العديد من النشطاء الطلابيين للفصل أو الاعتقال أو الهروب إلى الجنوب. كما أن هيمنة الولاءات المناطقية والسياسية لاحقاً أثرت على عمليات التوظيف الأكاديمي وتقييم الكفاءات العلمية، خاصة فيما يتعلق بخريجي الدول الاشتراكية، حيث جرى تصنيف شهاداتهم ضمن «الدكتوراه الوظيفية» لا الأكاديمية، وهو ما كشف عن اختلالات في منظومة الاعتراف العلمي

1.20.2. البيئة السياسية في جنوب اليمن:

في المقابل، تأسس التعليم العالي في الجنوب في ظل نظام اشتراكي شمولي يرى في التعليم أداة للتحرر الاجتماعي والتقدم، مما انعكس على توجهاته التحديثية. تأسست جامعة عدن عام 1975 في ظل رؤية واضحة لتوسيع قاعدة التعليم وتوطين الكادر الوطني. وقد اتّسمت

البيئة السياسية بدعم أكبر للتعليم العالي، حيث شجعت البعثات إلى الدول الاشتراكية، وتوفرت فرص التعليم الجامعي لأبناء الطبقات الكادحة، بما ينسجم مع رؤية الدولة لبناء مجتمع اشتراكي متعلم ومع ذلك، لم تخلُ البيئة الجنوبية من إشكاليات، فقد هيمنت السياسة على مؤسسات التعليم، وأخضعت بعض التعيينات الأكاديمية لمعايير الولاء الأيديولوجي. كما تأثرت الاستقلالية الجامعية بطبيعة النظام المركزي، الذي كان يربط بين التعليم والحزب الحاكم

خلاصة:

عكست البيئتان السياسيتان في الشمال والجنوب فلسفتين مختلفتين للتعليم العالي؛ واحدة محافظة وتقليدية، والأخرى تحديثية لكنها مؤدلجة. ورغم الفروقات، فإن الجامعتين واجهتا تحديات بنيوية في تكوين نواة أكاديمية مستقلة تُسهم في بناء المعرفة الوطنية، وهو ما ترك آثاراً طويلة الأمد حتى ما بعد تحقيق الوحدة اليمنية في 1990.

.....

(* باحث، نائب رئيس جامعة تعز، وعميد كلية العلوم - جامعة تعز (الأسبق).

نظام التعليم العالي في اليمن: حرب استنزاف

فهمي خالد(*)

مقدمة:

تأثر قطاع التعليم العالي في اليمن خلال سنوات الحرب كغيره من القطاعات وجوانب حياة المجتمع اليمني، إلا إن تداعياته ستظل ملموسة حتى مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. فالمرتبات غير المدفوعة، وانخفاض معدلات التحاق الطلاب بالجامعات، وخصخصة القطاع وفق ضوابط لا تخضع للتنظيم أدى إلى تراجع جودة التعليم العالي في اليمن ويهدد بانهيار المنظومة التعليمية بعواقب لا تُحمد عقباهما على المعلمين والطلاب والبلد بأسره، ناهيك عن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية مستقبلاً

فالأكاديميون يعيشون أحوالاً معيشية صعبة لتلبية احتياجاتهم الأساسية في ظل عدم انتظام دفع الرواتب، الأمر الذي دفع البعض إلى البحث عن عمل بديل لا يتناسب مع مؤهلاتهم العلمية ومكانتهم الاجتماعية. فالسعي من أجل سد الرمق والبقاء على قيد الحياة بات الشغل الشاغل للمُعلمين وهو ما أضر سلباً على صحتهم النفسية والذهنية، وانعكس بدوره على جودة التعليم. على مدى السنوات الثمان الماضية للحرب، تخرّجت ثمان دفعات من الجامعات والكليات اليمنية، حيث كان يُفترض أن تضم كل دفعة عشرات الآلاف من الخريجين المهيبين لدخول سوق العمل. عوضاً عن ذلك، تضاعف عدد الخريجين في كل دفعة، بل وتخرّج العديد دون تلقي تعليم جيد يستوفي المعايير أو التسلح بالمهارات الأساسية وفق اختصاصاتهم، وهو ما سيلقي بظلاله على مستقبل البلاد حيث سيعتمد السكان في السنوات المقبلة على هؤلاء الخريجين من أطباء لعلاج المرضى، ومهندسين مدنيين لصيانة وإعادة إعمار البنية التحتية، ومُعلمين لتعليم وتربية الجيل القادم

في ظل هذه المعطيات، يسود مناخ من التشاؤم حول المستقبل، حيث خسر اليمن جيلاً كاملاً من القوى العاملة، فضلاً عن المخاوف من أن يؤدي خلل المنظومة التعليمية إلى تدهور رأس المال البشري وضعف القدرات

منهجية البحث:

تهدف هذه الورقة التحليلية إلى تسليط الضوء على مدى تأثير الحرب على نظام التعليم العالي في اليمن، وعلى حياة الأكاديميين والطلاب وجودة التعليم بشكل عام. استندت الدراسة إلى مقابلات أُجريت مع أكاديميين وأساتذة جامعيين وطلاب (حاليين وسابقين)

بجامعات حكومية في أربع محافظات (صنعاء وذمار والحديدة وشبوة). كما اعتمدت الدراسة على استعراض تقارير تناولت وضع التعليم العالي خلال سنوات الحرب الثمانية، وكذلك منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي حول الموضوع خلال الفترة من نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٢ إلى مارس/ آذار ٢٠٢٣. إضافة إلى ذلك، جُمعت معلومات وبيانات من الأكاديميين والموظفين العاملين في كبرى الجامعات لتقدير الانخفاض في معدل التحاق الطلاب بالجامعات خلال فترة الحرب، نظرًا لعدم توفر أو نشر الإحصاءات ذات الصلة من قبل مؤسسات التعليم العالي الرسمية. وإجمالاً فقد سلطت المقابلات والمصادر الثانوية الضوء على ظروف عمل الأكاديميين وأحوالهم المعيشية خلال فترة الحرب

فقدان الدخل والمكانة الاجتماعية بسبب الرواتب غير المدفوعة:

برزت مشكلة المرتبات غير المدفوعة كأحد أكبر الضغوط الاقتصادية والمجتمعية التي ولدتها الحرب وسبباً رئيساً لتراجع جودة التعليم بشكل عام في اليمن. يُصنف نظام التعليم العالي كأحد القطاعات العامة في اليمن حيث تُموّل الجامعات مباشرة من ميزانية الحكومة (١) رغم تكفّل الطلاب بسداد رسوم الدراسة الجامعية. استنزف الصراع إمكانيات البلاد اقتصادياً، وبالتالي عانى نظام التعليم من شح الموارد المالية سواء في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثيين (أنصار الله) أو في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً. تعيش المنظومة والكوادر التعليمية واقعاً قاسياً، حيث تداولت أخبار العثور على أستاذ بجامعة صنعاء متوفياً في شقته جرّاء جوعٍ وعطش امتدّ به لأيام. (٢) تُظهر دراسات أجريت في مختلف مناطق اليمن تدهور وضع النظام التعليمي بصورة مطّردة وفشل العمادات (الإدارات) الجامعية في شتى أنحاء البلاد بصرف المرتبات بشكل منتظم، الأمر الذي أدى إلى تراجع جودة التعليم والجهود البحثية

منذ عام ٢٠١٦، لم تعد مرتبات موظفي القطاع العام تُصرف في مناطق سلطة الحوثيين، وهو ما ساهم في تدهور الوضع المعيشي للأساتذة والمعيديين ممن ضاقت بهم ال سبل لدرجة طرد البعض منهم من منازلهم المؤجرة، واستدعاء البعض الآخر إلى أقسام الشرطة أو رفع دعاوى عليهم من قبل أصحاب الشقق أو الدائنين أو أصحاب المتاجر الاستهلاكية المطالبين بسداد فواتير ومبالغ مستحقة. (٣) يعاني الأكاديميون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة من ذات المشكلة -أي عدم انتظام دفع الرواتب إلى جانب تناقص قيمتها على نحو مطرد بسبب هبوط قيمة العملة المحلية في سوق الصرف. فبعد أن كان راتب الدكتور الجامعي يعادل نحو (١٠٠٠ دولار أمريكي) بداية الحرب، صار يعادل الآن (١٤٠ دولاراً أمريكياً تقريباً)، أما راتب المعيد فصار يعادل الآن (٤٥ دولاراً أمريكياً تقريباً) بعد أن كان

يعادل نحو (٣٥٠ دولاراً أمريكياً). (٤) بشكل عام، يعاني الأكاديميون في مناطق الحكومة من تدني معدلات الرواتب التي لا تتناسب مع غلاء المعيشة

مع تدهور ظروفهم المعيشية، واصل أغلب الأكاديميين مهمة التدريس وهو ما أثر بشكل كبير على معنوياتهم ونفسياتهم وهمهم وأدائهم في المحاضرات. يقول أكاديمي من جامعة صنعاء (باللهجة العامية): "ما عدت أريد أن أستمّر في التدريس، لا أعرف لماذا ما زلت مستمراً في التدريس رغم أنني صرت أكره الكلية وأكره التدريس، ولم أعد أدرّس الطلاب بنفس القدر والجودة التي كنت أقدمها حينما كانت هناك رواتب". (٥)

في ظل هذا الصراع من أجل البقاء، يجد الأكاديميون والمُعبدون صعوبة في إنجاز مهامهم التدريسية بالشكل المطلوب أو الحفاظ على رباطة جأشهم، أو التركيز على الطلاب العاكفين على التعامل مع مواد صعبة ومعقدة. أما الجهود البحثية فقد توقفت تقريباً لأنها -من وجهة نظر الأكاديميين- تأتي من باب الترف في زمن لا يجدون فيه لقمة العيش هناك تخصصات استطاع الأكاديميون معها تجاوز مشكلة انقطاع أو عدم انتظام الرواتب، كالمُدرّبين في مجال الطب والهندسة والمحاسبة وتخصصات أخرى مماثلة ممن انخرطوا في العمل لحساب القطاع الخاص أو يعقود مستقلة (لحسابهم الخاص) لتلبية احتياجاتهم المعيشية. في المقابل، يعاني أصحاب التخصصات الإنسانية في إيجاد فرص عمل خارج الأوساط الأكاديمية

تضاؤل الأمل لدى بعض الأكاديميين في تقاضي رواتبهم بانتظام دفعهم إلى مزاوله أعمال أخرى كسائق باص، أو عامل بناء، أو عامل في مخبز أو مصنع، إلا أن المجتمع اليمني لا يتقبل بسهولة عمل الأكاديمي في مهنة تقل من شأنه وهو ما يضع الأكاديميين أمام خيار مُرّ بالتخلي عن مكانتهم الاجتماعية في سبيل تأمين لقمة العيش. على سبيل المثال، تعرّض د. أحمد يحيى (دكتوراه في القانون الدولي)، أكاديمي من جامعة عدن، لانتقادات على وسائل التواصل الاجتماعي بعد تناقل أخبار تخليه عن مهنة التدريس ليصبح بائع معجنات بسبب ظروف مرضه ولأن راتبه (غير المنتظم) لم يعد يكفي نفقات علاجه. (٦) يقول أكاديمي آخر (باللهجة العامية) "المجتمع لم يترك لنا مجال العمل كباقي أصحاب الوظائف في المهنة العادية. فكلما اشتغل زميل في مصنع أو مخبز تتناقل المواقع الإخبارية بأن دكتوراً جامعياً أصبح يعمل في مجال كذا، وبهذا بدلاً من أن نعمل بعرقتنا في أي مجال حتى نَصرف على أولادنا، صرنا نخاف التشهير بنا في المواقع الإخبارية أو مواقع التواصل الاجتماعي. لقد أصبحت حرفياً مُعدّماً، ولم أعد أريد إلا الستر، ولا أريد الفضائح والتشهير". (٧)

كسّر بعض الأكاديميين قاعدة الخجل والصورة النمطية لدى المجتمع بعدم جواز عمل الأكاديمي في مجالات أخرى تقل من مكانته الاجتماعية. فقد تناقل موقع الجزيرة نت عام

٢٠٢٢ صورة للدكتور عبدالله معمر الحكيمي -أستاذ سابق في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بجامعة صنعاء -وهو يعمل كـ "سائق باص" (٨) لِيُعَلِّقَ د. الحكيمي في منشور له "عملي كسائق باص لن يقلل من مكانتي العلمية والأخلاقية، وإنما هو وسام شرف على صدري في زمن يقل فيه احترام العلم والعلماء". (٩) كما نشر د. الحكيمي سلسلة منشورات في صفحته على فيسبوك بعنوان "يوميات بروفييسور بدرجة سائق باص" (١٠) تناول فيها الأوضاع المعيشية الصعبة التي يمرُّ بها الأكاديميون اليمنيون في زمن الحرب والتحديات التي يجابهونها كانقطاع صرف الرواتب. يؤكد د. الحكيمي بأن طلابه يذهبون للبحث عنه في فرزة الباصات (حيث يعمل) حتى بعد تركه مجال التدريس، قائلاً "أفرحني ذلك لأني شعرت أن طلابي ما يزالون متمسكين بي كأستاذ ومعلم لهم بالرغم من كل الهجمة الشرسة، وأفرحني أكثر تذكري أن سقراط عندما تجرع كؤوس السم كان طلابه فقط بجواره". (١١) في سياق مماثل، ترك أكاديميون آخرون مهنة التدريس في الجامعة للعمل بمجال الزراعة. على سبيل المثال، تخلى أحد الأكاديميين عن التدريس في جامعة ذمار، وعاد إلى قريته في مديرية الحذاء مؤكداً أن "الزراعة (زراعة القات) هي من أعادت لي بعض من كرامتي المهذورة. تركت التدريس في الجامعة بعد أن صبرت عدة سنوات دون راتب، لاحقني المؤجر وتكاثرت الديون، فعدت إلى القرية لممارسة مهنة الآباء والأجداد". (١٢) إلى جانب التحدي المتمثل في انقطاع أو تدني الرواتب، برزت مسألة الكرامة والاحترام في بيئة العمل كأحد الأسباب وراء هجرة ذوي الكفاءات من الجامعات اليمنية. نشر د. عبدالله معمر الحكيمي عدة منشورات على فيسبوك تناول فيها توقيفه عن التدريس في كلية الآداب بجامعة صنعاء لأنه رفض طلب الكلية برفع درجات الطلاب (١٣)، قائلاً: "إذا لم يُحترم أستاذ الجامعة في عمله ويمنح المكانة اللائقة به وبما اكتسبه من علم، فالبیت أشرف له ألف مرة من قاعات الدرس، وغسل صحون أم الأولاد و ملابس الأولاد لها قيمة أخلاقية وإنسانية أفضل من التعامل مع من لا يحترم العلم والمعرفة". (١٤)

تراجع جهود البحث العلمي في زمن الحرب:

تثير ظاهرة هجرة الأدمغة قلقاً كبيراً داخل الأوساط الأكاديمية في اليمن، حيث شهدت الجامعات اليمنية في الماضي انتقال الكفاءات فيها للعمل في مهنٍ تُدرُّ عليهم دخلاً أعلى أو للتدريس في جامعات بدول أخرى تحت ظروف تسمح لهم بإجراء أبحاث في مجالات تخصصاتهم ونشرها. في ظل الظروف الراهنة، ترك العديد من الأكاديميين اليمنيين التدريس تماماً للعمل في مهن متدنية اجتماعياً في سبيل تسوية أوضاعهم المعيشية. بالنسبة لأولئك

الذين اختاروا الاستمرار في الوسط الأكاديمي، تظل خيارات الترقية محدودة بسبب القيود المالية التي لا تتيح لهم إجراء ونشر البحوث أو المشاركة في المؤتمرات ذات الصلة كثير من الأكاديميين الذين عادوا إلى اليمن منذ عام ٢٠١٥ (بعد إنهائهم درجة الدكتوراه) لم ينجزوا أبحاثاً منذ حصولهم على تلك الدرجات العلمية. يقول أستاذ مساعد في الجامعة متحسراً على عدم قدرته في إنجاز أي بحث: "أكملت الدكتوراه عام ٢٠١٣، وممرت عشر سنوات ولم أنجز أي بحث، هذه هي زهرة سنوات البحث لأي دكتور بعد تخرجه. لا شيء يشجعني على البحث العلمي، كيف أكتب وأنشغل في بحث علمي وعقلي وتفكيري كله مقيّد بهموم البحث عما أسدّ به رمق أطفالي". (١٥)

في اليمن، يضطر الأكاديميون إلى دفع مبالغ مالية للمُحكّمين لتحكيم أبحاثهم، ومعظمهم غير قادر حالياً على تكبّد هكذا تكاليف. في عام ٢٠٢٢، وضعت جامعة صنعاء عائقاً إضافياً على الأكاديميين الراغبين في نشر أبحاثهم لغرض الحصول على ترقية، حيث أصدرت قراراً جديداً يفرض نشر بعض أبحاث الترقية في مجلات مصنّفة ضمن قاعدة بيانات (سكوبس)، وهي مجلات لا تنشر إلا بمقابل مادي لا يتسنى لأغلب الأكاديميين -المنقطعة رواتبهم - توفيره (١٦) على الأغلب، سعت جامعة صنعاء من خلال هذا القرار إلى رفع تصنيف الجامعة دولياً، ولكن دون الأخذ في الحسبان الوضع المالي والنفسي للأكاديميين. أحياناً، يُعفى باحثون مُعيّنون من المقابل المادي المطلوب لنشر أبحاثهم في مجلات (سكوبس)، لكن ذلك يعتمد على عدة عوامل كموضوع البحث وجودته واللغة ونوع المجلة، وهو ما يستدعي من الباحثين والمؤسسات ذات الصلة استكشاف الخيارات المختلفة المتاحة في هذا الشأن. كما أن فئة محددة من المجلات المدرجة في قاعدة بيانات سكوبس تقبل نشر الأبحاث باللغة العربية، وهي اللغة الأساسية المعتمدة لإعداد البحوث في اليمن

أشار أحد الأكاديميين إلى تبعات هذا القرار بالقول: "قرار النشر في مجلات مصنفة في قاعدة (سكوبس) أحبطنا ودمرنا، والكثير من الزملاء عزفوا عن البحث. إضافة إلى أن الجامعة لا تتكفل بدعم البحث العلمي، والمجلات المصنفة في سكوبس تطلب مبالغ تتراوح بين ٦٠٠ دولار إلى ٢٠٠٠ دولار أمريكي في المجالات العلمية. يستحيل أن أنشر بحثاً في إحدى هذه المجلات، حتى ولو كان هناك رواتب، ما بالك ونحن بلا رواتب". (١٧) أضاف الأكاديمي أن الجامعة تراجعت نسبياً عن هذا القرار، وباتت تسمح للأكاديميين بنشر أبحاث الترقية في مجلات أخرى غير مصنفة ضمن قاعدة بيانات سكوبس، ولكن ذلك محصور في إطار الترقية إلى أستاذ مساعد

فضلاً عن ذلك، شكلت صعوبة السفر والتنقل - بسبب ظروف الحرب - عائقاً أمام مشاركة الباحثين من الجامعات اليمنية في المؤتمرات والندوات الدولية التي تُعقد خارج

البلاد. في الماضي، كانت الجامعات اليمنية تدعم الأكاديميين بالتذاكر وبدلات السفر لتشجيعهم على المشاركة في هكذا فعاليات، لكن الوضع اختلف حالياً، فرغم مشاركة أكاديميين في بعض المؤتمرات عن بُعد إلا أن المشاركات الحيّة تتيح لهم فرصاً أكبر للتشبيك والتعاون في مجال البحوث وهو ما يشجعهم أكثر على الاجتهاد

تُشكّل القيود المفروضة على إجراء البحوث والسفر وتضاؤل فرص الحصول على ترقية تحدياً أكبر أمام المعيدين تحديداً، حيث أن غالبيتهم (ممن تعيّنوا منذ ٢٠١١ و٢٠١٢) لم يواصلوا الدراسات العليا كالمجستير والدكتوراه. يقول أحدهم: "أنا معيد منذ عام ٢٠١١، أدرّس منذ ١٢ سنة دون أن أوصل دراستي. كنت أحلم بالسفر لمواصلة دراستي كما فعل زملائي في القسم، وبالיום الذي أصبح فيه دكتوراً، لكن الأحمال تبخرت، ولم أعد أريد لا العلم ولا التعليم". (١٨) وبالتالي، من دون حافز للأكاديميين لإجراء الأبحاث أو انعدام فرص أخرى للمعديين لمواصلة الدراسات العليا، شهد التعليم العالي في اليمن حالة من الركود وتراجع في الأداء والجودة

انخفاض معدلات التحاق الطلاب بالجامعات وفرص وظيفية محدودة:

انعكست ظروف الحرب على كل جوانب نظام التعليم العالي في اليمن، ولعل ذلك يظهر بوضوح في انخفاض معدل التحاق الطلاب بالجامعات. بدأ عزوف الطلاب عن التعليم في السنوات الأخيرة ليبلغ أرقاماً حرجة خاصة في الكليات الإنسانية، حيث لا يتجاوز عدد الطلاب في بعض الأقسام الطالب أو الطالبين. لكن بشكل عام، يُلاحظ عزوف الشباب عن الالتحاق بالجامعات في ظل الافتقار إلى أساس تعليمي قوي ومحدودية فرص العمل على سبيل المثال، تجاوز طلاب السنة الأولى (أو المستوى الأول) بقسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة صنعاء عام ٢٠١٤ الـ ١٠٠ طالب/ة بينما تجاوز مجموع الطلاب المسجلين في القسم (بمستوياته الأربعة) الـ (٣٠٠) طالب/ة. تراجع هذا العدد في عام ٢٠٢٣ ليبلغ (٢٦) طالباً/ة فقط في القسم بمستوياته الأربعة. الوضع أسوأ بالنسبة لمعدلات التحاق الطلاب بأقسام الفلسفة والتاريخ، حيث يضم كل قسم طالباً واحداً في المستوى الأول. (١٩) أما قسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة ذمار، فقد ضم ١٢ طالباً/ة في عام ٢٠٢٣ بعد أن كان عدد المسجلين فيه يتجاوز ١٥٠ طالباً/ة عام ٢٠١٤، بينما بلغ مجموع الطلاب المسجلين في كل الأقسام وكافة المستويات في الكلية خلال العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ (٢٨٠ طالباً/ة) بعد أن كان يتجاوز ١٣٠٠ طالب/ة عام ٢٠١٤. (٢٠)

تواجه كليات التربية في أغلب الجامعات اليمنية نفس المشكلة، حيث بلغ عدد الطلاب الملتحقين بكلية التربية في جامعة شبوة ٢٠٠ طالب/ة خلال العام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢٣

مقارنة بعدد ٢١٠٠ طالب/ة في العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي كلية التربية بجامعة عدن، انخفض عدد المسجلين من ٢٢٧٦ طالبًا/ة خلال العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠٠٩ إلى ٩٩ طالبًا/ة في العام الدراسي (٢٠٢٢/٢٠٢٣)، [٢١] وهو ما يعكس تسربًا هائلًا من الكليات الإنسانية تتأثر معنويات وحافز الاستمرار بالتدريس مع عزوف الطلاب عن الالتحاق بتلك الكليات، وفي أسوأ الأحوال، تُغلق بعض الأقسام تمامًا بسبب تدني عدد المسجلين من الطلاب فيها. مثلًا في كلية التربية بجامعة شبوة، أُغلقت بعض الأقسام (كالتاريخ والجغرافيا) لعدم وجود إقبال عليها، بينما لم يتأثر الإقبال على التسجيل في أقسام اللغة الإنجليزية والرياضيات. يُعزى الإقبال على التسجيل في قسم الرياضيات لأن المحافظة دأبت على دفع مبلغ ١٥٠ ألف ريال يمني لكل طالب في السنة كحافز ومن باب التشجيع. (٢٢) أوضح أحد الأكاديميين أن "الطالبات في الكلية يُشكلن نسبة ٨٠٪ من (عدد) الطلاب (الإجمالي)، لتفضيل الطلاب (الذكور) الالتحاق بجماعات عسكرية حيث يحصلون على ضعف راتب الدكتور (في الجامعة)". (٢٣)

لكن المشكلة لا تقتصر على التخصصات الإنسانية فقط، حيث انخفضت معدلات الالتحاق بالكليات العلمية أيضًا والتي باتت لا تضمن مستقبلًا مهنيًا للخريجين. مثلًا في كلية العلوم التطبيقية بجامعة ذمار، شهدت أقسام الرياضيات والجيولوجيا والفيزياء تراجعًا في عدد طلاب السنة الأولى (أو المستوى الأول) ليلبلغ ٣ طلاب فقط في العام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بعد أن كان العدد يتجاوز ٧٠ طالبًا قبل اندلاع الحرب. (٢٤) كما عزف الكثير من الطلاب عن الدراسة بسبب توجّههم إلى سوق العمل لإعالة أسرهم. يُلخص أكاديمي من جامعة صنعاء الوضع بالقول: "عمومًا، الإقبال على التعليم صار متدنيًا. ولا قيمة للعلم ولا للمعرفة في زمن الحرب، فبحثوا عن عمل خارج مجال التعليم". (٢٥)

من جهته، أشار عميد كلية التربية بجامعة عدن الدكتور سالم لجعد إلى أن التسرب الكبير من كلية التربية بجامعة عدن "مشكلة عامة وموجودة في كليات التربية بالجامعات اليمنية كلها، وليس جامعة عدن وحدها" (٢٦) ومن أسبابها الأوضاع غير المشجعة التي يعيشها المعلم، مضيفًا "كيف نتوقع أن يدفع الأهالي بأبنائهم للدراسة في تخصصات تربوية لسنوات ثم يتخرجون دون أي وظيفة حكومية، وإن حصلوا على هذه الوظيفة يكون راتبها متدنيًا". (٢٧)

حتى العدد الضئيل من الطلبة الملتحقين بهذه الكليات لا يواظبون على حضور المحاضرات، حسبما أشار دكتور في جامعة صنعاء "لأنهم إما يعملون من أجل إعالة أسرهم، أو لا يجدون تكاليف التنقل من قراهم ومنازلهم إلى هذه الكليات، ومن ثم يُجبرون على التغيب، والحضور فقط عند الامتحانات النهائية، وهو ما ينعكس على مستوياتهم العلمية،

ويظهر بشكل جلي على مخرجات التعليم العالي...من سطحية وعدم انضباط وضحالة معرفية وغياب مهارات." (٢٨) أُلقت هذه الأوضاع بظلالها على المنظومة التعليمية بشكل أساسي، وتتجسد ملامحها في المخرجات حيث ستدفع الأجيال القادمة ثمن تراجع جودة التعليم ومستوى المهارات على صعيد البلد بطريقة لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل يمتد هذا التصدّع والخلل في منظومة التعليم إلى فترة بداية الحرب، حيث تأثرت جودة وكفاءة التعليم الأساسي والثانوي لجيل الطلاب الملتحقين اليوم في الجامعات. فهُم يمثلون جيلًا نشأ تحت وطأة الحرب ويعتبرون ضحايا انهيار التعليم الأساسي خلال تلك السنوات. فالطلاب الذين سجلوا في الجامعات للعام الدراسي (٢٠٢٢/٢٠٢٣) كانوا في الصف الخامس الابتدائي وقت اندلاع الحرب عام ٢٠١٥، بمعنى أنهم تلقوا التعليم في المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية تحت منظومة تعليمية مُنهارة جراء انقطاع رواتب المعلمين وتدمير أو تضرر مدرسة من بين كل أربع مدارس بسبب الصراع. (٢٩) بعبارة أخرى، بلغ هؤلاء التلاميذ مرحلة الدراسة الجامعية بأساس تعليمي ضعيف للغاية وبأمل أضعف فيما يحمله المستقبل لهم. تظل مشكلة تدني جودة التعليم الأساسي قائمة حتى يومنا هذا، حيث أشار تقرير لمنظمة اليونيسيف إلى أن اليمن "يواجه أزمة حادة في التعليم، حيث من الممكن أن يصل عدد الأطفال الذين يعانون من خلل في تعليمهم إلى ٦ ملايين طالب وطالبة". (٣٠) يؤكد دكتور في جامعة صنعاء هذا الواقع بالقول: "هناك فرق بين الطلاب الذين كنا نُدرّسهم والطلاب الذين نُدرّسهم حاليًا. فالحاليون محبطون ولا يهتمون بالدراسة، والتعليم السيئ الذي تلقوه في (مرحلة) التعليم الأساسي جعلهم يصلون إلينا دون أدنى قاعدة علمية أو معرفية مما يجعلنا نضيع أوقاتًا طويلة في شرح مفاهيم وأساسيات كان على الطلاب تعلمها في سنوات التعليم الأساسي." (٣١) من جانبه، يقول أكاديمي في جامعة الحديدة إنه يشعر كما لو أنه "ينفخ في قربة مقطوعة" -مثل شعبي يُضرب في حالة معالجة أمر لا طائل منه -لأن تلاميذه مُنهكون ومُشتتون ومُرتبكون. (٣٢) يتشاطر أكاديمي آخر من جامعة ذمار نفس التجربة، حيث قال: "الحقيقة أنني أتساهل في مسألة الضغط على الطلاب لأني أشعر أن ظروفهم صعبة، وأنا أقدر أن حالتهم النفسية سيئة، لأن حالتني النفسية سيئة أصلاً، فما بالك بهم. لذلك أرفع الدرجات عند تصحيح الاختبارات حتى ينجحوا". (٣٣)

خصخصة التعليم: تنامي عدد الجامعات الأهلية:

مع تراجع الدعم التمويلي من الحكومة، بات اهتمام الجامعات مُنصبًا على إيجاد مصادر دخل جديدة لتمويل أنشطتها ما أدى إلى نشوء نظام التعليم الموازي (أو نظام دفع رسوم خاصة في الجامعات الحكومية) وهو نظام يتيح للطلاب ذوي التحصيل المتدني

الالتحاق بتخصصات تنافسية للغاية (تتطلب عادةً تحصيل مرتفع) مقابل دفع رسوم مالية -عادةً بالدولار الأمريكي. (٣٤)

قبل اندلاع الصراع، كان الطلاب يُوزَعون بالتساوي على مختلف أقسام الجامعات الحكومية (العلمية والإنسانية). على سبيل المثال، تتبَع كلية الطب (بما في ذلك كليات طب الأسنان) في كل جامعة معايير صارمة لقبول الطلاب وكذلك الأمر بالنسبة لكلية الهندسة، وبالتالي يُضطر بقية خريجي المرحلة الثانوية - ممن لم يُقبلوا في تخصصاتهم المفضلة - على اختيار الالتحاق بتخصص من بين بقية التخصصات المتاحة في الجامعة. أدى هذا إلى ارتفاع معدلات التحاق الطلاب بالكليات الإنسانية مثل كلية التربية والآداب. لكن مع نشوء نظام التعليم الموازي الذي يتيح للطلاب الالتحاق بالتخصصات المفضلة لديهم مقابل دفع رسوم مالية، ألغت الجامعات الأهلية المرخص لها وغيرها من كليات الطب بالجامعات الحكومية المعايير الصارمة للقبول (٣٥) الأمر الذي دفع الكثير من الطلاب إلى الالتحاق بالتخصصات التي قد تضمن لهم - من منظورهم - مستقبلًا مهنيًا ودخلًا عاليًا، مثل الطب وطب الأسنان والهندسة والصيدلة وغيرها من التخصصات العلمية

على سبيل المثال، تحتضن مدينة ذمار، عاصمة محافظة ذمار، جامعة حكومية تحمل اسمها (أي جامعة ذمار) وكلية صيدلة ومعهد للتعليم المستمر (يتبع لجامعة ذمار)، وأربع جامعات أهلية، وعدة معاهد للعلوم الصحية (تمنح شهادة دبلوم). تخرّج من هذه الجامعات والمعاهد حوالي ٨ آلاف صيدلي في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣، إلا أن سوق العمل في مدينة ذمار كان بحاجة إلى ١٦٠ صيدليًا فقط خلال نفس الفترة لمواجهة النمو السكاني والتوسع العمراني، وفق ما أشار إليه مسؤول في مكتب وزارة الصحة بالمحافظة. (٣٦) بالتالي، لم يجد أغلبهم عملاً في مجال الصيدلة مما دفع البعض إلى مزاولته مهنة أخرى أو بدء مشاريع صغيرة خاصة بعيداً عن مجال الصيدلة. لا يختلف الأمر بالنسبة لخريجي أغلب التخصصات الأخرى التي التحق بها الآلاف في السنوات الأخيرة طمَعًا في مستقبل مادي جيد مثل طب الأسنان والمختبرات الطبية والهندسة، حيث تشبّع السوق من خريجي هكذا تخصصات

أحد جوانب المشكلة هو التساهل بالترخيص للجامعات الأهلية منذ انقسام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام ٢٠١٥ (٣٧) إلى وزارتين - كحال أغلب الوزارات في فترة الحرب - واحدة مقرها في صنعاء والأخرى في عدن، حيث تعملان كلاً على حده وبلا تنسيق مشترك. تقوم كل وزارة بالتصريح للجامعات الأهلية في المناطق التي تُشرف عليها، مما يجعلها عملية غير متكاملة ويتعذر مها الحصول على إحصائية دقيقة توضح عدد الجامعات والمعاهد التعليمية الأهلية المرخص لها في اليمن. يخلو الموقع الرسمي الإلكتروني للوزارة التابعة

لصنعاء من أي إحصائيات توضح عدد الجامعات الأهلية المرخص لها، بينما يتضمن الموقع الرسمي الإلكتروني للوزارة التابعة لعدن إحصائية تتناول فقط الجامعات الأهلية المرخص لها في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. [٣٨] يخلو كلا الموقعين من أي معلومات عن المعاهد الأهلية للعلوم الصحية، أما الموقع الرسمي للمركز الوطني للمعلومات، فلم تُحدَّث معلوماته فيما يخص عدد الجامعات الحكومية والأهلية منذ عام ٢٠١١. (٣٩) إلا أن الباحث علاء الشلاحي قام برصد مكتبي وميداني لعدد الجامعات الأهلية، ونشر موقع (خيوط) نتائج الرصد الذي أظهر وجود ١٨ جامعة أهلية قبل عام ٢٠١٤، وافتتاح ١٩ جامعة أهلية إضافية بعد اندلاع الصراع. (٤٠)

ومما يبعث على القلق أن عملية الترخيص لأي جامعة أهلية أو معهد خاص لا يخضع - حسبما يظهر - لأي معايير واضحة وشفافة أو شروط لضمان الجودة، (٤١) ودون إجراء دراسة ترصد أداء الجامعات أو المعاهد الأهلية حيث تحاول كل وزارة الترخيص لأكثر عدد ممكن من الجامعات والكليات والمعاهد في سبيل العائد المادي لإصدار تلك تراخيص. (٤٢) جدير بالذكر أن آخر تقرير نُشر عن العملية التعليمية في الجامعات اليمنية على موقع وزارة التعليم العالي يعود إلى العام ٢٠١٠، (٤٣) ولم يصدر بعدها أي تقارير يمكن العودة إليها

الخاتمة:

ستحتاج مرحلة إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع إلى مهندسين لبناء البنية التحتية، ومعماريين ومخططين حضريين لتخطيط المُدن، وصانعي سياسات واختصاصيين في علم الاجتماع من أجل توفير الخدمات الاجتماعية ودعم المجتمعات المحلية وإعادة بناء الثقة، فضلاً عن خبراء اقتصاديين ممن يمكن العودة إليهم لأخذ المشورة حول جهود التنمية، وباحثين ومفكرين متعددي التخصصات لتحديد المهارات اللازمة التي تتلاءم مع احتياجات سوق العمل في اليمن مستقبلاً

يُعاني قطاع التعليم العالي في اليمن من إهمال صنّاع القرار السياسي حتى قبل اندلاع الصراع الجاري، إذ كان يُرصد له ميزانية ضئيلة للغاية. ففي عام ٢٠١٤، صرّح وزير التعليم العالي والبحث العلمي آنذاك (هشام شرف) بأن "ميزانية البحث العلمي في اليمن لا تتجاوز ١١ مليون ريال (يمني)" مقارنة مع ميزانيات أخرى رصدتها الدولة. (٤٤) من جهته، أشار الدكتور عبدالحكيم الشرجبي، رئيس جامعة صنعاء السابق إلى أن ميزانية البحث العلمي لا تساوي ٢٪ من ميزانية مصلحة شؤون القبائل، معرباً عن أسفه أن الطالب اليمني في كلية طب الأسنان بجامعة صنعاء يأخذ ١٠٪ من المادة العلمية مما يأخذه الطالب السوري

والمصري بكليتي طب الأسنان بجامعة القاهرة ودمشق. (٤٥)

خلال سنوات الحرب، تراجع قطاع التعليم إلى ذيل قائمة اهتمامات صانعي السياسات في البلد، لكنه يحتاج اليوم - أكثر من أي وقت مضى - إلى الانتقال لصدارة القضايا التي يجب إيلائها الاهتمام بشكل عاجل. فالنظام التعليمي في الجامعات الحكومية على شفا الانهيار بسبب شح الموارد المالية، ونشهد هجرة ذوي الكفاءات من أساتذة الجامعات نتيجة عدم دفع المرتبات أو صرفها بانتظام، فضلاً عن تدني معدل التحاق الطلاب بالجامعات سعياً منهم وراء مستقبل أفضل في مجالات أخرى. كما تبرز إشكالية تدني معايير الجامعات الأهلية، فرغم التسويق لها باعتبارها أفضل، تُعد تكلفة الالتحاق بها باهظة ولا تخضع لمعايير تكفل جودة التعليم، بل وأثرت على سوق العمل نتيجة تشبع بعض القطاعات بخريجي تخصصات معينة، بينما تعاني قطاعات أخرى من شح الكفاءات والمهارات التي تُلبي احتياجاتها

على ضوء هذا، تبرز حاجة ملحة إلى تدخلات سياسية تكفل حماية المنظومة التعليمية في اليمن قبل بلوغ الوضع نقطة تَأزم يتعذر معها إصلاحه. أولاً والأهم، يجب زيادة الإنفاق على قطاع التعليم العالي، حيث سيُساهم رصد تمويل إضافي في ضمان دفع مرتبات الأكاديميين بانتظام، وزيادة معدل رواتب الأكاديميين في مناطق سيطرة الحكومة لتعويضهم جزئياً عن الخسارة الناجمة عن هبوط قيمة العملة المحلية المتداولة في تلك المناطق، إلى جانب دعم جهود البحث العلمي للأكاديميين. كما يتعين على الجهات المختصة الحد من إصدار التراخيص للجامعات والمعاهد الأهلية، وإجراء مراجعة صارمة لأداء الجامعات الأهلية المفتوحة سابقاً وإغلاق كل من لم تلتزم بمعايير الجودة المطلوبة

أثبتت تجارب الماضي أن التعليم العالي ركيزة رئيسة في دعم الدول الخارجة من صراعات في إعادة بناء اقتصاداتها ومجتمعاتها، حيث يعزز فرص الجنود/المقاتلين السابقين أو النازحين بسبب الحرب في الحصول على عمل والمساهمة بمعرفتهم ومهاراتهم ولعب دور بناء في المراحل المبكرة من إعادة الإعمار. بإيلائه بعض التركيز وقدر من التخطيط، يمتلك قطاع التعليم العالي إمكانات واعدة للنهوض بمستقبل البلاد، حيث سيساهم في تنويع اقتصاد اليمن والتحول إلى اعتماد التكنولوجيات الحديثة وتطوير مهارات القوى العاملة بطرق مبتكرة وأكثر نجاعة. من هنا تنبع أهمية التخطيط لمسار يمضي بالبلاد قُدماً إلى مرحلة جديدة تشكل قطعة عن ويلات الحرب، وقطاع التعليم هو جزء محوري في هذا المسار

هذه الورقة هي جزء من سلسلة منشورات لمركز صنعاء في إطار مبادرة منتدى سلام اليمن الساعية إلى تمكين الجيل القادم من الشباب اليمني والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وإشراكهم في القضايا الوطنية الحرجة

الهوامش:

1. "التقرير القطري عن الجمهورية اليمنية لسنة ٢٠١٥: استقلالية المدارس والمساءلة في قطاع التعليم" البنك الدولي <http://wbgfiles.worldbank.org/documents/hdn/ed/saber/supporti>
2. عصام واصل، "الأكاديميون تحت مقصلة الحرب"، موقع خيوط، ٤ أكتوبر/تشرين الأول، ٢٠٢٢. <https://www.khuyut.com/blog/academics-war>
3. "حُرموا من السكن الجامعي.. أكاديميون بجامعة صنعاء يمثلون أمام المحاكم بسبب الإيجارات"، موقع يمن شباب، ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١. <https://ye-menshabab.net/news/70543>
4. حسب سعر صرف الدولار الأمريكي المتداول في مناطق سيطرة الحكومة بتاريخ ١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤ (١٥٤٨ ريالاً لكل دولار)
5. مقابلة شخصية أجراها الكاتب بتاريخ ١٥ فبراير/ شباط ٢٠٢٣ مع دكتور في جامعة صنعاء اشترط عدم الكشف عن هويته.
6. «صورة لدكتور في القانون الدولي يبيع معجنات بعدن تثير جدلاً واسعاً»، موقع عدن الغد، تاريخ ٢ فبراير/ شباط ٢٠٢٣ <https://adengad.net/posts/665734>
7. مقابلة شخصية أجراها الكاتب بتاريخ ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٢ مع دكتور في جامعة صنعاء اشترط عدم الكشف عن هويته.
8. "سائق حافلة أجرة بدرجة أستاذ دكتور"، موقع الجزيرة، ٨ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٢. <https://www.aljazeera.net/programs/aja>
9. منشور في صفحة الدكتور عبد الله معمر الحكيمي على فيسبوك بتاريخ ٢٩ يوليو/ تموز ٢٠٢٢. https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0685
10. صفحة الدكتور عبدالله معمر الحكيمي على فيسبوك، تم الولوج إلى الصفحة في فبراير/ شباط ٢٠٢٣. <https://www.facebook.com/profile.php?id=100000680065292>
11. منشور في صفحة الدكتور عبدالله معمر الحكيمي بعنوان "يوميات بروفييسور الدرر ٢٣ *لأننا ندافع عن قيم أكاديمية*"، موقع فيسبوك، ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٢ https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid023A
12. مقابلة عبر الهاتف أجراها الكاتب بتاريخ ١٧ شباط/ فبراير ٢٠٢٣ مع دكتور في جامعة ذمار اشترط عدم الكشف عن هويته.
13. منشور في صفحة الدكتور عبدالله معمر الحكيمي على فيسبوك بعنوان (دروس مستفادة، الدرر ١)، موقع فيسبوك، ٢٩ يوليو/ تموز ٢٠٢٢. https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0qsT

14. المرجع السابق.
15. مقابلة شخصية أجراها الكاتب بتاريخ ١٧ فبراير/ شباط ٢٠٢٣ مع دكتور في جامعة صنعاء اشترط عدم الكشف عن هويته.
16. "جامعة صنعاء تصدر قرارًا مجحفًا بحق الأوائل وطلبة "الدكتوراه" وأعضاء هيئة التدريس"، موقع طالب يمني (Yemeni Student)، تاريخ ١٦ أكتوبر/ تشرين الاول ٢٠٢٢ <https://yemenistudent.org/news-details.php?nid=313> "جامعة صنعاء تصدر قرارًا مجحفًا بحق الأوائل وطلبة "الدكتوراه" وأعضاء هيئة التدريس"، موقع طالب يمني (Yemeni Student)، تاريخ ١٦ أكتوبر/ تشرين الاول ٢٠٢٢- <https://yemenistudent.org/news-details.php?nid=313>
17. مقابلة شخصية أجراها الكاتب بتاريخ ٢٥ فبراير/ شباط ٢٠٢٣ مع دكتور في جامعة صنعاء اشترط عدم الكشف عن هويته.
18. مقابلة عبر تطبيق الواتساب أجراها الكاتب بتاريخ ٢١ فبراير/ شباط ٢٠٢٣ مع معيد من جامعة الحديدة اشترط عدم الكشف عن هويته.
19. مقابلة شخصية أجراها الكاتب بتاريخ ١٢ مارس/ آذار ٢٠٢٣ مع دكتور في جامعة صنعاء اشترط عدم الكشف عن هويته.
20. مقابلة شخصية أجراها الكاتب بتاريخ ١٣ مارس/ آذار ٢٠٢٣ مع دكتور في جامعة ذمار اشترط عدم الكشف عن هويته.
21. رعد الريمي، "كلية التربية بجامعة عدن: عزوف يهدد العملية التعليمية"، مركز سو٢٤ للأخبار والدراسات، عدن، تاريخ ٢٧ أكتوبر/ تشرين الاول ٢٠٢٢، <https://south24.net/news/news.php?nid=3008>
22. مقابلة عبر الهاتف أجراها الكاتب بتاريخ في ١٦ مارس/ آذار ٢٠٢٣ مع دكتور في كلية التربية بجامعة شبوة اشترط عدم الكشف عن هويته.
23. نفس المرجع السابق.
24. مقابلة شخصية أجراها الكاتب بتاريخ ١٣ مارس/ آذار ٢٠٢٣ مع دكتور في جامعة ذمار اشترط عدم الكشف عن هويته.
25. مقابلة شخصية أجراها الكاتب بتاريخ ٢ مارس/ آذار ٢٠٢٣ مع اكايمي في جامعة صنعاء اشترط الكشف عن هويته.
26. رعد الريمي، "كلية التربية بجامعة عدن: عزوف يهدد العملية التعليمية"، مركز سو٢٤ للأخبار والدراسات، عدن، تاريخ ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٢، <https://south24.net/news/news.php?nid=3008>
٢٧. المرجع السابق.

28. مقابلة عبر تطبيق الواتساب أجراها الكاتب بتاريخ ١٧ مارس/ آذار ٢٠٢٣ مع دكتور في جامعة صنعاء اشترط عدم الكشف عن هويته.
29. "التعليم"، تقرير لمنظمة اليونيسيف عن التعليم في اليمن، <https://www.unicef.org/yemen/ar> المرجع السابق.
30. مقابلة شخصية أجراها الكاتب بتاريخ ١٥ فبراير/ شباط ٢٠٢٣ مع دكتور في جامعة صنعاء اشترط عدم الكشف عن هويته.
32. مقابلة عبر الهاتف أجراها الكاتب بتاريخ ١ مارس/ آذار ٢٠٢٣ مع دكتور في جامعة الحديدة اشترط عدم الكشف عن هويته.
33. مقابلة عبر الهاتف أجراها الكاتب بتاريخ ١٥ فبراير/ شباط ٢٠٢٣ مع دكتور في جامعة ذمار اشترط عدم الكشف عن هويته.
34. الموقع الرسمي لجامعة تعز، https://taiz.edu.ye/DefaultDET.aspx?SUB_ID=30495
35. د. عصام واصل، "تفريخ الجامعات الأهلية وتدمير الحكومية: متخرجون كثر ضحية للبطالة وهشاشة المعرفة!"، ٤ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٣، <https://www.khuyut.com/blog/gov-private-universities>
36. مقابلة عبر الهاتف أجراها الكاتب بتاريخ ١٠ مارس/ آذار ٢٠٢٣ مع موظف في مكتب الصحة بدمار اشترط عدم الكشف عن هويته.
37. أفراح ناصر، "مستقبل غير مضمون للوحدة في اليمن بعد سنوات من الحرب"، المركز العربي - واشنطن، تاريخ ٢٨ يوليو/ تموز ٢٠٢٢، <https://arabcenterdc.org/re-source/yemens-prospects-for-unity-are-uncertain-after-many-years-of-war>
38. "الجامعات الأهلية"، موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التابع لععدن. [/https://moheye.net/yemeni-universities/private-universities](https://moheye.net/yemeni-universities/private-universities)
39. المركز الوطني للمعلومات، تم الولوج إلى الموقع في ٧ مارس/ آذار ٢٠١٣. يقدم هذا الموقع لمحة تعريفية عن التعليم العالي في اليمن من خلال جدول يوضح خريجي التعليم العالي بحسب التخصصات للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١١، <https://yemen-nic.info/sectors/education/#3>
40. علاء الشلاي، "الجامعات الأهلية... تجارة على حساب التعليم"، موقع خيوط، ٢٠ أبريل/ نيسان ٢٠٢١ [-https://www.khuyut.com/blog/private](https://www.khuyut.com/blog/private)
41. "بالوثائق .. مكافحة الفساد توجه اتهامات لوزير التعليم العالي وتستدعي معاونيه

للتحقيق“، موقع يمني برس، ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٧، -<https://www.yemeni-press.net/archives/87718>

٤٢. المرجع السابق.

43. ”التعليم العالي.. حقائق ومؤشرات الإنجاز خلال ٢٠ عام (١٩٩٠ - ٢٠١٠)“، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، سنة الإصدار: ٢٠١٠، <http://www.yemen.gov.ye/portal/LinkClick.aspx?fileticket=JkNaE21wrEo=&tabid=583>.. الموقع المشار إليه مُعطل حاليًا، لكن يمكن العثور على نسخة من التقرير هنا.

44. ”وزير التعليم العالي: ميزانية البحث العلمي في اليمن لا تتجاوز ١١ مليون ريال“، موقع أخبار الساعة، تاريخ ٣ فبراير/ شباط ٢٠١٤. [/https://hournews.net/27169](https://hournews.net/27169)

وزير-التعليم-العالي-ميزانية-البحث-العلمي-في-اليمن-لا-تتجاوز-١١-مليون-ريال
45. ”وصف التعليم بالكارثة.. رئيس جامعة صنعاء: ميزانية البحث العلمي لا تساوي ٢٪ من ميزانية مصلحة القبائل“، موقع أخبار اليوم، تاريخ ٩ مارس/ آذار ٢٠١٤. <https://akhbaralyom.net/nprint.php?lng=arabic&sid=77051>

.....

* باحث يمني مهتم بالقضايا المتعلقة بنظام التعليم العالي في اليمن
يكتب تحت اسم مستعار

قضية التعليم في فكر الفيلسوف د. أبو بكر السقاف

عيبان محمد عبدالرحمن

مقدمة:

يعد النظام التعليمي من أهم النظم الاجتماعية نظراً للدور الوظيفي الذي يضطلع به، يقول أحد الفلاسفة إن «التعليم يحرس البلاد أفضل من جيش منظم». ويقول آخر: «إن التعليم هو جواز سفر إلى المستقبل»

والتعليم ليس ترفاً، وإنما هو حاجة من حاجات الحياة، وضرورة من ضروراتها، إنه كالماء والهواء والطعام كما يقول عميد الأدب العربي د. طه حسين

ومع ذلك فإن سؤال التعليم لا يزال معلقاً منذ أكثر من قرن، منذ أن أطلق المفكر المصري سلامة موسى سؤاله الإشكالي الذائع الصيت: لماذا تخلف المسلمون وتقدم غيرهم؟ منذ ذلك الحين وحتى اليوم لا تزال المحاولات عاجزة عن تقديم إجابة ناجحة لسؤال التعليم.. ذلك أن السبب يكمن في أن تلك المحاولات تتعاطى مع التعليم كمسألة جزئية أو تقنية مجردة ومعزولة عن الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية قال أحد علماء الاجتماع العرب: «إن التعليم أخطر من أن يترك للتربويين وحدهم، مثلما إن الحرب أخطر من أن تترك للعسكريين وحدهم.»

كثيرة هي قضايا وإشكالات التعليم، لاسيما في واقعنا اليمني، ومن الصعب تناولها جميعاً أو فرادى في مساحة محدودة أو بتناولٍ عابر. ومع الإقرار المسبق بأن الأمر يتطلب وجود مؤسسات بحثية تُسخر لها الإمكانيات اللازمة والدعم اللامحدود لتنتج دراسات ومقاربات تعالج إشكالات التعليم، باعتبار ذلك يمثل إحدى أبرز المهام الوطنية الاستراتيجية للخروج مما يسميه مفكرنا الكبير د. أبو بكر السقاف «رقدة العدم» إلى النهوض الحضاري.

تهدف هذه الورقة المتواضعة إلى تسليط بعض الضوء على مقاربات المفكر الكبير الدكتور أبو بكر السقاف حول قضية التعليم وتفريعاتها

يمكن القول - ابتداءً - إن قضية التعليم تمثل لدى مفكرنا د. أبو بكر السقاف همماً فكرياً وقلقاً معرفياً لازمه طيلة حياته الفكرية، وهو ما يتجلى في مؤلفاته القديمة والجديدة

ويربط د. السقاف بين التعليم وكل القضايا الكبرى والمصرية؛ كالحرية، والديمقراطية، والنهضة، والتقدم، وارتداد المستقبل، وبناء الدولة المدنية... إلخ

ويرى إن أزمة النظام التعليمي إنما هي انعكاس لأزمة البنية السياسية والاجتماعية القائمة، وإن معالجة أزمة التعليم مرتبطة بحصول تغيير سياسي جوهري وحاسم

أولاً: فلسفة النظام التعليمي في اليمن:

يرى د. أبو بكر السقاف بأن فلسفة النظام التعليمي في الأقطار العربية - وفي مقدمة ذلك اليمن - تقوم على الأسس التالية:

1. تمجيد الماضي وإضفاء طابع القداسة عليه، على حساب الاهتمام بالمستقبل.
2. ترتكز على وسائل التلقين والحفظ والترديد وليس على التفكير والتحليل والحس النقدي، حيث يتم حشو أدمغة الطلاب، في اثنتي عشرة سنة (من المراحل الابتدائية إلى الثانوية) بمعلومات، والطالب ينسى في كل سنة ما تعلمه في السنة التي سبقتها. ولا يتخرج إلا وهو لا يعرف إلا مبادئ القراءة والكتابة والحساب وتنفأً من المعلومات، وهو ما يطلق عليه خلدون النقيب «الجهل الوظيفي» (Functional literacy). إن هذا النمط من التعليم يطلق عليه (باولو فريري) في كتابه تعليم المقهورين بالتعليم البنكي الذي يهدف إلى تعويد الطلبة على أسلوب التذكر الميكانيكي وتحويلهم إلى أواني فارغة تتلقى كل ما يصب في داخلها، فيصبح الواقع في نظرهم مسلمة من المسلمات لا موضوعاً للتغيير.
3. تدعم قيم الامتثال والتقليد وتحارب قيم الابتكار والتفرد والإبداع.
4. تساهم في ترسيخ علاقات القهر والتسلط وتناهض الاستقلالية وتعطل حاسة النقد تعطياً كاملاً.
5. تشجع الاستبداد والخنوع والسلبية وليس على المشاركة الديمقراطية والمبادرة.
6. تمجد الحصول على الشهادات، والاعتماد على الوظائف الحكومية، ولا تشجع على التعليم والاعتماد على النفس.

إن النظام التعليمي يعمل على إعادة إنتاج التخلف والجمود ويكرس قيم التسلط، وفي المقابل تضر كل الأفاق بتردّي الإبداع والنقد، والفكر أو الفلسفة النقدية، وتتراكم أسوار المحرمات والتابوهات، وتتسيد قيم الطاعة والامتثال والرضوخ ولذلك ليس مصادفة - كما يقول السقاف - أن يكون التلقين وهو أساس فكرة الطاعة

سمة ملازمة للتعليم من الكتاب [المعلامة] حتى الجامعة، وخلو مناهج ومقررات التدريس من أية قيمة وتربية جمالية ومن هامش للتفكير الحر وممارسة الحرية، فمؤسسات التعليم مراكز للتدجين والترويض وصوغ ذهنية ونفسية العبد والأمة إذ ينشأ النظام التعليمي أداة من أدوات الهيمنة وتكريس العلاقات التسلطية، وهذا الكلام يتفق مع ما ذهب إليه بعض علماء الاجتماع، إذ يرى عالم الاجتماع الفرنسي (بيير بورديو) أن «أي نشاط تربوي هو موضوعياً نوع من العنف الرمزي، وذلك بوصفه قوة تفرض من قبل جهة اجتماعية معينة».

إن النظام التعليمي يعمل على إعداد أجيال تتقبل الواقع، أجيال عاجزة عن ابتداء وسائل ابتكارية لمواجهة أزمات الواقع، أجيال تدجن وتطوع من أجل تأمين شروط استمرار الطبقة المسيطرة والقيم التقليدية، وبالتالي استمرار أوضاع الاستبداد والتخلف الشامل.

ثانياً: أزمة التعليم الجامعي:

يُوصَف د. أبو بكر السقاف أزمة التعليم الجامعي بالقول: «أزعم أن التعليم العالي عندنا يكاد يكون استمراراً كميّاً للتعليم العام، وسبب ذلك تدني التعليم العام وسوء استخدام الإمكانيات المتاحة وعدم قدرة الجامعة على الإسهام في ترشيد التعليم العام، كما تفعل جامعات كثيرة».

ويرى الدكتور السقاف أن الجامعة لا ينبغي أن تقتصر وظيفتها على «تخريج موظفين»، ولا شك أن هذا جزء من وظيفة الجامعة، ولكن الوظيفة الأخرى والخطيرة وهي أن يخرج منها نخبة مُفكِّرة في مختلف حقول المعرفة وهذا الشرط الأساس لمنحها صفة الجامعة. فالجامعة هي عقل الأمة، ومصنع المعرفة العلمية، ومشعل التنوير ومسرح العقلانية، وهي بؤرة للبحث العلمي، ومنطلق للتعبير الثقافي الوطني، وخميرة للتغيير. هذا ما يفترض أن تكون عليه الجامعة، ولكن الواقع يعطي صورة معاكسة بل قائمة لذلك لقد أصبحت جامعاتنا مغتربة عن وظيفتها الاجتماعية والعلمية والتنويرية، فهي تُخرِّج أنصاف متعلمين، ولا تؤدي دوراً فعلياً في البحث العلمي، ناهيك عن القيام بدورها في خدمة وتنمية المجتمع.

إن من مظاهر أزمة التعليم الجامعي وفقاً للسقاف أن «جامعاتنا العربية تُدرّس تاريخ العلوم لا العلوم كما هي مستقرة اليوم في عالمنا، ومن هنا فهناك عشرات من التخصصات الدقيقة في العلوم الطبيعية والإنسانية لا مكان لها في جامعاتنا».

ويرى السقاف أن «غياب التخطيط هو أساس كل المشاكل التي يعاني منها التعليم العالي. ومن أخطر مظاهره الإصرار على عدم ربط التعليم بخطة التنمية وحاجات البلاد ومن نتائجه تضخم بعض الكليات إلى درجة مفرغة، أخلت منذ سنوات بكل النسب

المطلوبة بين عدد الطلاب وعدد أعضاء هيئة التدريس، وأصبحت مهمتها تخريج عاطلين عن العمل بشهادات وذوي مستوى علمي رديء

ثالثاً: استقلالية الجامعة:

يشدد الدكتور أبو بكر السقاف كثيراً على مسألة استقلالية الجامعة لما لها من أهمية حاسمة، ليس فقط في تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي، بل في تنمية الوعي السياسي والديمقراطي في أوساط المجتمع بصفة عامة يتساءل السقاف باستنكار: إلى متى ستظل الجامعة بمنأى عن رياح التطور في اليمن؟ إذا كان التعدد الحزبي يكاد يقوم على قدميه فإن أوطد أسسه التعدد الفكري في مناخ حر لا يعرف سقفاً للعقل إلا العقل.

ويضيف بالقول: إن الجامعة أهم حلقات المجتمع المدني، الذي لا يقوم ويستقيم بدونه مجتمع سياسي، وهي مدرسة يومية يتعلم فيها الأساتذة قبل غيرهم أبجديات الديمقراطية والحوار واحترام آراء الآخرين، والكف عن وهم احتكار الحقيقة أو الحكمة، ولا يتأتى ذلك إلا إذا مارسوا بأنفسهم حرية اختيار نقابتهم ورؤس جامعتهم وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام.

ويقول أيضاً: «إن استقلال الجامعة يبدأ من الانتخاب الحر لرئيس الجامعة والعمداء ورؤساء الأقسام، ولذا فإن مطلب المطالب وبداية البدايات هو الإصرار على قانون جديد للجامعات يؤكد ويقرر هذا الحق الأساسي لأعضاء هيئة التدريس.»

إن أخطر ما في التعيين على كل المستويات - وفقاً للسقاف - عدم الشعور بالارتباط بالوسط العلمي الجامعي، والاستقلال نسبياً عن هذا الوسط والشعور بأن البقاء في الوظيفة والمنصب لا علاقة له بطبيعة ومستوى الأداء العلمي والعملي في الجامعة، ومن ثم ظهور التكتلات الصغيرة وأساليب المحاباة والنفاق الوظيفيين، وارتباط القرارات الهامة على كل المستويات بالمزاج والطبع الشخصي

هل يمكن أن يتنفس التفكير العلمي ولا أقول الإنتاج العلمي في مثل هذا المناخ؟ لقد أصبحت مُحاطة بالأسلاك الشائكة، ومحروسة بأمن الجامعة، ويمارس فيها جهاز الأمن سلطة خفية في بعض الأحيان، وسلطة صريحة ومكشوفة في أحيانٍ أخرى، بل تم عسكرتها وملشنتها

تعود عملية عسكرة الجامعة وملشنتها إلى أوائل الثمانينات، فقد تعرضت الجامعات اليمنية إلى السيطرة الأمنية والحزبية، وأصبحت سلطة رجل الأمن في الجامعة تعلو على سلطة رئيس الجامعة ونوابه وعمداء الكليات وأساتذتها ومختلف منتسبيها.

لهذه الأسباب وغيرها، أمسّت جامعاتنا وسط طارد للبحث العلمي، وتمثّل قيد على

حرية البحث العلمي بدلاً من أن تكون العكس، كما يفترض بها، أي أن تكون سيدة نفسها، وفضاء مفتوح للتفكير الحر، ومناخ الاختلاف الصحي حيث العقل لا يخاف ولا يؤمر، بل عليه أن يغامر ويكتشف، وعندئذٍ فقط يتحرر حقاً ويصبح قادراً على التحرير.

رابعاً: أسلمة التعليم والمعرفة:

غير خافٍ على أحد أن حركات الإسلام السياسي فرضت سيطرتها على المؤسسات التعليمية منذ انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧م، ونشرت أيديولوجيتها بهدف السيطرة على عقول الناشئة، وإنتاج أجيال تدين بفكرها وتمثل لتصوراتها عن السياسة والحياة.

وهناك عاملان رئيسيان أسهما في تعميق سيطرة هذه الحركات على المؤسسات التعليمية : الأول: تعيين عبدالمملك الطيب أحد قيادات الإخوان المسلمين وزيراً للتربية والتعليم في الحكومة الانقلابية، فقد عمد الرجل إلى تلوين الوزارة بلون واحد وإعادة صياغة المناهج التعليمية بما يتوافق مع الفكر الإخواني.

الثاني: دور النظام السعودي والمؤسسة الدينية السعودية في تقديم الدعم لهذه الحركات لنشر الفكر الوهابي والإخواني في اليمن وإحداث تغييرات في «الديمقراطية الدينية» كان من نتائج ذلك أن أنشئت المعاهد «العلمية» (بالأحرى الدينية)، وأصبحت مؤسسة موازية للتعليم العام، وجرى استقطاب التلاميذ للدراسة في تلك المعاهد وقدمت لهم إغراءات مختلفة.

وقد نتج عن هذا وجود ظاهرة خطيرة أطلق عليها د. أبو بكر السقاف «ازدواجية النظام التعليمي»، التي تؤدي إلى نشوء جيل من الشباب يتحدثون بلغتين متباينتين ويمتلكون تصورات مختلفة إزاء المعاني والقيم الأساسية التي تحكم السلوك والتفكير في أمور جوهرية، مثل: الوطن، والمواطنة، والواجب، والعلم، والدين، والأسرة، والموقف من المرأة

لقد مارست المعاهد «العلمية» عملية غسيل مخ للتلاميذ، وتم استغلالهم في طاحونة المعارك السياسية لجماعات الإسلام السياسي طيلة عقود من الزمن، منذ سبعينيات القرن الماضي، ويتكرر الأمر ذاته اليوم، بصورة ملهامة، مع التغييرات التي أحدثتها الجماعة الحوثية في المنهاج التعليمي وسيطرتها المطلقة على مؤسسات التعليم، وأدلجة التلاميذ في المراكز الصفية في مناطق التي سيطرتها

وقد ساهمت تلك المخرجات في نشر ثقافة التكفير والتطرف في أوساط المجتمع واستخدامها في تصفية الخصوم السياسيين، أبرزهم: الحزب الاشتراكي اليمني، وتعويق تطور البلاد، وسد المنافذ أمام الحداثة والفكر الجديد

كما أعادت صياغة ذهنية المجتمع، وأحدثت تغيرات كبيرة في الخرائط المذهبية، واستحداث

أمّاط من التديّن المسيس، التديّن الحركي المتحرّز، والمفخّخ بأيدولوجيا تكفيرية، تنظر إلى الآخر السياسي والمذهبي والديني باعتباره عدواً للإسلام ينبغي التخلص منه! لقد انتهجت حركات الإسلام السياسي السيطرة على العقول، من خلال السيطرة على المدارس والجامعات بهدف توظيفها في التحكم باتجاهات تفكير الشباب؛ والسيطرة على المساجد بغرض التحكم بالوعي، وبذلك استطاعت التغلغل في مختلف أوساط المجتمع في الحضر وفي الريف، وفي مختلف مناطق البلاد. لقد حذر الفيلسوف أبو بكر السقاف من هذه السيطرة واعتبرها مصدر تهديد، ليس للحاضر فقط، بل - أيضاً - للمستقبل.

خامساً: الانفاق على التعليم:

يربط د. أبو بكر السقاف مسألة الانفاق على التعليم بطبيعة السياسات التي تنتهجها الأنظمة القمعية في الأقطار العربية، إذ يقول: إن الإنفاق على التعليم في المجتمعات العربية يهدف إلى تنظيم القمع في المقام الأول، وفصل التعليم عن المجتمع وربطه بجهاز الحكم ليس إلا أحد جوانب إستراتيجية القمع الشاملة. ورؤوس هذه الأنظمة يعلمون أن رسالة التعليم التحريرية أخطر عليهم من أية قوة أخرى، فأصبحت المدارس والجامعات سجوناً للتدجين والقمع وتزييف الوعي وصنع الطاعة، وهم يعرفون أن تحرير التعليم هو المقدمة الكبرى لتحرير المجال السياسي ومجال المجتمع المدني من أغلالهما. لذلك تعتمد الأنظمة القمعية إلى تخصيص نسب ضئيلة وتافهة من ميزانية الدولة للإنفاق على قطاع التعليم والبحث العلمي، في الوقت الذي تخصص فيه نسب مهولة من الميزانية لرئاسة الجمهورية ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية والأجهزة الأمنية والاستخباراتية ومصلحة شؤون القبائل... إلخ.

سادساً: خصخصة التعليم:

يرى د. السقاف إن المدارس والجامعات الأهلية لا تكتفي بتكرار أخطاء المدارس والجامعات الرسمية بل تضيف خطاياها المدمرة. فإذا كانت الجامعات الرسمية قد اقتربت من إلغاء مجانية التعليم بما تفرضه من رسوم وتخليها عن تقديم الكتب في الجامعات والمدارس للطالبات والطلاب، فإن الأهلية قد جعلتهم جزءاً من سوق العرض والطلب، أي جعلته سلعة خاضع لمنطق السوق بدلاً من أن يكون كما يفترض خدمة اجتماعية ورسالة سامية ولأن هدف المدارس والجامعات الأهلية هو الربح في أكثر أشكاله بدائية، فإنها قد عملت على تدمير التعليم وإهدار وظيفته الاجتماعية وقيمه الرمزية.

على سبيل الختام: نحو تعليم تحرري ديمقراطي نوعي ومجاني:

أزمة التعليم أزمة بنيوية مركبة ومتعددة الأبعاد، ولمواجهة هذه الأزمة يتطلب الأمر، أولاً وقبل كل شيء، تحرير هذه القضية من الأطر الرسمية والأروقة النخبوية وتحويلها إلى قضية رأي عام، إلى قضية نضالية شعبية عامة لذا ينبغي تشكيل لجنة شعبية تناضل من أجل تحقيق تعليم تحرري ديمقراطي نوعي ومجاني

ونقصد بتعليم تحرري، أي أن يكون طريقاً للحرية، ووسيلة للثورة على الظلم، ولتمكين المفهومين من مقدراتهم كما ذهب إلى ذلك (باولو فريري) ونقصد بتعليم ديمقراطي، أي أن يكون متاحاً للجميع على قدم المساواة، وأن يقوم على أساس تكافؤ الفرص، ويقوم على فلسفة تعليمية أساسها سيادة العقلية العلمية النقدية، المتحررة من الأصنام الذهنية والقوالب الجامدة، وثقافة الثوابت والانشداد إلى الماضي، عقلية مشبعة بروح التغيير ونقصد بتعليم نوعي، أي تعليم ذو جودة عالية، يركز على حقائق العصر، ويواكب مستجدات الثورة المعلوماتية، ويؤدي وظيفة تنموية وإنتاجية وأما أن يكون التعليم مجانياً، فهذا حق دستوري لكل مواطن وواجب من واجبات الدولة تجاه مواطنيها

المراجع:

1. أبوبكر السقاف، دفاعاً عن الحرية والإنسان، إعداد: منصور هائل، صنعاء، منتدى الجاوي الثقافي، ٢٠١١.
2. أبوبكر السقاف، آفاق فكرية وسياسية يمنية، صنعاء، منتدى الجاوي الثقافي، ٢٠٢٣.
3. بيير بورديو، العنف الرمزي: بحث في أصول علم الاجتماع التربوي، تر: نظير جاهل، الدار البيضاء - بيروت، المركز العربي الثقافي، ١٩٩٤.
4. خلدون النقيب، في البدء كان الصراع: جدل الدين والإثنية.. الأمة والطبقة عند العرب، بيروت، دار الساقى، ١٩٩٧.

(*) باحث وناشط مدني.

العلاقة بين العلم والثقافة في المجتمعات العربية: اليمن أنموذجاً

أ.د. قاسم المحبشي

لماذا لم يتحول العلم إلى ثقافة؟ ولماذا لم يتحول التحديث إلى حداثة؟

تهييد:

إن العلم هو أقدم وأهم شكل من أشكال الوعي والممارسة الاجتماعيين قبل السحر والأسطورة والدين والأخلاق والقانون. ولم يكن للإنسان أن يتمكن من العيش في الأرض بدون العلم والتفكير العلمي وأول قانون علمي أدركه الإنسان هو قانون مقاومة الفناء والحفاظ على البقاء وأول المدنية كهف أو مغارة أو موطئ قدم يحتله الإنسان ويجد فيه أسباب العافية والأمن والأمان فيدافع عنه وطناً في العراء قبل اللجوء إلى الكهوف والمغارات، وأول الحضارة هو الاحساس بالخوف من العجز والوحدة. كل هذه الإحساسات التي تنتاب الإنسان في جميع الأزمنة وفي كل مكان وفي جميع العصور هي فطرة وغزيرة وطبع دفعه للبحث عن حلول عملية لها. وأول الثقافة خيال وتصور وتعبير وتفكير وبحث عن الأشياء التي تأمن حياة الإنسان وتجنبه المهالك. العلم ليس نظرية أبداً بل هو مواجهة مشكلات حيوية والبحث عن حلها وتجاوزها. وحينما واجه الإنسان معضلة مرور النهر فكر باستخدام ألواح الخشب وصنع الغارب وحينما واجه الإنسان تحدي البرد والمطر فكر بالبحث عما يحمي بدنه من البرد والمطر والشمس والرياح فصنع ملابس من الجلد والصوف وحينما واجه الإنسان تحدي العيش في العراء فكر ببناء منزل يحميه من غوائل الوحوش والضواري وحينما واجه الإنسان تحدي الجوع والعطش فكر باستصلاح الأرض وزراعتها وحفر الآبار وحمايتها. وحينما واجه الإنسان تحدي المسافات فكر بترويض الحيوانات واستخدامها في المواصلات وحينما واجه الإنسان تحدي البحار فكر بصناعة السفن الشراعية وحينما واجه الإنسان تحدي المرض فكر بالبحث عن الدواء وهكذا كان العلم هو الحليف الأول للإنسان على هذه الكوكب ومازال ومن المعروف أن أي فعل أو سلوك إذا ما تكرر يصير عادة وإذا ما ترسخت العادة صارت ثقافة! فلماذا لم يتحول العلم والتعليم في المجتمعات العربية الإسلامية إلى ثقافة؟ وما الذي يفسر شيوع الخرافة والعنف والتعصب والتطرف والإرهاب بعد هذا المسار الطويل من نشوء المؤسسات العلمية الحديثة في المجتمعات العربية الراهنة. وما علاقة العلم بالثقافة؟ وكيف يمكن أن تكون الثقافة السائدة في مجتمع ما دافعا لتنمية العلم وازدهاره أو معرقله لنموه وتطوره؟ إن اكتساب معرفة وضعية أو عقلية - أو السعي وراء العلم، والأمر سيان بكثير أو بقليل- يتحدد من خلال نظام الفكرة الشاملة الذي يسود في وقت معين في المجتمع. نظم الفكرة

الشاملة - التي يقصد بها المعتقدات والمواقف والأعراف الاجتماعية، والافتراضات العامة، والمواقف الدينية والإيديولوجية المحددة - هي ذات أهمية بالغة في تاريخ البشرية. لقد قارنها جولييان هكسلي Julian Huxley بالهياكل العظمية في التطور البيولوجي: فهي توفر البنية للحياة التي تنعشها وتلبسها، وتقرر إلى حد بعيد الطريقة التي ستعيش بها. إن القيم العليا والأهداف التي يطمح إليها المجتمع إنما يتم الحصول عليها من الطريقة التي يربي بها أبناءه. وههنا يواجه المرء بحق مسألة ما إذا كان المجتمع يثمن التحول والتغيير أو يفضل النظام القائم أو القديم. فما الذي يفسر نهضة اليابان والصين والهند والنمور الآسيوية الأخرى منذ بداية القرن العشرين، بعد أن كانت واقعة تحت نير الاستعمار الغربي وتوابعاته المختلفة، مثل ما كانت عليه المنطقة العربية تماماً؟ لماذا نهضت شعوب الشرق آسيوية في الشرق الأقصى والأدنى بينما ظل الشرق الأوسط كما كان متخلفاً وها هو اليوم العربية بالقياس إلى البلدان الشرق آسيوية الناهضة اليوم مثل كوريا وسنغافورة وماليزيا وتايوان بل حتى الهند والصين واليابان، كان وضع بعض الدول العربية وقدراتها الاقتصادية أفضل بكثير من وضع الدول الناهضة قبل نهضتها طبعاً؟ لماذا تعثرت حركة النمو والتنمية واليقظة والنهوض في البلاد العربية الإسلامية وأين يمكن لنا العثور عن الأسباب التي يمكنها تفسير هذا الأمر؟!

ثمة من يرى أن وراء نهضة الشعوب الشرق آسيوية أسباب ثقافية، وأن الفلسفات والعقائد الفكرية الشرق آسيوية مثل الكونفوشيوسية والبوذية والطاوية والجانانية بما تمتلكه من منظومة قيمية إيجابية تحث على السلام والتناغم والانسجام والإيثار والتضحية والإخلاص بالعمل والنزعة الجماعية ونبذ الأنانية وقمع الشهوات والانفعالات العنفية والنزعة إلى السلام وحرية الذوات الفردية في ممارسة الخبرات الدينية ونبذ التعصب والتطرف والتكفير ومن ثم تعایش المذاهب والاعتقادات والطوائف والأفكار والأديان بكل سلاسة وتقدير واحترام في الدولة الواحدة إذ يوجد في الهند وحدها أكثر من ألفي طائفة دينية متعايشة. لقد أثارت نهضة الشرق الآسيوي حفيظة أوروبا الغربية وجعلتها تعيد التفكير من جديد في الشرق ومعناه وممكناته، فكان المدخل الثقافي في تفسير تلك الظاهرة هو ما جذب الكثير من الاهتمام بعد أن تبين عدم كفاية المداخل النظرية الأخرى التي تم الرهان عليها في الغرب، ومنها المدخل العسكري والأمني والمدخل المادي الاقتصادي، والمدخل التعليمي التربوي وغير ذلك

في ضوء هذا المنظور يمكن تمثيل العلاقة بين العلم والثقافة بعلاقة الابن والأم، فالثقافة هي الرحم الحي لتخصيب وميلاد ونمو العلم، فكيفما كانت صحة الأم يكون الابن سليماً أو سقيماً. ولا تطور ولا تقدم ولا تنمية إلا بمعرفة وفهم قوانين الطبيعة والتاريخ والمجتمع وحركتها ولا يكون فهمها إلا بازدهار الثقافة بوصفها قوة التاريخ الإبداعية وتتعين بذلك

التطور الدائم المستمر في العلوم والفنون والآداب ولا يكون ذلك الازدهار والتطور الثقافي إلا في بيئة حضارية متعاينة بوصفها قوة التاريخ التنظيمية سياسة واخلاقاً وتشريعاً. يُعدُّ القرن العشرين، قرن العلم والثورة العلمية بامتياز إذ إن ما شهده من أحداث ومتغيرات عاصفة وتحولات ثورية جذرية في مجمل البيئة الثقافية والاجتماعية للحضارة الراهنة بفضل الانتصارات المذهلة للعلم والثقافة العلمية إذ لم تتحقق أبداً منذ عصر الأهرامات تغييرات جذرية بهذه السعة والسرعة والفاعلية. هذا الحضور الطاغي للخطاب العلمي هو ما جعله ينبسط موضوعاً كلياً لعدد واسع من أنساق المعرفة المعاصرة، (الأبستمولوجيا، وفلسفة العلم، وتاريخ العلم، وسوسيولوجيا العلم، والانثروبولوجيا الثقافية، وعلم نفس العلم، والعلم المقارن، والميثودولوجيا أي علم المناهج، وأنثوية العلم، وأدب الخيال العلمي، وفلسفة اللغة والهرمونطيقا، والسيرناتيك وأخلاقيات العلم.. الخ). وربما كان العلم بمختلف أبعاده وعناصره وعلاقاته ورموزه المعرفية (النظرية والمنهجية) والتقنية (التكنولوجية والادائية) والثقافية (المادية والمعنوية) هو مفتاح سر انتصار الحضارة الحديثة وتحولها إلى ما بات يعرف اليوم بـ(حقبة ما بعد الحداثة، فما هو العلم؟ وما هي الثقافة العلمية؟ وما الفرق بين الثقافة العلمية والثقافة غير العلمية؟ وما هي التنمية الثقافية العلمية؟ وكيف يمكن الرهان عليها في مواجهة التحديات الراهنة؟ وما الذي يفسر هذا التأثير الحاسم للعلم في الثقافة الغربية الحديثة والمعاصرة؟ وكيف يمكن فهم العلاقة التفاعلية بين العلم والثقافة في الحياة الاجتماعية؟ وما هي مخاطر انفصال العلم عن الثقافة؟

تعريف الثقافة بوصفها قوة إبداعية:

نعني بالثقافة هنا القوة الإبداعية في التاريخ وهي كل التطور الدائم المستمر في العلم والأدب والفن. بذلك يعد العلم عنصراً أساسياً من عناصرها. بل هو ابنها وربيبها الأنضج. بيد أن مسألة نمو العلم وتقدمه وازدهاره ليست مسألة علمية بل تتعين في تلك المجالات الواقعة خارج العلم حيث يتأمل البشر طبيعة الكون والإنسان بأعمق معانيها وأشدها غموضاً، وحيث يخلق الخيال الإنساني المؤسسات التي تسمح للأفراد بالاستمتاع على الدوام بالفضاءات المحايدة أو الأطر الميتافيزيقية والثقافية الأوسع التي تجري ضمنها أنماط العلاقات والممارسات والخطابات التي تتشكل في سياقها تصورات الإنسان عن ذاته وعن عالمه وعن الآخرين تشكيلاً عميقاً، وهذا هو معنى الثقافة كمنظومة كلية مركبة من كل ما نفكر فيه أو نقوم بعمله أو نمتلكه أو نفضله كأعضاء في المجتمع، فالثقافة السائدة في حضارة ما بوصفها نموذجاً إرشادياً (باراديم) إما أنها تدعم قوى الإنسان العقلية والإبداعية أو تحد منها وتضيق فرص نموها وازدهارها.

إن وظيفة الثقافة هي: تحضير ولادة الفيلسوف والمفكر والعالم والفنان والمؤرخ والفيقيه والأديب والناقد والكاتب والخبير والمربي والسياسي وكل ما يتصل بتفتيح وتنمية قوى

الإنسان وقدراته ومواهبه العقلية والعاطفية والبدنية. وهذا هو تعريف كلمة (ثقافة) في (المعجم الفرنسي المنشور ١٩٣٣) إذ جاء فيه «إن كلمة ثقافة تطلق مجازاً على الجهد المبذول في سبيل تحسين العلوم والفنون وتنمية القدرات الفكرية ومواهب العقل والذكاء» وهي بهذا المعنى تتميز بجملة من السمات منها:

١- **التهيؤ:** كما هو الحال في التربية البدنية التي تهتم ليس بتمرين عضو معين من أعضاء الجسم الإنساني بل بتمرين وتهيئة الجسم كله وإكسابه اللياقة اللازمة للنشاط والطاقة والحيوية؛ فالثقافة بوصفها استراتيجية للتنمية العقلانية المستدامة، تمنح الأفراد القدرة على استعمال جميع المعارف والمهارات المكتسبة لمواجهة الأوضاع المختلفة وحل المشكلات الجديدة؛ أي (الذكاء العاطفي) إذ (هي ما يبقى بعد نسيان كل شيء) والثقافة بهذا المعنى هي تجسيد لمفهوم (الهابيتوس) عند (بيير بورديو) بوصفها نسقا من الاستعدادات المكتسبة بالتربية والممارسة الاجتماعية التي تحدد سلوك الفرد ونظرته إلى نفسه وإلى الآخرين والحياة و الكون، وهو أشبه ما يكون بطبع الفرد أو بالعقلية التي تسود في الجماعة، لتشكل منطق رؤيتها للكون والعالم. ووفقاً لهذا التصور، يعد (الهابيتوس) جوهر الشخصية والبنية الذهنية المولدة للسلوك والنظر والعمل، وهو في جوهره نتاج لعملية استبطان مستمرة ودائمة لشروط الحياة ومعطياتها عبر مختلف مراحل الوجود للفرد والمجتمع.

٢- **الاستيعاب:** ويعني استخدام المعرفة وتجريبها ذاتياً؛ لأن المرء لا يستطيع أن يتصرف بمعرفة ما إلا عندما يستوعبها ويجسدها في لغته وذهنه وخبراته وتجاربه الاجتماعية. فكل معرفة غير مستوعبة من الفاعلين الاجتماعيين تظل بالنسبة لهم خارجية وغريبة ومستبعدة من حياتهم. فالمعرفة لا تتحول إلى ثقافة إلا إذ توطنت في البنية الثقافية للمجتمع المتعین وصارت نسقاً أصيلاً في تفكيرهم وسلوكهم

٣- **الشمول:** بمعنى القدرة على الربط العميق بين المعارف المستوعبة والموضوعات والقضايا التي تبدو متباعدة، والنظر إليها برؤية كلية قادرة على الجمع بين أجزاءها في نسق فكري ثقافي منطقي واضح ومقنع.

٤- **الحكم:** بمعنى القدرة على التجرد والتجريد الذي يعني في العلم (الحلم) وفي الفن (الذوق) وفي الأخلاق (الضمير) وفي الحياة (الفهم) ذلك هو هدف وغاية كل تعليم وتعلم، فإذا كان التعليم يعلم المعرفة فإن التعلم يعلم الفهم وبدون أن يفهم الناس المعرفة التي يدعون امتلاكها تظل معرفتهم بلا قيمة ولا جدوى. والعلم هو أن تعرف كل شيء عن شيء محدد ومتخصص في علم من العلوم بينما الثقافة هي أن تفهم شيء عن كل شيء تعرفه وهذا هو كل ما يمكن انتظاره من الثقافة، وبدون هذا (الكل) لا وجود لشيء جدير بالقيمة والاعتبار. لا شك إن هناك علاقة عضوية بين العلم والثقافة، فالهدف الأساس من التعليم والتربية هو خلق الإنسان السوي الحر القادر على مواجهة مشكلات مجتمعه وعصره بروح ايجابية وسعة أفق عقلانية مرنة وخلاقة تمنحه القدرة اللازمة على التعاطي

الفعال مع واقعه وهويته وتاريخ مجتمعه وقِيَمَه وتراثه في سياق حاضره وتحدياته المتغيرة باستمرار يجعله قادر على بناء مركب ثقافي علمي إنساني عقلائي جديد يمزج بين أصالة الماضي وحيوية الحاضر واستشراف المستقبل. وبذلك تكون الثقافة في جوهرها الإنساني التاريخي الإبداعي بوصفها ذلك الكل المركب الذي يشكل تفكيرنا وخيالنا وسلوكنا وقيمتنا وعاداتنا وتقاليدنا وهي فضلا عن ذلك أداة لنقل السلوك ومصدر دينامي للتغيير والإبداع والحرية وتهئية فرص الابتكار والمنافسات والمبادرات الفردية، وهي مصدر للطاقة والإلهام والتنوع والاختلاف والشعور بالهوية والانتماء

من المعروف أن إي فعل أو سلوك إذا ما تكرر يصير عادة وإذا ما ترسخت العادة صارت ثقافة! فلماذا لم يتحول العلم والتعليم في المجتمعات العربية الإسلامية إلى ثقافة؟ وما الذي يفسر شيوع الخرافة والعنف والتعصب والتطرف والإرهاب بعد هذا المسار الطويل من نشوء المؤسسات العلمية العربية إذ تعد الجامعة مقوماً أساسياً من مقومات الدول العصرية، وركيزة من ركائز تطور المجتمعات البشرية وتحقيق تقدمها العلمي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فضلاً عن كونها بيوتاً للخبرة ومعقلاً للفكر والإبداع، ومركزاً لانتقال الإنتاج والمعرفة وتطبيقها وبؤرة للتحديث والتجديد والتنوير والتغيير، وهي أهم وأخطر مؤسسة حديثة وإستراتيجية في تاريخ الحضارة الإنسانية، وذلك لإسهامها الحاسم في نهضة وازدهار مشروع الحضارة العلمية العقلانية في عموم الكرة الأرضية، وأهمية الجامعة لا تعود إلى قيمة وظائفها الأساسية الثلاث: المتمثلة في نقل المعرفة خلال وظيفة التدريس، أو في إنتاج وتطوير المعرفة ووظيفة البحث العلمي أو في استخدام وتطبيق المعرفة ووظيفة خدمة وتنمية المجتمع فحسب، بل وإلى كونها تعد المثل الأعلى لمؤسسات المجتمع المدني الحديث والإدارة البيروقراطية الرشيدة، وذلك بما تمتلكه من بنية تشريعية دقيقة التنظيم وإدارة فنية أكاديمية كفؤة وعالية الجودة وقيم ومعايير، وهيئة أكاديمية علمية قانونية وثقافية وأخلاقية وجمالية وحضارية وإنسانية وعقلانية شاملة. وقد تأسست أول جامعة عربية في مصر عام ١٩٠٨م بجهود أهلية ثم تحولت إلى جامعة حكومية عام ١٩٢٥م (جامعة القاهرة حالياً)، وكانت جامعة دمشق التي تأسست عام ١٩٢٣م أول جامعة عربية حكومية حديثة وفي عام ١٩٤٢م أنشأت جامعة الإسكندرية وفي العام ذاته تأسست جامعة القرويين في مدينة فاس المغربية، ثم تأسست جامعة الخرطوم سنة ١٩٥٥م وجامعة بغداد في سنة ١٩٥٧م وتأسست أول جامعة في عدن ١٩٧٠م وفي عام ١٩٧١م تأسست جامعة صنعاء، وتأسست جامعة السلطان قابوس في مسقط عام ١٩٨٦ وهناك ما يربوا على ٧٠٠ جامعة عربية حكومية وخاصة، معظمها حديثة النشأة إذ نشأ أكثر من ٨٠٪ منها بعد عام ١٩٧٠م. ففي الجزائر ٦٦ جامعة وفي المغرب ٢٩ جامعة وفي تونس حوالي ٣٠ جامعة ومؤسسة تعليم عالي. وفي اليمن وحدها اليوم أكثر من أربعين جامعة فضلا والمعاهد والمؤسسات التعليمية الأخرى. هذا التوسع الكمي في الجامعات اليمنية أفضى إلى إنتاج عشرات الآلاف من حملة الشهادات

الأكاديمية من النوع الاجتماعي، ورغم ما لهذا من ملامح إيجابية عامة في شيوع أهمية الجامعة وشهادتها، إلا أنه أفضى إلى جعل الجامعات أشبه بالمدارس التقليدية التي تمنح الشهادات لغرض البحث عن وظائف عمل ممكنة.

يصعب الحديث عن معايير الجودة والتميز والأداء الأكاديمي والقيم المهنية بمعزل عن المؤثرات السوسوثقافية التي تأتي من خارج أسوار الجامعة، ونحن نعلم أن مسألة النمو العلمي وإزدهار العلم والتعليم هي مسألة ليست علمية بل سياسية حضارية وثقافية، فكذلك يمكننا القول، أن مشكلة معايير الجودة والتميز ليست مشكلة فنية أو إدارية أو أخلاقية أو ذاتية يمكن حصرها وحلها داخل جدران الجامعة الأربعة أو في أداء عضو هيئة التدريس فقط بل هي مشكلة أكثر تعقيداً مما يمكن تخيله، أنها تتصل بنسق هائل من المستويات والعناصر الحضارية والتاريخية والفكرية وكل المنظومة الثقافية للمجتمع التقليدي أو الحديث، إذا إن الجامعة بحكم حداثة ميلادها في بيئتنا الثقافية التقليدية ظلت عرضة للاختراق من البنى والقوى والقيم والممارسات والعادات والمعتقدات التقليدية التي تشن حرب لا هوادة فيها ضد هذه المؤسسة الوليدة بدون وعي في معظم الأحيان وبوعي أحياناً أخرى، وهذه هي سنة من سنن الحياة الاجتماعية إنه الصراع الأبدي بين القديم والحديث بين التقليد والتجديد بين المألوف وغير المألوف بين القوى والمصالح الاجتماعية السياسية الاقتصادية المتنافسة المتصارعة المختلفة الاستراتيجية والغايات والأهداف صراع بين المعروف والمجهول بين الطبع والتطبع، بين العادات التي تشكلنا والعادات التي نريد أن نشكلها هذا يعني أن التعليم الجامعي على صلة وثيقة بالسياق التطوري التاريخي للمجتمع وتراثه وقيمه ومؤسسته وبنيته وتقاليده من جهة وبالمؤسسة الأكاديمية الحديثة وتاريخ نشأتها ومستوى تقدمها من جهة أخرى. إذ يصعب فهم وتفسير تخلف مخرجات جامعتنا بمعزل عن تخلف المجتمع والجامعة ككل. فالالتزام بأنماط معينة للعلاقات الاجتماعية يولد طريقة معينة في النظر إلى العالم، كما أن رؤية العالم بطريقة معينة تبرر نموذجاً منسجماً معها للعلاقات الاجتماعية. ومن المعروف أن أفكار الناس ونظراتهم للعالم وإلى أنفسهم والآخرين وكيفية تجسيد الحياة فيه نابعة من علاقاتهم الاجتماعية ففي مجمع لا يملك ثقافة مؤسسية ولا ثقافة قانونية ولا يزال يخضع لهيمنة العلاقات التقليدية كيف يمكن أن تكون فيه المؤسسة الأكاديمية وقيمها لا سيما إذا تركت مكشوفة لأعدائها التقليديين بلا حماية وبلا رعاية من الدولة والمجتمع وبلا سلطة خارجية أو ذاتية وفي ثقافة لا يزال بعض الناس فيها ينكرون الطبيعة وقوانينها والإنسان وعقله وحرية وغير ذلك الظواهر والموضوعات التي هي الموضوع الأول والأخير لكل العلوم الطبيعية والإنسانية وينكرون العقل الإنساني كأداة ومعيار للمعرفة العلمية بل وينكرون الإنسان بوصفه كائن كرمه الله وأكرمه بالعقل وبالقدرة على التمييز والمعرفة ومن ثم فهو يستحق بأن يعيش حياته بحرية وكرامة وأمن وأمان هذا الإنسان الذي هو الموضوع الجوهري لكل العلوم

الإنسانية والاجتماعية وفي ثقافة رسمية وشعبية لا زال مفهوم العلم فيها يثير الالتباس وغير متفق عليه، بل لا زال الاعتقاد الراسخ، بأن العلماء هم (علماء الدين أو علما الشريعة ولا أحد سواهم)، وأن العلم هو العلم الشرعي النافع في الدار الآخرة لا في هذه الدنيا الفانية، وفي مجتمع لا زالت فيه الثقافة السحرية والأسطورة والخرافية واللاهوتية تهيمن على كل الأفق الثقافي والفكري عند الخاصة والعامة في مجتمع ليس من بين مثله العليا للنجاح العلم والتعليم والتفوق العلمي والكفاءة الشخصية والأداء المتميز والمواهب الفردية بل القرابة، العشائرية القبلية والعصبية والنفوذ والمحسوبية والرشوة والوساطة والانتهازية، والابتذال والنفاق والمزايدات السياسية الأيديولوجية... يقول (جون وجاردنر) في كتابة (التميز الموهبة والقيادة): "إذا أعدت الرثاثة والهرجلة مجتمعاً ما فليس من السهل على أي عضو في ذلك المجتمع أن يبقى معزول عن التأثير بها في سلوكه الخاص والعام. على مدى أكثر من قرن من التعليم للعلوم الحديثة لم يتحول العلم إلى ثقافة عامه في مجتمعاتنا العربية الراهنة فما هو سبب ذلك ياترى؟

الفهم الملتبس للعلم:

إن مفهوم العلم نفسه ما زال محاطاً بكثير من اللبس والغموض والتشويش، وذلك بسبب الخلط المضطرب بين الاستعمالات المختلفة للكلمة. يورد ابن منظور، «علم: من صفات الله عز وجل العليم والعالم والعلام .. والعلم نقيض الجهل، علم علما، ورجل عالم وعليم من قوم علماء والعلم بمعنى (الفقه والتفقه)، فالعلم بالشيء هو الفقه فيه. والعلم بمعنى (اليقين)، وهكذا تعددت معاني كلمة (علم) في الثقافة العربية الإسلامية لتشمل حقولا كثيرة ودلالات مختلفة، منها: العلم بمعنى التأويل والإيمان، وقد ألمح ابن خلدون في تصنيفه للعلوم إلى «أن العلوم التي يخوض فيها البشر ويتداولونها في الأمصار تحصيلاً وتعلماً هي على صنفين: العلوم الشرعية النقلية والعلوم العقلية» ورغم ما تضمنه القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة من إشارات إلى العلوم العقلية؛ مثل (تعليم الله آدم الأسماء كلها)، وتعليم (سيدنا داوود استعمال الحديد)، وحديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - في تأبير النخيل (أنتم أعلم بأمر دنياكم)؛ إلا أن (توبي أ. هف) ذهب إلى «إن بنية الفكر والعواطف في الإسلام في القرون الوسطى بشكل عام كانت ذات طبيعة جعلت طلب العلوم العقلية وعلوم الأولين أمراً يثير الشكوك» وفي عصرنا الراهن ما زال الجدول محتدماً بشأن كلمات (العلم والعالم والعلماء) التي نطلقها على كثير من أماط المعرفة لا يشملها مفهوم (Science) العلم بالمعنى المتواضع عليه في المعرفة المعاصرة وكشفت دراسة حديثة أن الغالبية العظمى من خريجي الجامعات الذين جندتهم الحركات الإسلامية المتطرفة في صفوفها، درسوا الهندسة والعلوم الطبيعية والطب، ولا أحد منهم تقريبا تخرج في كليات العلوم الاجتماعية والآداب وجاء في الدراسة التي أعدها خبير في المجلس الثقافي البريطاني، أن نصف من سمتهم «الجهاديين» -أي ما يعادل ٤٨,٥٪ منهم- الذين انخرطوا في تلك الحركات

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تلقوا نوعا من التعليم العالي، ٤٤% منهم حاصلون على درجات في الهندسة. وترتفع هذه النسبة بين الجهاديين الغربيين إلى ٥٩% وأشارت دراسة أخرى إلى أن من بين ١٨ مسلما بريطانيا تورطوا في هجمات إرهابية، درس ثمانية منهم الهندسة أو تقنية المعلومات، وأربعة آخرون العلوم والصيدلة والرياضيات، في حين تلقى واحد فقط دروسا في العلوم الإنسانية الا يعني هذا بأننا ازاء ظاهرة اجتماعية تستدعي إعادة التفكير في أزمة العلاقة بين العلم والثقافة في المجتمعات العربية الإسلامية الراهنة؟ وهذا ما يجعلنا في حاجة إلى رؤية مقارنة مع المجتمعات التي تشبهنا إذ ذاك يكون السؤال هو: ما الذي يفسر نهضة اليابان والصين والهند والنمور الآسيوية الأخرى منذ بداية القرن العشرين، بعد أن كانت واقعة تحت نير الاستعمار الغربي وتنوعاته المختلفة، مثل ما كانت عليه المنطقة العربية تماما؟ لماذا نهضت الشعوب الشرق آسيوية في الشرق الأقصى والأدنى بينما ظل الشرق الأوسط كما كان متخلفا وها هو اليوم بات يشكّل نقطة سوداء في بلاد الشرق والعالم أجمع؟ هذا في حين كانت أوضاع الدول العربية بالقياس الى البلدان الشرق آسيوية الناهضة اليوم مثل كوريا وسنغافورة وماليزيا وتايوان بل حتى الهند والصين واليابان، كان وضع بعض الدول العربية وقدراتها الاقتصادية أفضل بكثير من وضع الدول الناهضة قبل نهضتها طبعاً؟ لماذا تعثرت حركة النمو والتنمية واليقظة والنهوض في البلاد العربية الإسلامية وأين يمكن لنا العثور عن الأسباب التي يمكنها تفسير هذا الأمر؟!

ثمة من يرى أن وراء نهضة الشعوب الشرق آسيوية أسباب ثقافية، وأن الفلسفات والعقائد الفكرية الشرق آسيوية مثل الكونفوشيوسية والبوذية والطاوية والجيانية بما تمتلكه من منظومة قيمة إيجابية تحث على السلام والتناغم والانسجام والإيثار والتضحية والإخلاص بالعمل والنزعة الجماعية ونبذ الأنانية وقمع الشهوات والانفعالات العنيفة والنزعة السلمية وحرية الذوات الفردية في ممارسة الخبرات الدينية ونبذ التعصب والتطرف والتكفير ومن ثم تعايش المذاهب والاعتقادات والطوائف والأفكار والأديان بكل سلاسة وتقدير واحترام في الدولة الواحدة اذ يوجد في الهند وحدها أكثر من ألفي طائفة دينية متعايشة. لقد أثارت نهضة الشرق الآسيوي حَفِيظَة أوروبا الغربية وجعلتها تعيد التفكير من جديد في الشرق ومعناه وممكناته، فكان المدخل الثقافي في تفسير تلك الظاهر هو ما جذب الكثير من الاهتمام بعد أن تبين عدم كفاية المداخل النظرية الأخرى التي تم الرهان عليها في الغرب، ومنها المدخل العسكري والأمني والمدخل المادي الاقتصادي، والمدخل التعليمي التربوي وغير ذلك، في السنوات الأخيرة بدأت الدوائر الأكاديمية والثقافية الأمريكية والأوروبية تعيد النظر والتفكير بأطروحة (ماكس فيبر)، البروتستانتية وروح الرأسمالية، في محاولة لتفسير وفهم الحالة الشرقية، وهذا ما يفسر حضور مفهوم القيم الشرق آسيوية الذي أخذ يزدهر اليوم في الفضاء الثقافي العالمي المعاصر. كتب محمود محيي الدين النائب الأول لرئيس البنك الدولي ما يلي «اعتاد الاقتصاديون في شرحهم لتطور الناتج الاقتصادي وثورات الأمم، أن

يستعرضوا ما يعرف بعناصر الإنتاج الثلاثة، وهي الأرض والعمل ورأس المال، ويضيفون إليها عنصراً رابعاً فيما يعرف بالتنظيم، أو دور المطور الذي يحشد هذه العناصر لينتج بكميات منها ما ينتجه. وتجد هذا متداولاً ومستقراً في أدبيات الاقتصاد، منذ أآف الاقتصاديين الاسكوتلندي الأشهر، آدم سميث، كتابه العمدة عن ثروة الأمم، في عام ١٧٧٦. وعلى المنوال ذاته صدر أول كتاب باللغة العربية في الاقتصاد الحديث، وهو كتاب عربيه الشاعران حافظ إبراهيم ومطران خليل مطران، وصدر عام ١٩١٣، عن أصل باللغة الفرنسية، للاقتصادي بول لوروا بوليو. استقر هذا النهج التقليدي في تفسير تطور اقتصادات الأمم، حتى جاءت آراء جديدة تنتقد هذا التفسير الذي لا يستوعب تطورات اقتصاديات ليس لها حظ يذكر من الموارد الطبيعية أو رأس المال، ولكنها بزغت وأصبحت في مقدمة سباق الأمم» (ينظر، محمود محيي الدين، عن عموم الناس والأفكار وأشياء أخرى، الشرق الأوسط، ٣١ أكتوبر ٢٠١٨ مرقم العدد ١٤٥٨٢) وكان من أهم من انتقد النهج التقليدي في التحليل الاقتصادي، الاقتصادي الأميركي (بول رومر)، الذي فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد، لما أسهم به، فيما عرف بنماذج النمو الذاتي أو الداخلي. وشاركه الفوز بالجائزة الرفيعة، (ويليام نوردهاوس)، الذي طور نماذج تطبيقية تربط بين تغيرات المناخ والاقتصاد والأفكار. وخالصة النظرية الجديد أن النمو الاقتصادي «يرجع إلى تطور رأس المال البشري. وأن فضل التطور يرجع إلى عموم الناس؛ ليس باعتبارهم مجرد عناصر عمل فحسب؛ بل لأنهم قوة دافعة بأفكارهم، وما اكتسبوه من معارف في الارتقاء بحياتهم، من خلال حسن استخدامهم للموارد الاقتصادية المتاحة. ألم نر هذا التطور الاقتصادي الهائل لدول مثل سنغافورة وكوريا، ومن قبلهما اليابان، وهي اقتصاديات فقيرة الموارد الطبيعية، ولكنها غنية برأس المال البشري الذي أحسن تطويره، بالاستثمار في التعليم المتميز والرعاية الصحية المتكاملة. إذن فعناصر الإنتاج وفقاً لهذا المنهج الجديد تتمثل في الناس، والأفكار، ومجموعة من الأشياء الأخرى قد تشمل - على أوجه من تباين في الأهمية - عناصر الإنتاج التقليدية» هذا معناه أن للثقافة بوصفها البنية الكلية للمجتمع تضم كل ما تفكر فيه ونفعله ونفضله أي التفضيلات القيمة والعلاقات الاجتماعية وأنماط وأساليب الحياة! والناس يسلكون بحسب ما يعتقدون. وسؤال العلم الاجتماعي ليس هو ماذا يفعل الناس ويعتقدون ويقولون؟! ولكن لماذا يفعلون ما يفعلونه في حاضرهم المباشر؟ ولماذا يعتقدون ما يعتقدونه ويقولون ما يقولونه؟! إنها الثقافة يأسادة التي تشكّل الهابيتوس الذي يُنمط سلوك الناس وحياتهم على هذا النحو أو آخر. وفي الثقافة مفتاح السر والمعنى. والثقافة تتكون من كل ما يشكّل سلوكنا وأفعالنا وعاداتنا وتقاليدنا وقيمنا وتفضيلاتنا الأخلاقية والجمالية وكل ما نفكر ونحلم فيه لم تدمر الحروب الطائفية الناشئة في معظم المجتمعات العربية المؤسسات العامة فحسب، بما فيها المؤسسة الأكاديمية، بل ودمرت النفوس والعقول، وسوف تترك آثاراً غائرة في صميم البنية الاجتماعية برمتها. فعلى مدى السنوات الماضية عمت الفوضى العارمة، حيث تم

اغتيال العشرات من أساتذة الجامعات اليمنية في عدن وصنعاء وتعز وحضرموت، والكثير من أعضاء الهيئة التدريسية والتدريسية المساعدة اضطروا للهروب من جحيم الحرب وتداعياتها إلى بلدان مختلفة، ومن بقي منهم يعيش حياة شديدة البؤس والقسوة.

دور المثقفين:

ربما كان علينا إعادة التفكير في مفهومي الثقافة والمثقف في هذه اللحظة الراهنة من تاريخ الحضارة الإنسانية، فنحن في عصر العولمة حيث ينكمش الزمان والمكان الى حدٍ بتنا فيه نعيش فيما يشبه قرية سبيرنتية، كل شيء بات متاح للجميع المعرفة والعلم والآداب والثقافة بكل صورها وأماطها، لم يعد للمثقف تلك السلطة التقليدية والدور الاجتماعي الذي كان في زمن مضى، والمثقف بمعناه (الجرامشي)، (المثقف العضوي) بل وحتى بصيغة (جان بول سارتر) المثقف العارف الكلي صوت من لا صوت لهم، الملتزم نقد كل قوى الهيمنة وشروطها والدفاع عن القوى الضعيفة المهَيَّمن عليها، ولعلك تتذكر كتابات (ادوارد سعيد) في المثقف والسلطة وتمثيلات المثقف، اذ عرف المثقف بانه الشخص الذي لا يكف عن مناوشة كل سلطة هيمنة بما في ذلك سلطة الراي العام وسلطة الثقافة ذاتها، من المؤسف أن العولمة بالمعنى الواسع للكلمة قد كان لها أثرا خطيرا علينا إذا جعلتنا نتوهم اننا نشارك مع العالم المتحضر عالمنا الراهن بكل خيراتهِ المادية والرمزية وبسبب هذا الوهم الخطير، اهملنا التفكير بحقيقة وضعنا وطبيعة مشكلاته الحيوية، وأهمها على الإطلاق، مشكلة الانتقال من التقليد إلى الحداثة، ففيما أخذ العالم يتحدث عن مرحلة ما بعد الحداثة منذ عقود كل شيء عدنا يشير الى تراجع مهول عن النزر اليسير من قيم وصور الحداثة والتحديث التي تحققت للجيل الذي سبقنا، وهذا ما ادركه (صموئيل هنتجتون) في دراسة له عن التغيير الى الخلف في ثقافة الشرق الأوسط.

الان يجري الحديث عن المثقف المتخصص في نسق ومجال محدد. أذ إن هناك تغييرا جذريا للحياة وأساليبها في المجتمعات المتعافية، فالحالة الراهنة بالنسبة للمثقف العربي هي حالة وضع الصدمة، اذ مازال الارتباك سيد الموقف، ثمة تداخل وتشابك مضطرب بين قوى الهيمنة العالمية والمحلية والإقليمية، وحينما يرهن مثقفا مفترضا يساريا، أمر تأسيس وبناء الدولة في بلده بقوى الهيمنة العالمية فاعلم أزمة المثقف ودوره بلغة الصميم، وفي سبيل مقاربة المثقف الذي نريد لابد لنا ان نتعرف على الثقافة وماهيتها

تؤكد نظرية الثقافة على أهمية التعددية الثقافية كمعطى جوهرى وحيوي للحياة الإنسانية، اذ إن الفرد في المجتمع يتفق مع بعض الناس في كل النواحي كما يتفق مع بعض الناس في نواحي أخرى، ولا يتفق مع أي من الناس في نواحي ثالثة. وتهتم علوم البيولوجيا والفسيولوجيا بدراسة الجانب الأول، كما تهتم علوم النفس بدراسة الجانب الثالث، اما الجانب الثاني فيشكل مجال اهتمام ودراسة علوم الاجتماع والانتروبولوجيا والجغرافيا الثقافية؛ فالأسلوب الذي يسير عليه الناس في حياتهم وسلوكهم وقيمهم وطرق تعبيرهم

وفنونهم وآدابهم، إنما يعتمد على طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع مع بعض الآثار التي تتركها العوامل الجغرافية والبيولوجية، وهنا تبرز أهمية المنظور الثقافي كأفق منهجي لا غنى عنه في دراسة الثقافات المحلية واكتشاف الاختلافات والمميزات والتشابهات بينها. وإذا ما انطلقنا من تعريف الأمريكي (روبرت بيرستد) للثقافة بأنها «ذلك المركب الذي يتألف من كل ما نفكر فيه أو نقوم بعمله أو نمتلكه كأعضاء في المجتمع» ويميز (ميشيل توميسون) ومؤلفو كتاب (نظرية الثقافة) بين ثلاثة أنساق متواشجة في بنية الظاهرة الثقافية هي:

أولاً: التحيزات الثقافية: التي تشتمل على القيم والمعتقدات المشتركة بين الناس.
ثانياً: العلاقات الاجتماعية: التي تشمل العلاقات الشخصية التي تربط الناس بعضهم بعض

ثالثاً: أمط وأساليب الحياة: وهو الناتج الكلي المركب من التحيزات الثقافية والعلاقات الاجتماعية

وتؤكد نظرية الثقافة على أهمية التعددية الثقافية لأن الأمة التي تتعدد فيها وتتوازن أمط الحياة تصبح أقل تعرضاً للمفاجآت وأكثر قدرة على الاستجابة للمواقف الجديدة، ومن ثم فإن النظم السياسية التي تشجع تنوع أمط الحياة المتعددة أقرب للنجاح من تلك التي تقمع التنوع الضروري. وتؤكد النظرية أن التعددية جوهرية، لأن اختلاف الناس في هذا العالم هو الذي يمكّن أنصار كل نمط حياة من أن يعيشوا بطريقتهم بحيث تصبح معيشة الناس في نمط واحد نوعاً من (اليوتوبيا) المهلكة، لأن أنصار كل نمط حياة يحتاجون للأمط المنافسة، سواء للتحالف معها، أو الشعور بالذات في مقابلها أو حتى لاستغلالها لمصلحتهم. ما يحدث اليوم للأسف الشديد، هو حضور خطاب السياسة المكرور الممجوج المنمط الذي نعرفه ونعلم كل تفاصيله ورموزه وكلماته وأهدافه، والذي يقدم نفسه في كل مكان بذات التشكل وذات الصورة وذات اللغة وذات الوجه المتجهم المتشابه في أدق التفاصيل؛ وحينما تتضخم السياسة وتنشر خطابها الإيديولوجي الدوجمائي في عموم الأفق الثقافي تنحسر أو تغيب كل الخطابات الأخرى - العلمية والأدبية والغنية، ذلك لان السياسة - كما هو معروف - لا حد لرغبتها في التمدد والانتشار والاستحواذ والتوسع في كل الفضاءات، فالسياسة تكره الفراغ، والسياسية من حيث هي ممارسة للقوة كما يقوم (ميشيل فوكو)، ليس لها من حدود غير ذاتها، أنها لا تريد ولا تحب إلا ذاتها، وهذا هو قانون القوة، فالقوة ليس لها من هدف غير القوة والمزيد منها ومن ثم فهي سعي دائم لامتلاك وقولبة كل ظواهر الحياة الطبيعية والاجتماعية الثقافية والاجتماعية - المادية والرمزية، سعي لا يكل من أجل جعل كما ما هو خارجها يدمج في الداخل، داخل بنيتها الفعلية والمنتخلة، ذلك في سبيل تعزيز قوتها، فحينما تحشر جميع العناصر الفاعلة في حياة المجتمع: الأرض والسلطة والثروة والنفوذ، والاقتصاد والدين والأدب والعلم والثقافة ... الخ حينما تتمكن السياسية من هضم وإعادة قولبة لكل عناصر القوة الواقعية أو المنتخلة في بنيتها الكلية المتوحشة،

ينام الوحش بأمان، حينها تغدو السياسة كما يقول (دلوز): «هي التي تقول ولا تتكلم» إذ يصبح كل خطاب أو قل أو تعبير حتى وإن ارتدى أو لبس أزياء الأدب والعلم أو الثقافة، فهو يكرر البنية ذاتها، ويكرر الخطاب ذاته بألفاظ وتعابير مختلفة. فلم يحدث من قبل في كل تاريخنا أن يكون للسياسة مثل هذا الحضور الطاغي في الممارسة والفكر والأدب، لقد ظل هامش ولو ضئيل- حتى في أحلك الظروف- للخطابات الأخرى الأدب والعلم والفن، وكان الأدباء والمثقفون في الماضي- يستطيعون التحليق والغناء في فضاءات أكثر رحابة وحرية وفاعلية، فلم يكن المثقفون في أي وقت من الأوقات جزءاً من مؤسسات السلطة السياسية كما هو الآن بل ظل ينافح في سبيل الحفاظ على قدر محدد من المسافة المحترمة بين السلطة والأدب والثقافة- مسافة محددة وواضحة وفاعلة ومحترمة وكانت السلطة تسعى إلى مراضة الثقافة وتمنحها ما تستحقه من التقدير والاحترام والهيبة والجلال.

وحتى لا نحمل المثقف اليوم ما ليس وظيفته من المهم أن ننظر إلى المشهد بكليته، فنحن في لحظة انحسار لسلطة ومكانة المثقف المحترم وبروز وعاط السلاطين وإنصاف المثقفين الذين يعرضون بضاعتهم في سوق المسيطرين على مقاليد القوة والسلطة والثروة، ثمة طفرح هائل من السطحية والخفة والعته والابتذال وغياب الإحساس بالمسؤولية، وتلك ثقافة تم تميظها على مدى العقود السابقة من الخراب المنهجي لكل شيء طيب وجدير بالتنمية والرعاية، والناس على دين ملوكهم، والقوة هي التي تشكل المجتمع وليس العكس، ونحن نشكل مؤسساتنا ثم نقوم هي بتشكيلنا، فكيف ما كانت نكون!

اليمن والصراع على السلطة:

ربما كانت المعضلة الجوهرية في المجتمعات التقليدية المساواتية الانقسامية تكمن في الصراع الدائم على السلطة السياسية بعكس المجتمعات التدريجية حيث كل طبقة من طبقات المجتمع تعرف حدود قدرتها وحقوقها. في المجتمعات المساواتية التي يعد فيها كل فرد من أفراد المجتمع المتعين على درجة متساوية مع معظم أفراد مجتمعه في الحسب والنسب العشائري والقبلي أو القروي المناطقية بمعنى لا أحد أفضل من غيره. كلنا عيال تسعة! كما يقولون. في هذا المجتمع المساواتي عند الوضع الأصلي تكون البنية الانقسامية جزءاً جوهرياً من نسيجه التقليدي طبعاً هويات ومرجعيات دائرية اشبه بالقنبلة العنقودية (عائلات، عشائر، قبائل، قرى، مناطق، جهات، طوائف، مذاهب، ملل، نحلل، حارات، شوارع، مدن..الخ) من اشكال التجمعات السكانية التي توجد بجانب بعضها بعضاً لا مندمجة ولا منفصلة. تجمعها رغبة العيش المشترك في أرضها التي وجدت نفسها تنتمي إليها وتحمل أسمها. وقد كانت ولا زالت السلطة السياسية مشكلة عويصة في كل مكان وزمان ولا توجد غير ثلاثة خيارات مجربة لضبطها وتداولها بحسب عالم الاجتماع الفرنسي (ماكس فيبر) وهي: الوراثة كما هو حال الممالك والسلطنات التي تتوارث الملك والحكم بين الأجيال بوصفها حقاً طبيعياً. والقوة بالقهر والإخضاع كما هو حال الغزاة والطغيان

والاستبداد بمعنى الحكم بقوة السيف والساعد والثالثة هو الديمقراطية العلمانية وهي أفضل الطرق المجربة أو التقنيات المبتكرة لحل معضلة السلطة بالتداول السلمي في معظم الدول المستقرة. وأنا أتأمل في حال مجتمعنا اليمني لاحظت ظاهرة غريبة جدا إلا وهي إن مشكلة السلطة وإدارة الشأن العام هي أخطر المشكلات التي تحدث حولها المعارك منذ أقدم العصور ومع ذلك لا زلنا نتعامل معها بلا جدية ولا اهتمام ولا مسؤولية حقيقية. حتى المعايير الشكلية البسيطة التي يمكن أن تخفف من حدة الصراع على السلطة وتفنها - أقصد المساواة في توزيع الفرص بين الفعاليات والحساسيات الاجتماعية القائمة بحسب الحجم والقوة والوزن والمكانة وبحسب الشهادات العلمية والتخصص والكفاءة والخبرة والسمعة النجاح المهني وغيرها من المؤشرات والمعايير الشكلية حتى هذه يتم تدميرها بغباء لا مثيل له يقود الجميع إلى التهلكة دائما في دورات متكررة من الحروب والنزاعات والتمردات والثورات المرهقة

والمتبوع للتاريخ اليمني سوف يجد أن الصراع على السلطة والثروة قد شكلا العامل الأساس في الصراع بين العصبية والقوى التقليدية المتنازعة على الاستئثار بعناصر وأدوات القوة، السلطة والحكم والثروة والأرض والعقيدة والهوية وكل فرص العيش الممكنة، وفي سياق ذلك المحور الملتهب للعصبية السلطوية بمعناه الخلدوني كان ومازال يجري توظيف الدين والطائفية والمناطقية والقبلية بطرق وأشكال مختلفة في شمال اليمن وجنوبه؛ ولأن اليمن بلد فقير وإمكانياته محدودة جدا فإن الحصول على الثروة قد تطلب أن يقوم على قهر وسلب الفئات المنتجة وحرمان الفئات الضعيفة والمهمشة، وبهذا أصبحت (السلطة) تسلطية عنفية تستخدم أداة للقهر والظلم والحرمان وبؤرة للصراع الدائم غير أن بناء وتأسيس الدول لا يقوم ولا يدوم إلا على أساس الشراكة المجتمعية التي تقوم على قوة الحق؛ حق كل مواطن في أرضه ووطنه بغض النظر عن مواقفه واتجاهاته السياسية والأيدولوجية، والدين لله والوطن للجميع! وسبب خراب اليمن يكمن في أن النخب السياسية الغبية التي جعلت من حق القوة قاعدتها الأساسية، إذ إن كل من استولى على السلطة سعى لأقصاء الآخرين منذ ١٩٦٢ في صنعاء الجمهورية اليمنية ومنذ ١٩٦٧ في عدن الجمهورية الشعبية ينسب متفاوتة من العنف والقسوة إلى أن جاء من يقصي جميع الإقصائيين، جاء من غيابه التاريخ وأعلن نفسه مالك اليمن وما عليها تحت راية طائفية من خارج التاريخ، اسمها (أنصار الله). وبين العنف والسلطة علاقة جدلية تفاعلية تبادلية؛ فهما منفصلان ومتصلان في آن واحد حيث تتأسس الثانية على توقف الأولى والعنف هو أولا قبل- سياسي لأنه يشير إلى الوضعية التي تسبق ظهور سلطة سياسية ما، تلك هي المشكلة التي استقطبت اهتمام كل من (هوبز وروسو وكلاستر) وهو - العنف - ثانياً ضد - سياسي لأنه ينذر بدون توقف بانهيار النظام السياسي وهو أخيرا ما بعد - سياسي لأنه يبعد السياسية عن السلطة وينقل مركز القوة والنفوذ إلى دوائر أخرى خارج المجال السياسي وقواعد لعبته إذ تأخذ

صور شتى؛ اقتصادية وتقنوية وبربرية وفوضوية تجعل تحقق المواطنة في المجتمع أمراً مستحيلاً. ورغم هذا التعارض بين السلطة السياسية والعنف من حيث الماهية، فإن العنف يجد نفسه تجريبياً مقترناً دائماً بالسلطة ومتداخلاً معها إذ يشغل مكانة داخلها، ودخل السياسة بما هي علاقات قوى تنافسية واستراتيجيات مصالح متصارعة وهذا ما يظهر بقوة في مقدمة ابن خلدون وفي أعمال (نيقولا ميكافيللي)، الذي كان أول من حدد تقديرهما أي «العنف والسلطة» بأكبر قدر ممكن من الدقة لا سيما في كتابه الشهير الأمير انجيل السياسية الحديثة إذ إن تقدير كمية العنف والسلطة هو ما يؤسس في نظره السياسة والمجال السياسي المستقل بقوانينه الخاصة ويتعلق الأمر هنا بمقدار ما تحتاجه السلطة السياسية من العنف للحفاظ على السياسية، دون الخطأ في تقديره لأن الإفراط في مقدار العنف يلغي السلطة فعلاً ويهدد السياسة والنظام السياسي بالتفكك والاضمحلال وبالزوال، وهذا هو معنى العبارة (لا تدوم الدول إلا بعدل صحيح وأمن راسخ وأمل فسيح) بحسب الماوردي، الإحكام السلطانية

إن السلطة يجب إلا تظهر بمظهر من يستخدم العنف العاري بل بمظهر القوة القائمة بدقة على الحق وهذا هو ما قصده ماكس فيبر، بالشرعية العقلانية للسلطة السياسية أو «بالعنف المشروع» حتى في الحالات الصعبة لا تستطيع السلطة في أية حالة أن تستسلم للعنف العاري بل لا يجوز لها ذلك أبداً حتى لو امتلكت القدرة والاستطاعة على استخدام العنف المفرط الاعتباري وغير المبرر وإلا فإنها ستنتفي ذاتها كسلطة سياسية وتفقد مشروعيتها العقلانية العامة، لهذا فالعنف ترياق مسموم بالنسبة للسياسة - حسب أفلاطون- «فارموكان» فيه الداء والدواء، إذ إن كل عنف باعتباره ملجأ للضعيف وليس للقوي يكشف عن ضعف (عن مرض ما) عن خلل خطير في الجسم السياسي. كما إن اللجوء غير الملائم إلى العنف يدخل السلطة مرة أخرى في وضعية (حرب الجميع ضد الجميع السابقة على إقامة السلطة السياسية) حسب (هوبز) تلك الحالة التي تتساوى فيها كل الكيانات بالقوة والأهلية وتضيق فيها الشرعية والحق الشرعي وهكذا يحول العنف جهاز السلطة المبني على أساس الحق إلى جهاز للعنف والقوة والقمع والقهر، جهازا يدخل في حرب مع أجهزة أخرى للعنف ويلغي وضع تعاليه السياسي بوصفه سلطة على كل ما يقف في وجهها ومن ثم تفويض مشروعيتها قوتها وشرعية وجودها.. إن العنف الذي تلجأ إليه السلطة يظل دوماً محفوفاً بالمخاطر مثلما هو الشأن بالنسبة للعنف الذي يهاجمها. وترى كل من الأمريكية (حنة ارندت وكلود لوفور) بأن العنف يفضي إلى اختفاء السياسة في الأنظمة الشمولية، وإحلال العنف قوة تسلطية وحيدة محل السلطة السياسية يسيران بنفس الوتيرة ويتلازمان بحيث أن حضور أحدهما يعني غياب الآخر لأن حلول العنف محل السلطة يجعل الأخيرة ضائعة المعالم وغير متعرف عليها وعلى شرعيتها السياسية، وبذلك كان الطغيان والاستبداد اللذان يستندان على قوة العنف والقهر والإجبار

هو تسلطية وليس سلطة حقيقية إذ لا تكون المبادئ (المداخل والمخارج) مستتبنة من طرف أولئك الذين يخضعون له أي المحكومين به فضلاً عن ذلك فهو لا يتوفر على دعامة إيديولوجية سوى إرادة المستبد الحسنة أو السيئة ومثلما أكد افلاطون بأن المستبد بوصفه سجين عالم باطني لا يستطيع السيطرة عليه يعيش مفتوناً باضطراب رغباته واهوائه الخاصة به، إذ إن الاستبداد شكل سياسي يوجه فيه العنف الباطني للمستبد السلطة ويحيلها الى تسلط، وهكذا نتعرف في هذا التحليل على أحد أوجه الـ «بدون- أساس» الذي أشار اليه (هيدجر) في كتابه (مبدأ العلة) فالقوى الاستبدادية لا تعرف لماذا ولا بواسطة ماذا هي جائزة انها هي نفسها تسقط أولاً ضحية هذا الجور قبل أن تصير استبدادية، إنها لا تعلم بتاتا أن العنف «بدون لماذا» «بدون علة» «بدون- أساس» يستحيل تبريره بل ينكشف بعده باطل وجور لا يجب السكوت عليه. إن السلطة التي تتخذ من العنف الخيار الوحيد في حل مشكلاتها وأزماتها تعمل على تقيؤ ذاتها وتهديد حياة مجتمعها، إذ يستحيل تبرير مشروعية العنف في كل الحالات، فإذا لم يكن العنف استثناء تستدعيه ضرورة قاهرة وفي لحظة مباغته للحفاظ على حياة الناس ومصالحهم وتأمين سعادتهم ومستقبلهم ضد أي تهديد خارجي مؤكد، فإن السياسة والتسلط السياسي تضع نفسها على شفير الهاوية، يصف (برايان وينكر) اليمن-في كتابه (ميلاد اليمن الحديث)- بأنه بلد ذو تاريخ طويل للأرض وقصير للدولة. وليس في توصيف كهذا مبالغة، فالتاريخ السياسي للبلاد تاريخ جهوي تمحور حول الجغرافيا، فهذه -من خلال ما فرضته من موقع معزول وتضاريس متنوعة وصعبة وهما منحتة من موارد شحيحة- ظلت وما زالت تتمتع بسطوة على الحقل السياسي، وكانت قادرة دوماً على التدخل فيه والتأثير عليه، واستطاعت ان تكون الطرف الأقوى في العلاقة التي جمعتها بالحياة السياسية وبالدولة، وأن تكون البوابة التي تمر عبرها علاقة الأفراد والمجتمع بهما. فبسبب موقعه القوي، وما يوفره هذا الموقع من منعة، أصبح اليمن فردوساً مرغوباً للمتمردين والخارجين على دولهم، ومقصداً مفضلاً للدعوات الدينية المتسيئة منذ القرن منذ قدوم أبرهه الحبشي وجيشه مروراً بسيف بن ذي يزن إلى الإمام الزيدي الهادي الرسي واخيراً أسامة بن لادن

إن الدولة بوصفها مؤسسة المؤسسات الوطنية الجامعة هي البيت السياسي المشترك للمواطنين القاطنين في مكان وزمان متعينين بينما السياسية هي اللعبة التي يمارسها سكان البيت في الصراع على عناصر القوة؛ السلطة والثروة والوظيفة العامة والجاه والتمثيل ... الخ. فإذا لم تأسس الدولة على أساس تعاقدية دستوري مدني يكفل حقاً متساوياً لجميع المتعاقدين في العيش الكريم والحصول على الفرص فمن العبث الحديث عن السياسة ونتائجها. اليمنيون عجزوا عن تأسيس بيتهم السياسي المشترك (الدولة) فصاروا يتصارعون في الشارع على الجثة المتعفنة. وصراع الشوارع لا حكم عليه ولا معيار له. حرب الجميع ضد الجميع!

لا شك أن أزمة النخب العربية واليمنية تحديدا هي ملمح من ملامح الأزمة البنيوية المستفحلة في صميم المجتمع العربي التقليدي الذي لا زال خاضعا لهيمنة المجال السياسي على كل المجالات الأخرى (الدين والاقتصاد والمجتمع المدني والثقافة والتربية والعدالة والفكر والفلسفة والفن والأدب والعلم) وكل شيء تقريبا إذ «ولد المجال السياسي العربي الإسلامي مع ميلاد الصرح الإمبراطوري المقدس وبحكم هذا الميلاد ظل السياسي يستمد شرعيته من خارج مجاله، من الديني أو النموذج المثالي لشرعية الخلافة التي كانت موضع صراع عنيف منذ البدء وبهذا كانت حركات المعارضة في الإسلام تتخذ صورة تضامنت عمودية تحركها شبكات مغلقة بين أفراد متفردين (بمعنى متفردين أو ذوات فردية) يهتاجون في سبيل إعادة بناء مسرح آخر للسياسة» وبذلك كانت المدينة الإسلامية تفرض نفسها بوظيفة مزدوجة: عسكرية ودينية قدمت كل العناصر القابلة للانفجار والانقسام عبر النخب الدينية وطوائفها ومن خلال إعادة تشكيل العصبية في المدن والأرياف، بصيغة تضامنت عمودية: طائفية ومذهبية وموالاتية» تلك هي الصيغة التي قال بها (ماكس فيبر وغولدزيهر وجوزيف شاخت وارنست) وغيرهم بتنويعات متعددة؛ صيغة الدور المركزي الذي لعبته (السلطة المحاربة) في بناء الإمبراطورية الإسلامية»

أن الحلف المقدس بين السياسي والديني في المجتمع العربي وهيمنتها على كل الفضاءات الاجتماعية الأخرى قد أفضى إلى تجفيف منابع الطبيعة لتخصيب وتمو النخب المدنية والثقافية والفكرية التي تحمل على عاتقها وظيفة تنمية وتنوير المجتمع المدني بوصفه عددا من المجالات والعلاقات المتعددة؛ العلاقات الحميمية، في المجال الخاص، مجال الأسرة، مؤسسة القربة التقليدية الأولى، والعلاقات السياسية للحياة الاجتماعية المشتركة، المجال العام، مجال السياسة والسلطة، وعلاقات الاقتصادية حيث المنافسة والربح والاحتكار مجال السوق، والعلاقات المدنية «حيث يجد الأفراد فرص للتعبير عن مقدراتهم وتطلعاتهم ومواهبهم واهتماماتهم الحرة، مجال العلاقات المهنية والحرفية الإبداعية وغير الإبداعية في المجال المدني، حيث تختفي علاقات القربة الحميمية، وعلاقات السياسة التسلطية، وعلاقات السوق التنافسية الربحية» هنا يمكننا التعرف على المجتمع المدني في الرحم الحي لتخصيبه، ولكن هل يمكن للمجتمع المدني ونخبه الفاعلة أن يتخصب وينمو ويولد ويزدهر من ذاته ولذاته وبدون قوى وشروط فاعلة؟ والدولة المدنية التي تقف على مسافة واحدة من جميع المواطنين الذين ينتمون إليها هي أهم شروط وقوة في ولكن هذه الدولة (مؤسسة المؤسسات) كانت ولا زالت هي الغياب الكبير في المجتمع العربي الإسلامي يقول: توني.أ.هب «إن الولايات القانونية في العالم الإسلامي لم تنشأ مطلقاً لأن المسلمين كلهم أعضاء في الأمة الواحدة ولا يجوز فصل المسلمين إلى جماعات يتميز بعضها عن بعض شرعاً» وهناك شبه إجماع بين الدارسين بأن المجتمع العربي ما زال يعيش نمط العلاقات البطريركية بمؤسساتها التقليدية التضامنية الميكانيكية العمودية، ولم يستطع الانتقال إلى

نط العلاقات الحديثة بمؤسساتها التضامنية العضوية العريضة. ويمكن رصد الفروق بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث في جملة من السمات منها قدرة المجتمع الحديث على تمييط علاقات تشاركية عضوية بعكس المجتمع التقليدي الذي يحدد مواقع الناس بمعايير تقليدية معزولة عن بعضها وعن المركز. بل إن الحداثة الديكورية في المجتمعات التقليدية يمكن أن تزيد الصراعات البينية بين الجماعات التقليدية وبينها مجتمعة ضد الجماعات الحديثة، هكذا كتب (صاموئيل هنتجتون) «إن الجماعات العرقية والدينية التي عاشت بسلام، جنباً إلى جنب في مجتمع تقليدي، تصبح مدفوعة إلى صراع عنيف نتيجة للتغيرات والتوترات واللا مساواة المتولدة عن الحداثة الاجتماعية والاقتصادية»

والخلاصة أن هيمنة المجال السياسي على المجال الديني في الحضارة العربية الإسلامية وتوظيف هذا الأخير لمقتضيات الشهوات الإيديولوجية قد عرقل ميلاد وهو النخب الفاعلة بعكس الحال في واقع الحداثة الغربية التي ولدت من فك الاشتباك بين المجالين، المقدس والمدنس، وتأسيس الدولة العلمانية التي مهدت السبيل لظهور ادوار اجتماعية تستدعي حضور النخب الفعالة في كل مجال من مجالات الفعل والنشاط الاجتماعي بالمعنى البوردوي (نسبة إلى بورديو) وبإزاء هذا الإخفاق العربي الشامل في تأسيس المجال السياسي المستقل سرعان ما تتحول المعارضة إلى ضرب من الهيجان الطائفي والتعصب العدائي العنيف. وهذا ما يفسر انبعاث هذه الموجة الكاسحة من خطابات الهويات القاتلة التي أخذت تشيع في المجتمعات العربية الإسلامية اليوم على نحو خطير ومثير للحريرة والفرع (شيعية، سنية، مسيحية، عربية كردية، في العراق وسوريا. ومسيحية، شيعية، سنية، درزية، في لبنان. وزيدية، حوثية، اثنا عشرية، سنية، سلفية، عشائرية، جهوية في اليمن، ولغوية أثنية عربية، أمازيغية إسلامية في الجزائر، ومسيحية إسلامية، جهوية في السودان وعشائرية طائفية مناطقية في ليبيا.. الخ) يحتدم كل هذا في فضاء ثقافي نفسي مشحون بعنف مادي ورمزي، وهستيريا عصابية جماعية عدائية شديدة التحريض والانفجار (روافض، نواصب خوارج، مجوسية، صفوية، قاعدة، أنصار الشريعة، شيعية، حزب الله، أنصار الله، داعش والنصرة.. الخ) هذا فضلا عن الترسيمات التقليدية للطوائف والمذاهب (سنة، شيعية، خوارج، روابض، والمذاهب الخمسة، المالكي والحنبلي والشافعي، والحنفي والزيدي، وما تناسلت منها من فرق وملل ومذاهب ونحل لا تعد ولا تحصى في عالمنا العربي منها: الوهابية والحوثية وغيرها). والسؤال الملح هنا هو ما الذي جعل هذا التنوع الهوياتي في المجتمع العربي الإسلامي يتحول إلى شر مستطير، بينما هو في مجتمعات كثيرة أخرى مصدر قوة ودليل صحة وعافية كما هو الحال في الهند والصين وروسيا وأمريكا وأستراليا وكندا وجنوب أفريقيا وغيرها من الدول التي تضم طيفا واسعا من الهويات (ديانات، أقليات، أعراق، أثنيات، لغات، طوائف، ملل، نحل، ومذاهب وما لا يعد ولا يحصى من الجماعات الثقافية المتنوعة) وهكذا جاء الإسلام السياسي المعاصر ليكرر ما حدث منذ فجر الإسلام

وقاد إلى الانقسام ولكن بصور أخرى مختلفة نسبياً في الملامح والقسمات في ظل غياب الدولة المدنية الرشيدة «لا يوجد أي مجتمع تحترم فيه القواعد تلقائياً» ووظيفة السلطة هي الدفاع عن المجتمع من نقائصه الخاصة، ومن التهديدات الآتية من خارجه. فكيف هو حال السلطة والسلطان في مجتمعاتنا العربية الإسلامية الآن؟ ولطالما استشهدنا بحديث الخليفة الراشد عثمان بن عفان: (أن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن) والعدل أساس الملك، ولا تدوم الدول إلا بعدل صحيح وأمن راسخ وأمل فسيح، حسب الموارد

من الروضة والمدرسة تكون البداية:

لما كان العلم والتعليم هو العنصر الجوهرى في كل ثقافة كي يتغير العالم، يحتاج المرء إلى تغيير الطريقة التي يصنع بها العالم. هذه هي الرؤية والممارسة العملية التي يتم عبرها إنتاج وإعادة إنتاج الجماعات «بحسب بورديو فكيف يتم النظر إلى العلم في المجتمعات العربية الإسلامية؟

في الواقع مازال مفهوم العلم في الثقافة العربية الإسلامية المعاصرة محاطاً بكثير من اللبس والغموض والتشويش، وذلك بسبب الخلط المضطرب بين الاستعمالات المختلفة للكلمة. يورد ابن منظور «علم: من صفات الله عز وجل العليم والعالم والعلام .. والعلم نقيض الجهل، علم علماً، ورجل عالم وعلیم من قوم علماء، والعلم بمعنى (الفقه والتفقه)، فالعلم بالشيء هو الفقه فيه. والعلم بمعنى (اليقين)، وهكذا تعددت معاني كلمة (علم) في الثقافة العربية الإسلامية لتشمل حقولاً كثيرة ودلالات مختلفة، منها: العلم بمعنى التأويل والإيمان، وقد ألمح ابن خلدون في تصنيفه للعلوم إلى «أن العلوم التي يخوض فيها البشر ويتداولونها في الأمصار تحصيلاً وتعلماً هي على صنفين: العلوم الشرعية النقلية والعلوم العقلية» ورغم ما تضمنه القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة من إشارات إلى العلوم العقلية؛ مثل (تعليم الله آدمَ الأسماء كلها) وتعليم (سيدنا داؤود استعمال الحديد)، وحديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - في تأبير النخيل (أنتم أعلم بأمر دنياكم)؛ إلا أن (توبي أ. هف) ذهب إلى «أن بنية الفكر والعواطف في الإسلام في القرون الوسطى بشكل عام كانت ذات طبيعة جعلت طلب العلوم العقلية وعلوم الأولين أمراً يثير الشكوك» وفي عصرنا الراهن مازال الجدل محتدماً بشأن كلمات (العلم والعالم والعلماء) التي نطلقها على كثير من أنماط المعرفة لا يشملها مفهوم (Science) العلم بالمعنى المتواضع عليه في الاستيمومولوجيا المعاصرة. كتب ريموند وليامز: «قد تبدو كلمة Science علم - الآن - بسيطة جداً، ولكنها خضعت لمسار تاريخي واجتماعي طويل حتى استقر معناها منذ منتصف القرن التاسع عشر حينما صرح عالم الكيمياء الإنجليزي هول عام ١٨٤٠ معرباً عن قلقه بشأن معنى العلم والعلماء، قائلاً: «نحن في أمس الحاجة إلى اسم يصف من يدعي العلم Science بشكل عام بما يجعلنا نصفه بالاسم scientist عالم»، ويضيف وليامز: «بحلول عام ١٨٦٧ تم العثور على الوصفة الواضحة الواضحة المستوعبة لجدة الاستعمال والمعنى الذي منحه

إياها الإنجليز بمعنى علم مادي وتجريبي مستبعداً الثيولوجيا والميتافيزيقا» على هذا النحو اكتسب مفهوم العلم مساراً متعرجاً في تحولات المفهوم وسياقات المعنى؛ ففي بواكير العصر الوسيط «كانت الكلمة (scientia) تطلق على المعرفة النسقية المكتسبة بالدراسة المنتظمة، وقد استخدمها فرنسيس بيكون بمعنى المعرفة التي تضم التاريخ والفلسفة ومبادئ الأخلاق واللاهوت تمييزاً لها عن كلمة (art) التي تعني فن بمعنى مهارة وحرفة. وقد ظلت الكلمة تطلق على حقل الدراسة النظرية النظامية حتى أواخر القرن التاسع عشر؛ إذ جرى استبعاد مجالات معرفية أساسية وأصيلة مثل الفلسفة والأدب والتاريخ واللاهوت لينحصر معنى الكلمة على العلوم الطبيعية التجريبية (الفيزياء والكيمياء والأحياء) وهذا هو ما حفز عالم الاجتماع الفرنسي (أوجست كونت) إلى محاولة تأسيس علم اجتماع وضعي يستلهم منهج العلوم الطبيعية. وهكذا تم تصنيف العلوم في الاستيمولوجيا المعاصرة إلى: العلوم الطبيعية البحتة بوصفها علوماً حقيقية، والعلوم الإنسانية الاجتماعية وتأتي في المرتبة الثانية في سعيها إلى اكتساب جدارة المعرفة العلمية، والعلم هو نوع من المعرفة، لكن ليس كل معرفة علماً. ويذهب (روبرت موتون) إلى «أنه إذا كان مصطلح (علم) يعبر عن حقائق مختلفة للغاية، فإن علم اجتماع العلم يهتم بالصيغة التي ترى العلم بوصفه مجموعة قيم ثقافية تؤثر في النشاطات المعرفية أو (المصنفة) علمية» وفي قاموس أكسفورد المختصر جاء: «العلم هو ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بنسق مترابط من الحقائق المبرهنة، بصيغة قوانين عامة، ومسلّمات مستخلصة عبر طرق ومناهج موثوق بها، لاكتشاف الحقائق الجديدة في ذات التخصص» في ضوء ما تقدم ولأغراض هذا البحث يمكن تعريف العلم: بمنظومة الأفعال والأقوال التي يمارسها العلماء في بحث ودراسة الظواهر الطبيعية والإنسانية ومحاولة تفسيرها وفهمها والكشف عن حقائقها المحتملة على الدوام، وذلك باستعمال مجموعة من الطرق والأدوات المنهجية التجريبية والاستدلالية العقلانية بالتزام قيم معيارية موضوعية ومجردة قابلة للقياس والنقد والتقييم. وفي ذات السياق يمن لنا تعريف مفهوم العلوم الإنسانية Human Science: إذ أن مصطلح العلوم الإنسانية يتضمن العلوم الاجتماعية «فالكثيرون وعلى رأسهم كلود ليفي شتراوس، يطابقون بين مصطلحي (Human Science و Social Sciences) وترى (يمنى طريف الخولي) أن مصطلح العلوم الإنسانية الذي بدأ يسود في السنوات الأخيرة يبدو أصوب؛ لأن الإنسان هو المحور لهذا النمط من الدراسات. وربما بدأ التمييز بين العلوم الاجتماعية والإنسانية على نحو جاد في السنوات الأخيرة، وهذا هو ما فعله عالم النفس الأمريكي (جبروم كيغان) في الثقافات الثلاث؛ إذ حاول تحديد نطاق كل من العلوم الثلاثة: الطبيعية والاجتماعية والإنسانية في جملة من المحددات والسمات في قائمة بيانية أسماها (مقارنة الثقافات الثلاث من خلال تسعة من النطاقات). إذ حدد العلوم الاجتماعية بعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا وعلوم اللغة وعلم السياسة وعلم الاقتصاد، أما العلوم الإنسانية فهي بحسب

زعمه تضم الفلسفة والتاريخ والنقد الأدبي والجمالي والدراسات النسوية وعلم الأخلاق والدراسات الثقافية. تجدر الإشارة إلى أن جيروم صنف العلوم من منظور علاقاتها بالمنهج العلمي؛ إذ «يتفاوت العلماء في درجة اعتمادهم على ثلاثة أَمْطٍ من الهياكل العقلية حال وصفهم أو تفسيرهم للظواهر أيًا كانت: المفاهيم والمعادلات الرياضية، وشبكات التعبير اللغوي، والوصف القائم على تنظيم المدركات الحسية» وتلك هي الأدوات المنهجية التي يستعملها كل من أراد أن يشتغل بأحد العلوم الثلاثة. في الواقع لا توجد حدود قطعية بين أنساق المعرفة العلمية الثلاثة، فجميع العلوم هي إنسانية في آخر المطاف بمعنى أنها من إبداع الإنسان ومن أجل سعادته، وربما كان التمييز بينها يأتي لضرورة منهجية.

والخلاصة يمكن تعريف العلوم الإنسانية بأنها: تلك العلوم التي تهتم بدراسة الإنسان بوصفه كائناً اجتماعياً وتضم العلوم الاجتماعية والنفسية والتربوية والاقتصادية، فضلا عن الفلسفة والأنثروبولوجيا والتاريخ والسياسة والقيم واللغة والعلم والدين والأدب والثقافة عامة. إن نظرة متأملة في تراثنا التربوي التعليمي العربي الإسلامي التقليدي تجعلنا نؤكد بأن الأطر القيمية التربوية والتعليمية المعرفية والذهنية التي كانت ولا تزال سائدة في حياتنا الراهنة لم تعد قادرة على القيام بوظيفتها أمام تحديات ومتغيرات الحياة الراهنة بل غدت عديمة الفائدة وشديدة الخطر بما تحمله من قيم تربوية وتعليمية عفى عليها الزمن. إذ ما زالت المدرسة عندنا عبارة عن مصنع لإنتاج البضاعة ذاتها منذ أبو الحامد الغزالي وسفينة الصحراء - أي إنتاج المجتمع القديم ذاته لأن نُظْمنا التربوية والتعليمية لم تتغير لتواكب متغيرات الحياة النامية باستمرار ولم تفسح المجال للتلاميذ والطلاب في أن يفهموا ما يعرفونه جيدا. إن كل شاب مجبر خلال عشر أو عشرين سنة من حياته على البقاء جالسا في أحسن وقت من يومه في قاعة مكتظة اكتظاظا شبه دائم أمام لوح الأسود لكي يتابع دروسا فرضتها عليه إدارة بعيدة عنه ولا تمت بصلة تذكر إلى اهتماماته السيكلوجية والثقافية والفكرية والاجتماعية والبيولوجية أو حتى الاقتصادية والبيئية- في هذا التعليم الذي لا يعني شيئا للتلاميذ والطلاب يجعلهم يلجأون إلى الحلم والشروذ الذهني أو النوم، إذ نجدهم ليسوا حاضرين حقا وفعلا في قاعة الدرس الا بجسامهم أما حضورهم الذهني فلا يكون إلا بمعدل دقائق في اليوم، لحظة دخولهم القاعة وخروجهم منها فقط. غير أن هدوءهم وخجلهم المصطنع في مقاعد الدراسة خوفا من العقاب فضلا عن كبت فضولهم واسئلتهم ورغباتهم مجبرين لا مختارين يتحول فيما بعد الى «غباء ارتكاسي» وسلوك منحرف وجنوح خطر إذ إن طاقة المراهقة فيهم وقد كبتت وتركت دون رعاية وتنمية وتربية، تجعلهم يصفون النظر عن الثقافة الجادة لحساب ثقافة تحتية أو سلبية عنيفة كما تشهد بذلك نتائج التعليم التقليدي الراهنة في حياة مجتمعاتنا العربية واجيالها الشابة وتجدر الاشارة الى أن التربية السليمة لا تقوم في تكوين بشر بحسب أَمْطٍ جاهزة ونماذج مشتركة ومسبقة التصور والتصميم، بل تكمن مهمتها الأساسية في الإفراج في كل

طالب وطالبة عما يحول دون أن يكون ذاته/ ذاتها الإنسانية الناضجة، وفي أن تخوله أن يحقق ذاته بحسب خصائصه الفردية وقدراته واهتماماته ومواهبه الشخصية العميقة التي تخترنها ذاته/ ذاتها في أعماقها وكل ما تحتاجه هو منحه الفرصة والحرية الكافية للتعبير عنها وتنميتها، وعندما نبلغ أعمق ما في الذوات الفردية للناشئة فإن ذلك العمق هو ما سيكون بنائيا خلاقا وناميا وجديرا بالقيمة والتربية والتنمية نحو الأفضل نفعاً وعدلا وجمالا وخيرا وكمالاً. وحينها تستطيع الجامعة أن تحقق مثلها الأعلى في تنمية وتوير العقول إذ إن المثل الأعلى للجامعة لا يتمثل في منح الطلاب المعرفة بقدر ما يتمثل في منحهم القدرة على فهم واستخدام المعرفة التي اكتسبوها في سنوات حياتهم العشرين الأولى وبذلك تكون وظيفتها الجوهرية -الجامعة- هي العمل على تحويل معرفة التلميذات والتلاميذ إلى قدرة الرجال والنساء المعول عليهم في بناء وتنمية المجتمعات في حين أن نظام التربية والتعليم التقليدي بمناهجه وأدواته وقيمه البالية هو من يعمل على هزيمة الاهتمام والفضول والدهشة والرغبة في المعرفة والانتباه وإحباط فطرة الإنسان في حب الاستطلاع والتساؤل والحلم والخيال والتخيل ومثل هذا النمط من التعليم الذي يقوم على الحفظ والتلقين لا ينتج إلا أناسا ممتثلين أو متمردين أو منحرفين خطرين على ذواتهم وعلى أسرهم وعلى مجتمعاتهم وعلى التعليم ذاته ويعمق الغربة والاغتراب بين الافراد وحياتهم وعصرهم وزمانهم. وحين نضغط على الأطفال التلاميذ والطلاب والطالبات أو نثقفهم بثقافة الطاعة والسكون والأدب يبقوا صامتين منفذين للتعليمات بروح سلبية لا مبالية بدلا من تشجيعهم على طرح الأسئلة وتنمية قدراتهم ومواهبهم بحرية وهنا يتحول الفضول الطبيعي إلى سلبية ورغبة في تجنب الآخرين، كما يعود الأطفال على تخطي واهمال أسئلتهم وأجوبتهم النابعة من ذواتهم الحرة وبدلا من ذلك يسعون إلى توجيه الاسئلة والاجابات التي يعتقدون إن الآباء والامهات وكبار السن والأساتذة يودون سماعها منهم، وما أن يصلوا مرحلة الجامعة حتى يكون الطفل الموجه داخليا قد أصبح البالغ الموجه خارجيا وهكذا يحل الحذر والسلبية محل الفضول والرغبة في التساؤل، كما يحل التدوين ملاحظات افكار الآخرين محل التفكير النابع من الذات، كما يحل التيقن محل التفكير. وحين نهرق الولد بما لا يسد أي رمق أو لا يشبع جوع، أو يبيل عطش، وحين نخنق تلك الحاجة العجيبة للتلميذ إلى المعرفة والفهم والاستكشاف والنشاط واللعب، أي بكلمة حين نخنق الحاجة إلى أن ينمو، أي يصير انسانا، لا طفلا كبيرا- والشيرير هو طفل كبير أسيئت تربيته- وقد أكدت الدراسات العلمية إن كبت الحاجات الفطرية للفضول والتساؤل والفهم والاكتشاف عند الأطفال والمراهقين حد اختفاءها الظاهر لا يعني محوها واختفاء أثرها من حياتهم الراشدة بل يعتمد اللاوعي الى تأجيلها أو إزاحتها واستبدالها وتمظهرها على نحو لا إرادي جملة من مظاهر السلوك الشاذ أو غير السوي كحلم اليقظة والشرود الذهني، والانحرافات الشاذة، والمشغبة واللامبالاة والكسل والتسبب والتسرب والخوف والاتكال والكذب والنفاق والجبن والتهور

والغش والجنوح والإدمان والتطرف والسطحية والابتذال وازدواج الشخصية واضطرابها وغير ذلك من الأفعال وردود الأفعال غير السوية الضارة بالحياة الاجتماعية. وهكذا يجب أن نعي ونفهم إن سيكولوجية الولد المكبوتة تتأثر لنفسها بطرق ووسائل سلبية وخطيرة، كما تفعل دينامية الاقتصاد المكبوت في الدول الشمولية في ازدهار السوق السوداء ومنافذ التهريب والرشوة والفساد. يقول عالم النفس (كارل ساغان): «أن كل فرد يولد مزود بحب الاستطلاع والدهشة مما حوله، غير أن المجتمع يتولى هزيمة ذلك في نفسه، فالأطفال الصغار الذين سيكتشفون العالم المحيط بهم ببطئ ويوجهون التساؤلات البريئة، حول، مثل لماذا لون العشب أخضر؟ أو أين الله ومن هو الله؟ ومن أين ولدت؟ وكيف ولدت؟ يواجهون برودة فعل غاضبة وصارمة وزاجرة كأن يقال لهم لا توجهوا أسئلة غبية؟ أو أستغفر الله العظيم! أو تسخر منه أو تحمق في وجهه أو تضربه .. الخ. وهذا ما يعيق تفتح فطرته الطبيعية وموهبا وتنميتها عقليا وإنسانيا. ومعلوم إن الكائنات البشرية تولد بغريزة فطرية بالفضول وحب الاستطلاع والتعجب والدهشة والتساؤل المؤدي إلى الاستكشاف والمعرفة والفهم وتقوم التربية السلمية على تنمية هذه القدرة الفطرية وتهذيبها. يقول (جون هوليت): «ليس علينا أن نجعل البشر أذكاء، فهم يخلقون كذلك بالفطرة وكلما علينا أن نفعله هو التوقف عن تربيتهم وتعليمهم الغباء الذي نحمله!»

ختاما: نكرر التأكيد إن التغيرات المتسارعة في مختلف مناحي حياة المجتمع اليوم تجعل مفاهيم التربية والتعليم التقليدية موضع تساؤل: إذ كيف نعلم التلاميذ بينما هناك نظريات ومناهج وموضوعات يكون قد عفا عليها الزمن قبل أن يترك التلاميذ مقاعدهم في المدرسة ويضيف أننا نعيش لحظة تاريخية فارقة تجعل التغيرات في الأشخاص عاجزة عن ملاحقة سرعة التغيرات الاجتماعية والثقافية والعلمية المتسارعة في زمن العولمة الذي يشهد انفجار الثورة العلمية والتقنية الرقمية على نحو لم يسبق له مثيل، إن المعارف العلمية والقيم التربوية في عصر العولمة وانكماش الزمان والمكان. عصر العلم والميديا الجديدة تعيش حالة من التغيير والتبدل بوتيرة متسارعة في بضع ساعات فقط. وهذا يعني إن تحديات الحياة المعاصرة لا يمكن مواجهتها إلا بالاستجابة الإيجابية الفعالة وتلك الاستجابة لا يمكن أن تكون إلا بتغيير جذري في أدوات ومحتويات ووسائل وطرق التربية والتعليم العتيقة. فمجتمع الغد أما أن يكون في الروضة والمدرسة أو لا يكون. وهكذا يظل سؤال التربية الملح كما كان في كل العصور. ماذا نريد أن نكون؟!.

(*) رئيس قسم الفلسفة كلية الآداب جامعة عدن.

السياسات الثقافية المستدامة رؤية استراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة العاصمة عدن انموذجاً

أ. عمرو محمد عقيل الإرياني

عضو المجلس التنفيذي لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين

مقدمة:

تلعب الثقافة دوراً محورياً في تشكيل هوية المجتمعات، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتحفيز التنمية المستدامة. فهي ليست مجرد انعكاس للهوية الوطنية أو مظهر من مظاهر الرفاهية، بل تمثل قوة دافعة للنمو الاقتصادي، والتطور الفكري، وتعزيز الوعي الجمعي. في عالمنا اليوم، أصبحت الثقافة عاملاً حاسماً في صياغة استراتيجيات التنمية الشاملة، حيث تسهم في دعم الصناعات الإبداعية، وتوفير فرص العمل، وتعزيز السياحة الثقافية، إلى جانب دورها الحيوي في نشر قيم التعددية والانفتاح

وفي هذا السياق، تبرز مدينة عدن بوصفها إحدى المدن التي تمتلك إرثاً ثقافياً غنياً، حيث شكلت عبر تاريخها الطويل مركزاً للحراك الثقافي والفكري والتجاري، وكانت نقطة التقاء للحضارات المختلفة. تميزت عدن بتنوعها الثقافي وتقاليدها العريقة في المسرح، والأدب، والموسيقى، والفنون البصرية، مما جعلها نموذجاً للتفاعل الحضاري والانفتاح على العالم. إلا أن هذا الزخم الثقافي يواجه اليوم تحديات كبرى، نتيجة التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها المدينة في العقود الأخيرة التي أثرت على بنيتها الثقافية وأضعفت دور مؤسساتها الثقافية. ومن أبرز هذه التحديات، غياب السياسات الثقافية المستدامة، وضعف التمويل، وتدهور البنية التحتية الثقافية، مما أدى إلى تراجع النشاط الثقافي والفني،

وغياب استراتيجيات واضحة لحماية التراث ودعم الصناعات الإبداعية في ظل هذه التحديات، تصبح الحاجة ملحة لوضع رؤية استراتيجية شاملة للسياسات الثقافية في عدن، تهدف إلى إعادة إحياء المشهد الثقافي، وتعزيز دوره في التنمية المستدامة. فالثقافة ليست قطاعاً معزولاً، بل جزء لا يتجزأ من المنظومة التنموية، حيث يمكن أن تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الصناعات الإبداعية، ودعم ريادة الأعمال الثقافية، وتحفيز السياحة الثقافية، بالإضافة إلى دورها في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وبناء مجتمعات أكثر انسجاماً وتكاملاً

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إطار شامل للسياسات الثقافية المستدامة في عدن، من خلال تحليل الأسس النظرية لهذه السياسات، واستعراض أبرز التحديات التي تواجه القطاع الثقافي في المدينة، وتقديم استراتيجيات وآليات تنفيذية تضمن تفعيل الثقافة

كمحرك للتنمية. كما تسعى إلى تقديم توصيات عملية لتعزيز التكامل بين الثقافة والتنمية المستدامة، وتفعيل دور الفاعلين الثقافيين، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتعزيز انتشار الثقافة وتوثيقها

إن بناء سياسات ثقافية مستدامة في عدن لا يقتصر فقط على حماية التراث أو دعم الفنون، بل يشمل أيضاً تفعيل الثقافة كأداة للتنمية، وتعزيز دورها في بناء مجتمع أكثر ازدهاراً وانفتاحاً. فبدون سياسات ثقافية واضحة ومستدامة، ستظل الجهود الثقافية فردية ومبعثرة، وستفقد عدن واحدة من أهم مقوماتها كمركز حضاري وتاريخي. لذا، فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على ضرورة إدراج الثقافة في الخطط التنموية، وربطها بمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، لضمان بيئة ثقافية متجددة تلبى تطلعات الأجيال القادمة، وتعيد لعدن مكانتها كمركز ثقافي نابض بالحياة.

أولاً: الإطار النظري للسياسات الثقافية المستدامة

مفهوم السياسات الثقافية وأهميتها:

تشير السياسات الثقافية إلى مجموعة من الخطط والإجراءات والتشريعات التي تهدف إلى توجيه وتطوير القطاع الثقافي لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وتنموية. تستند هذه السياسات إلى مبدأ الحوكمة الثقافية الذي يعزز الشراكة بين الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ويضمن تكافؤ الفرص في الوصول إلى الثقافة والاستفادة منها في ظل التحولات العالمية، أصبحت السياسات الثقافية المستدامة ضرورة ملحة لمواكبة التطورات الرقمية، وتعزيز الاقتصاد الإبداعي، وحماية التنوع الثقافي. تعتمد هذه السياسات على التخطيط طويل الأمد، والتكيف مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، لضمان استدامة الأنشطة الثقافية وجعلها عنصراً فاعلاً في التنمية

٢. أهداف السياسات الثقافية المستدامة:

ترتكز السياسات الثقافية المستدامة على أربعة محاور رئيسة، تسهم في تحقيق التنمية الثقافية المتوازنة:

أ. تعزيز الهوية الثقافية والترابط الاجتماعي:

- دعم الفنون الشعبية والتراث الشفهي كوسيلة للحفاظ على الذاكرة الجماعية وتعزيز الانتماء الوطني.
- تشجيع المبادرات الثقافية المجتمعية التي تعزز الحوار بين الأجيال والمجتمعات المحلية.
- إدماج الثقافة في التعليم من خلال مناهج دراسية تعكس التراث المحلي وتحفّز الإبداع.

ب. دعم الصناعات الثقافية والإبداعية:

- * توفير بيئة تشريعية محفزة لدعم رواد الأعمال الثقافيين والفنانين المستقلين.
- * تسهيل الوصول إلى التمويل، من خلال برامج دعم موجهة للصناعات الثقافية، مثل السينما، والنشر، والفنون الرقمية
- * تشجيع الابتكار في القطاع الثقافي، من خلال دمج التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الثقافي والفني.

ج. ديمقراطية الثقافة وإتاحتها للجميع:

- تعزيز مبدأ العدالة الثقافية عبر نشر المراكز الثقافية في مختلف المناطق، خاصة في المناطق المهمشة.
- دعم الوصول المجاني أو منخفض التكلفة إلى الفعاليات الثقافية، وتشجيع الأنشطة التفاعلية التي تشرك الجمهور في العملية الإبداعية.
- تعزيز دور المكتبات العامة، والمتاحف، والمسارح كفضاءات مفتوحة للمجتمع.

د. تكريس الثقافة كأداة للتنمية المستدامة:

- * إدماج الثقافة في الاقتصاد المحلي، عبر تطوير السياحة الثقافية ودعم الصناعات الحرفية
- * تعزيز استخدام الثقافة كأداة لحماية البيئة، من خلال الترويج للتراث الأخضر والأنشطة الثقافية الصديقة للبيئة
- * دعم المشاريع الثقافية التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل برامج التوعية البيئية عبر الفنون، أو تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال المسرح التفاعلي.
- ٣. السياسات الثقافية في السياق العدني:
في مدينة عدن، التي تمتلك تاريخًا ثقافيًا غنيًا ومتنوعًا، فإن تطبيق سياسات ثقافية مستدامة يتطلب مراعاة عدد من الخصوصيات المحلية، مثل
- * التنوع الثقافي الناجم عن دور عدن كميناء تجاري عالمي وتأثيرها في تشكيل الهويات الثقافية المختلفة
- * أهمية إعادة إحياء المراكز الثقافية والمسارح التي لعبت دورًا محوريًا في المشهد الثقافي العدني
- * تطوير استراتيجيات تكاملية بين الفنون، والتعليم، والاقتصاد، لتعزيز الإبداع الثقافي كقوة محركة للتنمية
- تُعدُّ السياسات الثقافية المستدامة حجر الأساس في بناء مجتمعات حيوية ومتطورة،

حيث تساهم في خلق بيئة تعزز الابتكار، وتحمي التراث، وتدمج الثقافة في منظومة التنمية الشاملة. ومن هذا المنطلق، فإن تطوير السياسات الثقافية في عدن يجب أن يعتمد على نهج متكامل يشمل تعزيز الهوية، دعم الصناعات الثقافية، ضمان العدالة الثقافية، ودمج الثقافة في القطاعات التنموية المختلفة

ثانياً: التحديات التي تواجه السياسات الثقافية في عدن

على الرغم من الإرث الثقافي الغني لمدينة عدن، إلا أن السياسات الثقافية تواجه تحديات متعددة تعيق تحقيق التنمية المستدامة في هذا المجال. وتتنوع هذه التحديات بين مشكلات البنية التحتية، وضعف التمويل، وغياب التشريعات الملائمة، وعدم المساواة في توزيع الأنشطة الثقافية. وفيما يلي تحليل موسّع لهذه العقبات وتأثيراتها على المشهد الثقافي في عدن:

١. ضعف البنية التحتية الثقافية:

* غياب المسارح ودور السينما المتخصصة:

تأثرت عدن تاريخياً بازدهار الحركة المسرحية والسينمائية، لكن الإهمال ونقص الاستثمار أدبا إلى اندثار العديد من المسارح ودور العرض. هذا الغياب يؤثر على إنتاج العروض المسرحية والفنية، ويحد من إمكانية تطوير قطاع السينما
* المراكز الثقافية:

لا تتوفر في عدن مراكز ثقافية حديثة تستوعب الأنشطة الإبداعية، وذلك ما يعيق إقامة الورش الفنية، والندوات، والمعارض، ويضعف من فرص الوصول إلى الثقافة، خصوصاً في المناطق المهمشة
* ضعف المكتبات العامة وحفظ المعلومات (الأرشيفات):

تعاني المدينة من نقص في المكتبات الحديثة وقلة الاهتمام بحفظ المعلومات (الأرشيفات) الثقافية والتاريخية، مما يؤثر على البحث الأكاديمي، وتوثيق التاريخ الثقافي للمدينة، وإتاحة المعرفة للأجيال القادمة
* ضعف البنية التحتية الرقمية للثقافة:

لا تزال عدن تفتقر إلى المنصات الرقمية المتخصصة في نشر وترويج المحتوى الثقافي، مثل المواقع الإلكترونية، والتطبيقات الثقافية، والأرشيفات الرقمية للمحتوى المحلي.

٢. غياب التمويل المستدام:

* الاعتماد على الدعم الحكومي المحدود: يشكل التمويل الحكومي المصدر الرئيس لدعم الأنشطة الثقافية، لكنه غالباً ما يكون غير كافٍ لتغطية احتياجات القطاع الثقافي المتزايدة، مما يؤدي إلى تأجيل أو إلغاء العديد من المشاريع الثقافية والفنية
* ضعف مساهمة القطاع الخاص: يظل القطاع الخاص غير منخرط بشكل فعّال

في دعم الثقافة، حيث لا توجد حوافز ضريبية أو آليات تشجع رجال الأعمال على الاستثمار في الفنون والمشاريع الثقافية
 * غياب صناديق التمويل الثقافي: عدم وجود آليات تمويل بديلة، مثل صناديق دعم الصناعات الثقافية والإبداعية، والتمويل الجماعي (Crowdfunding)، يحرم المبدعين والمؤسسات الثقافية من مصادر دخل مستدامة
 * قلة المنح والبرامج الدولية: لا يتم الاستفادة بشكل كافٍ من التمويل الدولي المخصص للمشاريع الثقافية، مثل منح اليونسكو، وبرامج الاتحاد الأوروبي لدعم الفنون، ما يحد من الفرص المتاحة لتطوير القطاع.

٣. الافتقار إلى التشريعات والسياسات الداعمة:

* غياب قوانين تحمي حرية الإبداع والتعبير: لا توجد تشريعات واضحة تدعم الفنانين والكتاب والمثقفين في ممارسة أنشطتهم بحرية، مما يعوق إنتاج محتوى ثقافي متنوع
 * ضعف سياسات الملكية الفكرية: لا تتوفر حماية كافية لحقوق المؤلفين والفنانين، مما يجعل الكثير من الإنتاجات الثقافية عرضة للقرصنة والاستغلال التجاري غير المشروع
 * غياب استراتيجية وطنية للثقافة: لا توجد سياسة ثقافية موحدة تربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والهوية الثقافية، مما يؤدي إلى تفكك الجهود الثقافية وعدم انسجامها مع خطط التنمية الشاملة
 * ضعف الأطر القانونية للاستثمار الثقافي: لا توجد قوانين مشجعة للاستثمار في القطاعات الثقافية، مثل تقديم إعفاءات ضريبية أو تسهيلات مالية للمشاريع الثقافية والفنية.

٤. التهميش الجغرافي والاجتماعي:

* عدم المساواة في توزيع الأنشطة الثقافية: تتركز معظم الفعاليات والأنشطة الثقافية في مناطق محددة داخل عدن، بينما تعاني الأحياء النائية والمناطق المهمشة من غياب شبه كامل للأنشطة الثقافية
 * ضعف تمثيل الفئات المهمشة: تواجه بعض الفئات الاجتماعية، مثل النساء، والأقليات، والشباب، صعوبات في الحصول على فرص للمشاركة في الحياة الثقافية، سواء كمنتجين أو مستهلكين
 * عدم استغلال الأماكن العامة للأنشطة الثقافية: على الرغم من توفر العديد من الساحات والحدائق العامة، إلا أنها لا تُستغل بالشكل الأمثل لإقامة فعاليات ثقافية وافية مفتوحة للجمهور

٥. غياب التكامل بين القطاعات الثقافية والتنمية:

* فصل الثقافة عن خطط التنمية: لا يتم دمج الثقافة بشكل فعال في استراتيجيات التنمية المحلية، مما يقلل من دورها في تعزيز الهوية الوطنية، ودعم الاقتصاد الإبداعي،

وتحقيق التنمية المستدامة

* ضعف الربط بين الثقافة والتعليم: لا توجد برامج كافية لدمج الثقافة في المناهج الدراسية، أو لتعزيز الفنون والمسرح والموسيقى في المدارس، مما يقلل من وعي الأجيال القادمة بأهمية الثقافة

* عدم استغلال الثقافة في تعزيز السياحة: تمتلك عدن تراثًا ثقافيًا غنيًا، لكن لم يتم استثماره بالشكل الكافي في تنمية السياحة الثقافية، مثل تنظيم مهرجانات فنية، أو تطوير مسارات سياحية ثقافية.

٦. تحديات التكنولوجيا والرقمنة في الثقافة:

ضعف البنية التحتية الرقمية: لا توجد منصات إلكترونية متخصصة في ترويج للثقافة العدنية، مثل متاجر الكتب الرقمية، أو مواقع بث العروض المسرحية والأفلام

* ضعف الوعي بأهمية التحول الرقمي: لا تزال المؤسسات الثقافية تعتمد على الأساليب التقليدية في إدارة وتوزيع المحتوى، مما يحد من انتشار الإنتاج الثقافي محليًا وعالميًا

* عدم توافر التدريب على الأدوات الرقمية: يواجه الفنانون والمثقفون صعوبة في الوصول إلى التدريب على تقنيات الإنتاج الرقمي، مثل تصميم الجرافيك، أو صناعة الأفلام الرقمية، أو الترويج عبر وسائل التواصل الاجتماعي

تواجه السياسات الثقافية في عدن تحديات كبيرة تتطلب حلولاً مبتكرة وسياسات مستدامة لمعالجتها. إن تطوير البنية التحتية الثقافية، وتنويع مصادر التمويل، وتعزيز التشريعات الداعمة، وضمان العدالة في توزيع الأنشطة الثقافية، وربط الثقافة بالتنمية المستدامة، كلها عناصر ضرورية لإحياء المشهد الثقافي في المدينة. ومن هنا، فإن التغلب على هذه العقبات يستدعي تضافر جهود الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمبدعين، لإيجاد بيئة ثقافية حيوية ومستدامة

ثالثاً: استراتيجيات بناء سياسات ثقافية مستدامة في عدن

لمواجهة التحديات التي تعيق تطور المشهد الثقافي في عدن، يجب تبني سياسات ثقافية مستدامة قائمة على رؤية استراتيجية طويلة الأمد. تعتمد في سياستها على مبدأ الحوكمة التشاركية، وتطوير البنية التحتية، وتنويع مصادر التمويل، ودمج الثقافة في خطط التنمية المستدامة، إضافة إلى تعزيز التعليم والتكوين الثقافي لضمان استمرارية هذه الجهود.

١. تفعيل الحوكمة الثقافية التشاركية:

* إشراك جميع الفاعلين الثقافيين في صنع القرار: يتطلب بناء سياسات ثقافية مستدامة تضافر جهود المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمبدعين المستقلين لضمان استدامة هذه السياسات وتكييفها مع احتياجات المجتمع

* تعزيز دور المجتمع المدني في إدارة المشاريع الثقافية: يمكن تحقيق ذلك من خلال تمكين المنظمات الثقافية غير الربحية والمبادرات المجتمعية من لعب دور فاعل في

التخطيط والتنفيذ

* إقامة شراكات بين القطاع العام والخاص لدعم المشاريع الثقافية الكبرى، مثل تنظيم المهرجانات الثقافية، وتمويل الصناعات الإبداعية، وتطوير منصات الفنون الرقمية

* تعزيز مبدأ اللامركزية في الإدارة الثقافية بحيث تُمنح السلطات المحلية والمجتمعات الثقافية حق إدارة وتنفيذ المشاريع الثقافية بما يتناسب مع خصوصيات كل منطقة.

٢. تطوير البنية التحتية الثقافية:

* إنشاء مراكز ثقافية متكاملة في مختلف أحياء عدن، تضم مكاتب، ومساحات للفنون، واستوديوهات تسجيل، ومعارض دائمة، لتوفير بيئة حاضنة للإبداع والابتكار

* ترميم وإعادة تأهيل المباني التراثية وتحويلها إلى فضاءات ثقافية متعددة الاستخدامات، مما يساهم في الحفاظ على الهوية التاريخية للمدينة وتوفير أماكن للعروض الفنية والمسرحية

* توسيع نطاق المسارح ودور السينما عبر تشجيع الاستثمار في إنشاء مسارح حديثة وإعادة إحياء دور السينما المغلقة، مما يعزز من صناعة الفنون البصرية والمسرحية

* تحسين البنية التحتية الرقمية للثقافة من خلال إطلاق منصات إلكترونية لعرض المحتوى الثقافي العديني، وتحفيز استخدام الوسائط الرقمية في الإنتاج الفني.

٣. تنويع مصادر التمويل:

* تفعيل التمويل الجماعي (Crowdfunding) كأداة لدعم المبادرات الثقافية من خلال منصات إلكترونية تتيح للمجتمع المشاركة في تمويل المشروعات الثقافية والفنية

* تقديم حوافز ضريبية للقطاع الخاص لتشجيعه على الاستثمار في المشاريع الثقافية، مثل الإعفاءات الضريبية للشركات التي تدعم الفنون والمهرجانات الثقافية

* إنشاء صندوق دعم الصناعات الثقافية والإبداعية بتمويل مشترك بين الدولة والقطاع الخاص لدعم المشاريع الناشئة في مجالات السينما، والمسرح، والأدب، والموسيقى، والفنون الرقمية

* الاستفادة من التمويل الدولي عبر إقامة شراكات مع المنظمات الثقافية العالمية، مثل اليونسكو، والاتحاد الأوروبي، والصناديق العربية لدعم المشاريع الثقافية

* إطلاق برامج منح للفنانين والمبدعين لتمويل مشاريعهم الفردية، سواء في مجالات البحث الثقافي، أو الإنتاج الفني، أو التوثيق التاريخي للمدينة.

٤. دمج الثقافة في التنمية المستدامة:

* تعزيز السياحة الثقافية عبر الترويج للمواقع التاريخية في عدن، مثل الأحياء القديمة، والحصون، والأسواق الشعبية، وإدراجها ضمن برامج الرحلات السياحية، وتنظيم الفعاليات الثقافية فيها

* إدماج الثقافة في التخطيط العمراني من خلال حماية المعالم التراثية، وتطوير أماكن

مخصصة للفعاليات الثقافية في المشاريع العمرانية الجديدة

* دعم المشاريع التي توظف التكنولوجيا الرقمية في الفنون، مثل إنتاج الأفلام الوثائقية عن تاريخ عدن، وإنشاء متاحف افتراضية تتيح للزوار استكشاف تراث المدينة عبر الإنترنت

* تشجيع الابتكار في الفنون لتعزيز الاقتصاد الإبداعي، مثل دعم رواد الأعمال الثقافية، وتمكينهم من تأسيس مشاريع مبتكرة في مجالات التصميم، والوسائط المتعددة، والإنتاج الفني

* استخدام الفنون كأداة للتوعية الاجتماعية والبيئية، مثل المسرح التفاعلي وحملات الجرافيتي التي تتناول قضايا مجتمعية مثل التغير المناخي، وحقوق المرأة، والتنمية المستدامة.

5. تعزيز التعليم والتكوين الثقافي:

* إدراج مواد الفنون والثقافة في المناهج الدراسية لتعريف الطلاب بتراثهم الثقافي، وتعزيز تقديرهم للفنون، وتنمية مهاراتهم الإبداعية

* إنشاء أكاديمية للفنون والإبداع في عدن أو إعادة تأهيل معهد جميل غانم وتوفير برامج تدريبية في مجالات المسرح، والموسيقى، والسينما، والفنون البصرية، والتصميم الرقمي

* دعم برامج تدريب الشباب في المهن الثقافية عبر توفير ورش عمل متخصصة في الإخراج المسرحي، وصناعة الأفلام، وتصميم الأزياء، والكتابة الإبداعية

* تطوير برامج تدريبية للفنانين والمثقفين على ريادة الأعمال الثقافية لتمكينهم من إدارة مشاريعهم الثقافية بشكل مستدام والاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة

* تعزيز الشراكة بين المؤسسات الثقافية والجامعات لإقامة أبحاث ودراسات حول المشهد الثقافي في عدن، واستجلاء سبل تطويره

يُعدّ تطوير السياسات الثقافية المستدامة في عدن أمراً حيوياً لإحياء المشهد الثقافي، وتعزيز الهوية المحلية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واعتماداً على نهج الحوكمة التشاركية، وتحسين البنية التحتية الثقافية، وتنويع مصادر التمويل، ودمج الثقافة في التنمية المستدامة، وتعزيز التعليم الثقافي، يمكن تحويل عدن إلى مركز ثقافي نابض بالحياة، قادر على استيعاب التغيرات، والاستفادة من الفرص المتاحة، وتحقيق استدامة فعلية للقطاع الثقافي

رابعاً: آليات تنفيذ ومتابعة السياسات الثقافية في عدن

تتطلب السياسات الثقافية المستدامة في عدن آليات واضحة للتنفيذ والمتابعة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة. وتكمن فعالية هذه السياسات في قدرتها على التكيف مع المتغيرات، وإشراك جميع الفاعلين الثقافيين، واعتماد ممارسات الحوكمة الرشيدة لضمان

الشفافية والمساءلة. وفيما يلي مجموعة من الآليات التي تساهم في تنفيذ السياسات الثقافية ومراقبة أدائها:

١. تأسيس هيئة مستقلة للسياسات الثقافية:

- * إنشاء مجلس أعلى للثقافة والفنون يكون مسؤولاً عن وضع خطط ثقافية طويلة الأمد، ومتابعة تنفيذها، وتقييم أثرها على المجتمع
- * إشراك ممثلين من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لضمان نهج تشاركي في صنع القرار الثقافي
- * تحديد أولويات التنمية الثقافية وفقاً للاحتياجات المحلية، وربطها بالأجندات الوطنية والدولية للتنمية المستدامة
- * توفير قاعدة بيانات وطنية للقطاع الثقافي تشمل الفنانين، والمنظمات الثقافية، والمشروعات، والمصادر التمويلية، لضمان التخطيط الفعّال.

٢. إعداد تقارير دورية لقياس مدى تحقيق الأهداف:

- * وضع مؤشرات أداء لقياس تقدم السياسات الثقافية مثل نسبة المشاركة المجتمعية، وعدد الفعاليات الثقافية، ومعدلات التوظيف في القطاع الثقافي
- * إعداد تقارير سنوية توضح مدى تحقيق الأهداف المحددة في الاستراتيجيات الثقافية، وتقديمها للحكومة والجهات المانحة وأصحاب المصلحة
- * إطلاق منصة إلكترونية لمتابعة تنفيذ المشاريع الثقافية تتيح للمجتمع الاطلاع على التقدم المحرز وتقديم الملاحظات
- * إجراء دراسات تقييمية للبرامج والمبادرات الثقافية لمعرفة مدى تأثيرها على التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

٣. تعزيز الشفافية والنفاذ إلى المعلومات:

- * إنشاء بوابة إلكترونية للسياسات الثقافية تعرض تفاصيل المشروعات الثقافية، وأوجه التمويل، وتقارير الأداء، مما يعزز من الشفافية والمساءلة
- * إلزام المؤسسات الثقافية بنشر تقارير مالية دورية توضح أوجه الإنفاق، ومصادر التمويل، وآليات تخصيص الميزانيات
- * إتاحة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمنح الثقافية لضمان توزيع عادل للموارد بين الفاعلين الثقافيين والمشاريع المختلفة
- * إطلاق مبادرات للحوار المفتوح بين الحكومة والمجتمع المدني حول التحديات والفرص في القطاع الثقافي.

٤. اعتماد المشروعات النموذجية القابلة للتعميم:

- * تنفيذ مشاريع تجريبية في مجالات الفنون، والصناعات الثقافية، والتراث، والتعليم الثقافي قبل تعميمها على نطاق أوسع.

- إجراء تقييم شامل للمشروعات النموذجية من حيث الأثر الاجتماعي والاقتصادي، لضمان استدامتها وفعاليتها.
- تشجيع الشراكات بين القطاعات المختلفة لدعم المشروعات الناجحة وتوسيع نطاق تأثيرها.
- تحفيز الابتكار في البرامج الثقافية من خلال دعم المبادرات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والفنون الرقمية.

5. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:

- الانضمام إلى الشبكات الثقافية الدولية مثل اليونسكو والمنظمات الإقليمية لتعزيز تبادل الخبرات وتطوير السياسات الثقافية وفقاً للمعايير العالمية.
 - عقد اتفاقيات تعاون مع المدن الثقافية الرائدة للاستفادة من تجاربها في تطوير البنية التحتية الثقافية وتعزيز الصناعات الإبداعية.
 - تفعيل الدبلوماسية الثقافية من خلال تبادل الفنون والمعارض والمهرجانات مع دول أخرى لتعزيز الهوية الثقافية لعدن على المستوى الدولي.
 - 6. بناء قدرات الفاعلين الثقافيين والمجتمع المحلي:
 - توفير برامج تدريبية مستمرة للعاملين في القطاع الثقافي حول الإدارة الثقافية، والتسويق الفني، والابتكار في الصناعات الثقافية.
 - تعزيز دور الشباب في التنمية الثقافية من خلال دعم المبادرات الشبابية، وتوفير منح وتمويلات صغيرة للمبدعين الصاعدين.
 - إشراك المجتمع المحلي في تخطيط وتنفيذ المشروعات الثقافية لضمان تلبتها لاحتياجات الجمهور وتحقيق تأثير اجتماعي أعمق.
- تمثل السياسات الثقافية المستدامة في عدن أداة حيوية لتعزيز الهوية الثقافية، وتحقيق التنمية الشاملة، ودعم الصناعات الإبداعية. إن نجاح هذه السياسات يعتمد على تنفيذ آليات واضحة تشمل إنشاء هيئة مستقلة للسياسات الثقافية، وتعزيز الشفافية، واعتماد المشروعات النموذجية، وإعداد تقارير دورية لقياس مدى تحقيق الأهداف. كما أن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وبناء قدرات الفاعلين الثقافيين، وتمكين المجتمع المحلي، عوامل أساسية لضمان استدامة هذه الجهود. من خلال تطبيق هذه المبادئ، يمكن لعدن أن تستعيد دورها كمركز ثقافي نابض بالحياة، يساهم في بناء مستقبل مزدهر ومستدام

خامساً: توصيات تعزيز السياسات الثقافية المستدامة في عدن

لمعالجة التحديات التي تواجه السياسات الثقافية في عدن، وتعزيز استدامتها، يجب تبني استراتيجيات متكاملة تشمل تطوير التشريعات، وتمكين الفاعلين الثقافيين، وتحديث البنية التحتية، وتوسيع آليات التمويل، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي. تهدف هذه التوصيات إلى تحويل الثقافة إلى ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، وضمان استمرار الأنشطة الثقافية

بشكل يحقق الأثر الاجتماعى والاقتصادى المطلوب.

١. تعزيز التشريعات والسياسات الداعمة للثقافة:

- إقرار قانون وطنى للسياسات الثقافية يحدد إطاراً قانونياً شاملاً لدعم الثقافة، ويحدد الأدوار والمسؤوليات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدنى.
- تحديث قوانين الملكية الفكرية لحماية الإنتاج الثقافى من القرصنة والاستغلال غير المشروع، وضمان حصول المبدعين على حقوقهم المادية والمعنوية.
- إدراج الحقوق الثقافية فى الدستور والتشريعات لضمان الوصول العادل إلى الثقافة، وتعزيز التنوع الثقافى، والحق فى الإبداع والتعبير الفنى.
- إقرار تشريعات تشجع الاستثمار فى الصناعات الثقافية والإبداعية، بما فى ذلك تقديم حوافز ضريبية للشركات التى تدعم الفنون والمشاريع الثقافية.
- سن قوانين لحماية التراث الثقافى المادى وغير المادى، ومنع التعدي على المعالم التاريخية، وتشجيع توثيق التراث وحفظه للأجيال القادمة.

٢. دعم وتمكين الفاعلين الثقافيين:

- إنشاء صناديق دعم للفنانين والمبدعين، مع توفير منح إنتاجية للمشاريع الثقافية فى مجالات المسرح، والأدب، والموسيقى، والفنون البصرية.
- إقامة برامج تدريبية متخصصة لبناء قدرات العاملين فى القطاع الثقافى، تشمل مهارات الإدارة الثقافية، والتسويق الفنى، وزيادة الأعمال الإبداعية.
- دعم المبادرات الثقافية المجتمعية التى تشجع التفاعل الثقافى بين مختلف الفئات الاجتماعية، وتوفير فرصاً للمواهب الشابة.
- تعزيز دور المرأة والشباب فى المشهد الثقافى من خلال دعم مشاركتهم فى الإنتاج الثقافى، وإقامة برامج تدريبية وفرص تمويل خاصة بهم.
- تطوير منظومة العمل الثقافى الحر من خلال إنشاء منصات لدعم الفنانين المستقلين، وربطهم بفرص التمويل والتعاون الإقليمى والدولى.

٣. تفعيل دور الإعلام والثقافة الرقمية:

- إطلاق منصات إلكترونية متخصصة فى الترويج للأنشطة الثقافية، توفر محتوى رقمياً يعزز التفاعل بين الجمهور والفاعلين الثقافيين.
- دعم إنتاج المحتوى الثقافى الرقمية مثل الكتب الإلكترونية، والأفلام الوثائقية، والبودكاست الثقافى، والمعارض الافتراضية التى تتيح الوصول إلى التراث الثقافى عن بُعد.
- تعزيز التعاون بين المؤسسات الثقافية ووسائل الإعلام لضمان تغطية

- أوسع للفعاليات الثقافية، وإنتاج برامج ثقافية متخصصة تعزز الوعي الثقافي.
- تشجيع استخدام التكنولوجيا في الفنون مثل توظيف الواقع المعزز والواقع الافتراضي في المتاحف والمعارض، وإنشاء تطبيقات تفاعلية لتعزيز تجربة الجمهور الثقافية.
- إقامة حملات توعية عبر الإعلام الرقمي للترويج للثقافة المحلية، وتشجيع الشباب على المشاركة في الأنشطة الثقافية.

٤. تطوير البنية التحتية الثقافية:

- إعادة تأهيل المسارح ودور السينما لتكون مراكز ثقافية متعددة الاستخدامات، تدعم الإنتاج المسرحي والسينمائي، وتوفر مساحة للفنانين للتعبير عن إبداعاتهم.
- إنشاء مراكز ثقافية متكاملة في مختلف الأحياء والمناطق النائية، تتضمن مكاتب، واستوديوهات فنية، ومساحات للعروض الموسيقية والمسرحية.
- تشجيع الاستثمار في البنية التحتية الثقافية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء مجمعات ثقافية، ومعارض فنية، ومنشآت للإنتاج الإبداعي.
- تطوير البنية التحتية الرقمية للثقافة عبر إنشاء منصات لبث الفعاليات الثقافية عبر الإنترنت، وتوفير أرشيف رقمي يوثق الإنتاج الثقافي في عدن.
- تحويل المباني التراثية إلى فضاءات ثقافية لدعم الفنون والاستفادة منها كمراكز إبداعية تساهم في تنشيط المشهد الثقافي.

٥. دمج الثقافة في التنمية المستدامة:

- تعزيز السياحة الثقافية عبر تطوير مسارات سياحية تشمل المعالم التاريخية، وتنظيم مهرجانات ثقافية، وتشجيع عروض الفنون التراثية لجذب السياح.
- دعم الصناعات الثقافية والإبداعية مثل الحرف التقليدية، وتصميم الأزياء، وصناعة الأفلام، والنشر الإلكتروني، لتحفيز الاقتصاد الثقافي.
- إدماج الثقافة في التخطيط الحضري عبر الحفاظ على الهوية المعمارية لعدن، وإنشاء فضاءات عامة تدعم الفعاليات الثقافية والفنية.
- استخدام الثقافة كأداة للدمج الاجتماعي من خلال برامج ثقافية تستهدف الفئات المهمشة، وتوفر فرصاً تعليمية ومهنية في المجالات الإبداعية.
- تعزيز الاستدامة البيئية من خلال الفنون عبر دعم المشروعات الفنية التي تركز على القضايا البيئية، مثل إعادة التدوير في الفنون، وإنتاج أعمال توعوية حول قضايا المناخ.

٦. تحسين آليات تمويل الثقافة:

- تنويع مصادر التمويل عبر إقامة شراكات مع القطاع الخاص، والاستفادة من المنح الدولية، وإطلاق صناديق استثمارية لدعم المشاريع الثقافية.
- إطلاق برامج للتمويل الجماعي (Crowdfunding) لتوفير دعم مباشر من المجتمع للمشاريع الثقافية المستقلة.
- استحداث حوافز ضريبية للشركات والمؤسسات الخاصة التي تستثمر في الثقافة والفنون، لتعزيز مساهمتها في دعم المشروعات الثقافية.
- إنشاء صندوق وطني لدعم الصناعات الإبداعية يقدم قروضاً ميسرة للمبدعين، ويدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجال الثقافي.
- تحفيز المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) لتوجيه جزء من أرباح الشركات إلى تمويل المبادرات الثقافية والفنية.

٧. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي:

- تفعيل الدبلوماسية الثقافية عبر تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية مثل اليونسكو والألكسو لدعم المشاريع الثقافية.
- إقامة شراكات ثقافية مع مدن تاريخية مشابهة للاستفادة من تجاربها الناجحة في الحفاظ على التراث الثقافي، وتطوير الصناعات الثقافية.
- الانضمام إلى الشبكات الثقافية العالمية مثل شبكة المدن المبدعة التابعة لليونسكو، لتعزيز مكانة عدن كمركز ثقافي.
- تنظيم برامج تبادل ثقافي دولي تتيح للفنانين والمبدعين فرصاً للعمل والتعلم مع نظرائهم من مختلف أنحاء العالم.
- الاستفادة من التمويل الدولي للمشاريع الثقافية من خلال تقديم مقترحات لمشاريع تتوافق مع أولويات التنمية الثقافية المستدامة عالمياً.

خاتمة:

تمثل السياسات الثقافية المستدامة في عدن حجر الأساس لإعادة إحياء المشهد الثقافي للمدينة، وتعزيز هويتها التاريخية، وتوسيع آفاق التنمية الثقافية والاقتصادية. فالثقافة ليست مجرد ترف فكري أو نشاط جانبي، بل هي قوة دافعة للتنمية المستدامة، تساهم في بناء مجتمعات أكثر وعياً، وابتكاراً، وانفتاحاً على العالم. إن تحقيق هذه الرؤية يتطلب نهجاً استراتيجياً شاملاً، يُراعي التكامل بين الثقافة والسياسات العامة، ويؤسس لبيئة تمكينية تتيح للمبدعين والمثقفين العمل بحرية وإنتاجية إن تنفيذ التوصيات المطروحة في هذه الدراسة، من تطوير التشريعات، وتحسين البنية

التحتية الثقافية، وتوسيع آليات التمويل، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، سيخلق بيئة ثقافية حيوية وديناميكية قادرة على الصمود أمام التحديات، واستثمار الإمكانيات الكامنة في عدن بوصفها مدينة ذات إرث ثقافي غني. ومن خلال تكريس مبدأ الحوكمة الثقافية التشاركية، وضمان العدالة في توزيع الفرص الثقافية، وربط الثقافة بمختلف القطاعات التنموية، يمكن تحقيق نهضة ثقافية متكاملة تُسهم في تعزيز الهوية الوطنية، وتحفيز الاقتصاد الإبداعي، وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية في الحياة الثقافية ولا يفوتنا هنا أن نؤكد على دور القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمبادرات الشبابية الذي يُعد حاسماً في استدامة هذه الجهود، حيث يمكن لهذه الجهات أن تشكل شريكاً أساسياً في تمويل ودعم المشاريع الثقافية، وتوفير منصات تتيح للفنانين والمبدعين التعبير عن أفكارهم وإبداعاتهم. ولا يمكن إغفال دور التكنولوجيا والرقمنة في نشر الثقافة وتعزيز وصولها إلى مختلف الفئات المجتمعية، ما يجعل من تطوير البنية التحتية الرقمية أولوية لا غنى عنها

إن عدن كانت وما تزال منارة ثقافية وحاضنة للإبداع والفكر الحر، تمتلك المقومات اللازمة لاستعادة دورها كمركز ثقافي إقليمي، شرط أن يتم تبني سياسات ثقافية مستدامة ترتكز على الابتكار، والانفتاح، والاستدامة. فبناء مستقبل ثقافي مزدهر ليس مجرد خيار، بل ضرورة لضمان تماسك المجتمع، وتحقيق التنمية المتوازنة، وصياغة هوية ثقافية تعكس التعددية والانفتاح الذي لطالما ميز هذه المدينة

إن العمل على تفعيل هذه الرؤية يتطلب إرادة سياسية جادة، وتضافر جهود جميع الأطراف المعنية، والتزاماً طويل الأمد بتطوير القطاع الثقافي بما يواكب التحولات العالمية، ويحفظ لعدن مكانتها التاريخية كمركز ثقافي نابض بالحياة، قادر على تجديد نفسه، ومواكبة العصر، وخلق مستقبل أكثر إشراقاً للأجيال القادمة

مصادر الدراسة ومراجعتها:

أولاً: الكتب والمراجع الأكاديمية:

١. إدوارد، ت. هول (١٩٨٩). البعد الخفي: كيف تؤثر الثقافة على السلوك الإنساني؟ نيويورك: دار دوبلداي.
٢. ريتشارد، فلوريدا (٢٠٠٢). صعود الطبقة الإبداعية وكيف يغير ذلك طريقة العمل والعيش والثقافة، نيويورك: منشورات بيزيك بوكس.
٣. ديفيد، ثروسي (٢٠١٠). الاقتصاد والإبداع: كيف تساهم الثقافة في التنمية الاقتصادية؟ كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.
٤. هاري، لاهتابنن (٢٠١٨). نحو سياسات ثقافية مستدامة: منظور مقارنة. هلسنكي: المعهد الفنلندي للثقافة.

ثانياً: الدراسات والتقارير الدولية:

٦. اليونسكو (٢٠١٥). تقرير السياسات الثقافية والتنمية المستدامة. باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.
٧. منظمة الأمم المتحدة (٢٠١٥). أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وأهدافها المتعلقة بالثقافة. نيويورك: الأمم المتحدة.
٨. البنك الدولي (٢٠٢٠). الاقتصاد الإبداعي: تحويل الثقافة إلى أداة للنمو والتنمية. واشنطن: البنك الدولي.
٩. تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠١٩). الثقافة والاقتصاد الرقمي: التحديات والفرص في العصر الحديث. جنيف: المنتدى الاقتصادي العالمي.

ثالثاً: المقالات والأبحاث العلمية:

٩. أحمد السقاف (٢٠١٢). تاريخ الثقافة والفنون في مدينة عدن: من الاستعمار إلى الدولة الحديثة. المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٥.
١٠. عبد الله باوزير (٢٠١٨). الصناعات الثقافية في اليمن: الواقع والتحديات. مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد ٢٢.
١١. خالد الحاج (٢٠٢١). دور الفنون في تحقيق التماسك الاجتماعي في المجتمعات المتعددة ثقافياً: دراسة حالة مدينة عدن. مجلة الثقافة والتنمية، العدد ١٠.

رابعاً: المواقع الإلكترونية والتقارير الصحفية:

١٢. موقع منظمة اليونسكو org.unesco.www - تقارير الثقافة والتنمية المستدامة.
١٣. موقع البنك الدولي org.worldbank.www - الاقتصاد الإبداعي والثقافة كأداة للنمو.
١٤. موقع المنتدى الاقتصادي العالمي org.weforum.www - الثقافة في عصر العولمة والرقمنة.

خامساً: القوانين والاتفاقيات الدولية:

١٥. اتفاقية اليونسكو لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (٢٠٠٥).
١٦. اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي (٢٠٠٣).
١٧. إعلان مكسيكو للسياسات الثقافية (١٩٨٢).

«في: وساوس البندقية الدرداء...!!! (*)»

جمال الرموش (*)

لكي يَسْمُو، يَطَّلُ يَقْتَاتُ مِنْ هَوَانِ الْجُنُودِ
والرَّعَاعِ ..!!
كذلك جَرَسُ الْإِيدِيُولُوجِيَا ..
مَرَّةً يَكُونُ رَيِّنُهُ ..، شَاحِبًا ..
وَفِي أُخْرَى يُشْبِهُ التَّقَبُّقِ ..!!
وَحِينَما تَغْدُو لِحِيَهُ شَيْخٍ .. أَثْقَلَ مِنْ
كِتَابِ مَدْرَسِي ..
وَمِنْ كَيْسِ خِضَارٍ ..!!، بِيَدِ نَحِيلِهِ ..!!
سَأَقْرَأُ عَلَى بَلَدِي السَّلَامِ ..!!!
أَوْ قَدْ أَنَامَ لَلَيْلَةِ وَحِيدَةٍ ..، بِسَلَامٍ ..!!
إِذَا أَدْرَكَتْ أَنْ طِبْنَ حَقْلِي الصَّغِيرِ ..
أَزْهَى شَبَابًا مِنْ عَقِيقِ السَّمَاوَاتِ ..!!
أَوْ تَذَكَّرْتُ أَنْ فِي يَوْمٍ ..، كَانَ إِكْسِيرُ رِيْقٍ
أُمِّي ..!!
أَعَذَّبَ مِنْ « آيسْكَرِيمِ » الْقِيَامَةَ ..
...، وَحَتَّى لَا يُنْكِرُنِي أَحَدٌ ..!!
أَقُولُ الْحَقَّ ..
بِأَنَّ اِنَّا شَيْدُ الْحَمَاسَةِ فِي الْعُرُوضِ الْعَسْكَرِيَّةِ،
الَّتِي مَا فَتَّتْ مُجَدُّ زَهْوِ الْخِرَابِ عَلَى
الْيَابِسَةِ ..!!
بَاتَتْ مَغْمُومَةً مِنْ غَازِ الضَّغِينَةِ ..!!
وَلَا تَجَلُّبُ نِصْفَ نَصْرٍ ..!!
مَهْمَا أَمَسَتْ الرِّايَاتُ غَيْرَاءَ شَعْتَاءَ ..!!
بَيْنَمَا أَحْلَامُ النِّسَاءِ تَضْمَحَلُّ كَثِيرًا فِي
الْحُرُوبِ ..!!
لَأَنَّ الْبَنْدُوقِيَّةَ، تَكْذِبُ ..

الْأَنَاشِيدُ، وَمَعْرُوفَاتُ الْحَمَاسَةِ فِي الْعُرُوضِ
العَسْكَرِيَّةِ ..
الَّتِي مَا فَتَّتْ مُجَدُّ الْجُنُودَ ..!!
وَالْبُورَايِدِ ..
وَحُرُوبِ التِّيهِ ..
بَاتِ الْآنَ مَخْنُوقَةً تَحْتَ أَحْذِيَةِ الْعَابِرِينَ
!!..
وَمَا عَادَتْ تَشْغَلُ الْجُوعَى عَنْ جَحِيمِ
المُعَيْشِ ..!!
وَالْمُحَارِبُونَ - حُمْرَانَ الْعَيُونَ - الَّذِينَ
يَهْمُونَ إِلَى اسْتِرَاحَةٍ خَفِيفَةٍ،
وَقْتَ وَطَيْسِ الْحَرْبِ ..
سَوْفَ لَا تَشْجِيهِمْ صَلَاةٌ وَلَا تَرْتِيلٌ ..!!
وَلَنْ تُغْرِيبَهُمْ رَشْفَةَ قَهْوَةٍ أَوْ كَأْسَ ثَوْتٍ ..!!
لَكِنَّمَا مَا سَيَدُورُ فِي خُلْدِهِمْ ..
كَيْفَ يُقَطِّعُونَ بِالِ «سُونِكِي» بَنْدُوقِيَّاتِهِمْ ..،
كَمَا سَمِكَ الثُّونَةِ!!
لِيَخْفُونَهَا فِي صُرْرِ الشَّحَاذِينَ ..!!
أَوْ يَقْبَرُونَهَا فِي أَجْرَافِ سَحِيقِهِ ..
...، وَ لَرِمَا يُعْلِنُ جِنْرَالٌ مَا اسْتِرَاحَةَ حَرْبٍ
..، أَقْرَبَ إِلَى الْفُسْحَةِ الْمَدْرَسِيَّةِ ..، لَا غَيْرَ ..!!
فَقَطْ ..، لِيَتَذَكَّرَ الْقَتْلَى ..سِيْمَاءَ، وَأَسْمَاءَ
مَنْ تَرَكَوهُمْ أَحْيَاءَ ..،
عَلَى أَرْضٍ تَتَمَزَّقُ تَحْتَهُمْ ..، قُبَالَةَ أَفْقٍ
شَّحِيحٍ ..!!
...، وَلَا نِي فَطِنْتُ مُبَكَّرًا ..، بِأَنَّ إِلَهَ الْحَرْبِ ..

حين يُغَادِرْنَ فَمَ البندقيّةِ الأمِّ..، مِن بين
الثُّكناتِ، وقتَ لهيبِ المقتله..
يَتَمَخَّطِرْنَ بِدَلالِ، كالبَغِيّاتِ الصَّغِيرَاتِ..،
وَيَتَسَكَّعْنَ ما بين مفاصلِ الطُّرُقِ،
صوبَ ميادينِ الإعتصاماتِ ،
حتى أَسْمُوهُنَّ...-: قحابِ
حُرُوبِ
الشوارع...!!!

وما زِلْتُ أَتَذَكِّرُ إحداهُنَّ، عصرَ «جُمعةِ
الكرامة»

إذِ ببدلةٍ من «جَرِيْلَةٍ» و «بُلُوْرَةٍ»

نحاسيةِ اللون..!!!

مَرَقَتْ مُتَوَفِّرَةً في لحظةٍ خاطفةٍ..

كأنها على موعدٍ آبقٍ...!!!

وما أن أَحْمَرَّتْ بَدَلْتُهَا..

إِنْقَضَتْ كالدُّبَّةِ!!

وَعَمَسَتْ جمرتها..، في قلبِ وردةٍ صاحبِ
القميصِ البنفسجي

الشابِ الذي كان يسعى إلى الحُرِّيَةِ ..،

مع صحابهٍ في طرفِ « الزُّبيري »

تِلْكَ هي خسةُ الرِصاصةِ...!!

تَلْبَسُ لموعِدِها الأَبْقَى..

بَدَلَةٌ تغدو حمراء..، وبعد عشرِ يارداً

تننقي أَسْلَ الشُّبانِ..!

ليكونَ فريستها اللدود...!!

... وهكذا تُبْرِصُها لحظةً انفلاتها الأولى..

كأنها هي كذلكِ تنتزعُ حُرِّيَّتَها...!!

لِتَخْتالَ في طَيْرانِ حُرٍّ...!!

وتكونُ هي نفسها الرِصاصةُ..

الابنةُ التي لم تخرج يوماً، مُصادفةً عن

مهما أَقْسَمَتْ على بَدَلَةِ الغَيْبِ !!..
وزعمتُ بأنِ بها قلباً..، يَتَنَهَّدُ..،
كما قلوبُ الأمهاتِ، وقتَ غَيْبَةِ الأبناء...!!،
أو عند سَماعِهنَّ وقيصِ الجرحى، وهو
يَشْقَى صَدَرَ اللَّيْلِ، كالسُّكَّينِ...!!
ثم تكذبُ، إذا تَدَرَّعَتْ بأنِ شِغافِها مَمُورُ
بها رِفَّةُ الأُنثى..

أو أنها تُشْبِهُ، شجى الزوجاتِ الصَّغِيرَاتِ
المُحْتايَاتِ..، اللَّاتِي يَسْهَدَنَّ في إنتظارِ طَرْقَةِ
خَفِيْفَةٍ من الأزواجِ على الأبوابِ!!

كذلكِ تَعْدُرُ..، وهي تتقمَّمُ حواسِ
البَسْرِي...!!!

لكنها حينَ تَتَنَشَّقُ الفِلْفِلِ..، لا تَعطُسُ...!!

وإنِ أرادتُ أن تَعْبُرَ إلى ضَفَةِ أُخْرَى تخطو

بينَ ظلالِ القتلِ كما الطاووس...!!

ولا تُبالِي بالخطايا...!!

وإذا مَضَتْ في غَيْبِها...!!

لا تَطْلُبُ الغُفْرانَ، حتى وهي في آخِرَةِ
العُمر...!!!

البندقيّةُ..، تُوعِلُ في الكِتْمانِ...!!

ولا تُبوحُ بمأربِها...!!

وفُتُونِ فَتِكِها...!!

البندقيّةُ..

لقِيْطَةُ مُومِساتِ اللَّيْلِ الكَثِيراتِ...!!

ورُبَّما يَعُودُ أصلُها في الأساطير..،

إلى نُظْفَةِ سِوداءِ تُدعى «أُمِّ السَّبَقِيقِ» !!

وهي أختُ إبليسِ من الرِضاةِ..

وأشقى الشَّقِيَّاتِ في سُلالةِ النارِ المَعْدِنيّةِ،

والمنجنيق...!!

بينما بناؤها الرِصاصاتُ السافلاتُ..،

طاعة أمها البندقيه..!!

البندقيه امرأة لعوب..!!

لها ابنة لقيطة تُدعى الـ «سُونِي»..!!

لا تَهْتُ بِصَلَةِ إِلَى أُبُوَّةٍ بِيضَاءِ..!!

لأن آباءها: ذرينة جنالات..!!

أولئك.. الذين لا شيء فيهم، منا..!!

ولا شيء منهم، فينا..!!

بينما بندقياتهم ..، يوم يتفاعدن!!، بعد

سِنِّي سَقَاءٍ، وَشَقَاوَةَ..!!

لا يَتَذَكَّرْنَ كَمَ كُنَّ يَحْصَدْنَ مِنْ أَنْفَاسٍ..!!

... فيما الـ « دُمْدُم » حين يصل إلى شيوخوته

يذهبُ بِهِ الْمُحَارِبُونَ إِلَى دَارَتِهِ الْهَلَاكِ..!!،

ليقضي أيامه الأخيرة..، في مقبرة،

تنوءُ بِحَدِيدِ عَابِسٍ ، أَوْ عَاجِزٍ..!!،

بعد أن كان يوماً ذلك المُسْتَبَدَّ..!!

فيا أبانا في الأعالي وَحَدَكِ - لا غير - يَعْلَمُ..

أن أيام سلوانا، أقل من عمر الحروب..!!،

والمُنَافِي ، أَكْثَرُ مِنْ مَوَاقِدِ الْقُرُوبِينَ ،

في بلداتنا !!!

... ولأني دائماً ما كُنْتُ أَظُنُّ..

أن من أنشأ البندقيه..

هو من أيقظ أظلاف الماموث..!!

وزادها ولعاً في النهش..!!

ومن أنشأ البارود..

هو من فرخ الكبريت

وطوّح بِرِزَالِهِ لِلضَّوَارِي..!!

حتى تناسلت من جرابه..

كل هذه الظلمة العشومه..!!!

إذن..، ليس من حق البندقيات، أن تدعو

ألهتها مديد حياة..

ومن حقي أن أمدد بعمر جناء حقلي..،

وجدائل من قدسن عيني العسليتين..!!

... على الرُغم من درايّتي ..، أن من عادة

البندقيه..

إذا كبرت عَجِينَةُ الْبَارُودِ فِي حِنَجَرَتِهَا..،

فإنها تُشَبُّهُ « لَقْمَةَ الْخَانُوقِ » !!

وإذا تَجَشَّأَتْ، فليست سوى من شَبَعَةِ

الْفَتَكِ..!!!

ورصاصاتها السافلات، حينما يتكعن من

بَطْنِ مَاسُورَتِهَا..

لا يسألن

عن اسم الضحية..!!

وهل فمه..، سوف يُغَالِزُهُ الْوَرْدُ..، من ،

بعد..!!!؟

بينما البندقيه الأمُ البغيضة..،

لا تَوَدُّ أَنْ تَحْلَمَ بِأَمْنِيَّةٍ..، كي لا يذهب بها

الْحَظُّ..

نحو ليل أدرد..!!

البندقيات يحردن..،

متى ما أحسنن..،

بأن جنوداً خائفين..، أمسوا يُعَمَّرُونَ

بُطُونَهَا بِرِصَاصِ « فِشْنَجِ » !!

خلال ليلة الحرب الجموحه تلك!

البندقيه..، تُسْفِكُ دَمَ الْآدَمِيَّةِ..!!،

ودمّ الفضاء، والمياه الآمنة ..!!

أينما تكون ..!

وكيفما تشاء..!!

بينما إبرتها..!!

تسعى بالكائنات نحو الفجيعة..!!

لأنها ليست كما شوكة «الإسطراب»..!

ترنو إلى النجاة..!!

ووالقيود!!
وهي كما يَقْفُهُ سَادَةُ الشِّمَالِ - أبهى مِن
الشَّمْسِ...!!
...، وأنا أَعْلَمُ أن إذا ابْتَرَدَ الحُبْرُ، والشُّوفَانُ
تَشَقَّقَ مِن بِيَّاسِهِ...!!
فإنَّ البنادقَ لَن تَبْرُدُ...!!
ورصاصها سوف لَن تُصَبِّ بِضَرْبَةٍ مِن
صَقْعَةٍ صَحْرَاءِ..
... لكننا الخائنون، الذين إذا احسوا بِرَعْدَةٍ
خَفِيفَةٍ، مِن شِتَاءٍ يَخُونُهُمْ!!، كما خَانَ
(المخول .. والرايخ)
سَيَعَجِرُونَ فِي حَشْرِ أَرْدَانِهِمْ...!!، خلال حربٍ
عَجُولَةٍ...!!
لأنَّهُم يَدْرِكُونَ، أن البندقيةَ، بعد معاركها
الأخيرة..
عادةً ما تصحو فَجْرًا، لتتوضأَ مما، إكْتَسَبَتْهُ
مِن دَمِ ابْنِ آدَمَ..، ومن دَمِ المَاعِزِ، والطَّيْرِ...!!
نُمَّ تَقْرَأُ أَدْعِيَةً فِي الهلاك...!!
وتدعو لإله الحرب، أن يُبَارِكَ لها قَتْلَها...!!
ويُخَفِّفَ خُرَافَةَ الخوفِ مِنها لَدَى،
الكائنات...!!
وفي إثرِ كُلِّ مُنَازَلَةٍ دَامِيَةٍ.. لها..
تعودُ إلى بَيْتِها شامخةً، وتَصْعَدُ إلى رَفْها،
الحَشْبِيِّ
لتنامَ واقفةً.. راضيةً، مَرْضِيَةً...!!، كالخيل...!!
.. وتُصَلِّي،
كما حَفَّارِ القُبُورِ، يُصَلِّي، حتى يُكْرِمَهُ اللهُ
كُلَّ يَوْمٍ .. بالجنازات...!!

ويُدرِكُ الخائنونَ..
أنَّ البندقيةَ..،
كما حَفَّارِ القُبُورِ...!!

...، ولكم كُنْتُ أَمْنَى أن تَبْرُغَ مِن وَسَطِ
عُنُقِ البندقيةِ،
« تَفاحَةٌ آدم »..
لكي أَشُقُّ فِي أوداجِها شَبَابَ إبليس...!!
ليس لأنَّ لُوحِي الإِلهِيِّ..،
لا يَتَقَلُّ بِالخَطايا الخَفِيفَةَ..،
بل لأنِّي تَدَكَّرْتُ الجُنُودَ الذين بُعِدَ
عُودَاتِهِم مِن مواسِمِ الحربِ..، يَخْجَلُونَ..،
ساعةً يَسامِرُونَ نساءَهُم..
عن ما أَضْمَرْتَهُ لَهُمُ، البندقياتُ مِن حَيْرَةٍ،
وحِيلَةٍ...!!
حينَ تَخَيَّلْتُ، أن بِها وَجَعُ الرَأْسِ، وضريبِ
الأطرافِ.
لكنها لم تكن رَاغِبَةً فِي حَبَّةِ «أَسِيرِينَ»...!!
... كما تَدَكَّرْتُ، ما كان يَدْفَعُ الجُنُودَ إلى
الضُّحكِ،
بُعِيدَ عُودَاتِهِم مِن الحربِ،
وَهُم يَحْكُونَ لِآباءِهِم عن ذلكِ الجِزْأِ
الذي عَجَزَ مِن تَفْسِيرِ لُعبَةٍ « العَمِيضَانِ »
ومَهزَلَةِ العرشِ!!
وظَنُّوهُ رَجَعَ إلى القَصْرِ، غاضباً
لكنهُ عادَ إلى نُكْتَتِهِ، مُتَقَلِّلاً بالنياشين...!!
وخرَجَ إلى الساحاتِ، يَسُبُّ عيالَ اللهُ
حتى آمَنْتُ..، بأنَّ «موديس» أَثْنَى
السَّعدانِ...!!
أَطْهَرُ مِن مَنديْلِ يَدِ فِي جَيْبِ جِزْأِ
دَيوث...!!
يُقامِرُ بالدمِ، وبالأرضِ.. والعرضِ...!!
... عندئذٍ.. عاتبْتُ، أو كَلَّمْتُ نَفْسِي: -
هل أَسْتوردُ أَصدقاءَ...!!?
كما تَسْتوردُ دولتي المَهيبَةَ...!!، المعادِنَ،
والأَمَنَ، والبرْتقالَ، والشَّكَّ، والفِئَتَ الباهِظَةَ،

... القلبُ الذي شَبَّ على وَلَعٍ بالحياة...!!،
وهو القلبُ ذاتهُ
الذي عاشَ في هَلَعٍ..
مِن سَطْوَةِ الصلصال...!!

الرصاصاتُ، في عيونِ البندقيات...
زينَةُ الموتِ، في الدنيا...!!
وزَيْفُ الغالبِ، على المَغلوب...!!
لكنَّ هَدْيِلَ زغاريدِ الأمهاتِ..
يدومُ عَمراً طَوِلاً، مِن صَريرِ الرصاص...!!،
بينما أزيزُ الداناتِ، وصفيرُ الصَّراصير...!!،
شَقيقانِ...!!،
مثلما البندقيَّةُ توأمُ البُهتان...!!
وقد يصيرُ في عُرْفِ الجنود...
أَنْ صَوَّتَ الرصاصَةُ يُشْبِهُ صَوْتَ
العندليب...!!!
لكنَّها هي نفسُ الرصاصَةِ، بَعظَمِها،
وَشَحَمِها.
لحظةٌ بُلُوغِها أقصى مِليمتٍ في الأفاصي..
حينما لا تنالُ ما مَتَّتَهُ..
تُوغَلُ في وحشَتِها...!!!
وإذا بَلَغَتِ الجَبينَ، والأعناق...
فإنَّه في الحال..
يَضِيءُ بَدَنُ الأرض...!!!

.....

(*) اديب وصحفي

عدن - اليمن

بدايات عام ٢٠٢١م

في الذكرى العاشرة على مذبحة الكرامة في ساحة التغيير في

العاصمة صنعاء مارس ٢٠١١

كِلَاهُمَا لا يَشِيع...!!!
لكنَّ، مالم يَدْرِكُهُ الخائنون...!!
أَنَّ البندقيَّةَ لا تَلِدُ مِن أحشائها.. نايأ...!!،
ولا تَصْعَدُ مِن حَنَجَرِهَا مَواويل...!!،
أو يَغْمُرُ قَلْبَها شَجَنٌ...!!،
حتى تَصْدَحَ بالأغاني...!!
بينما قَصَبُ السُّكَّرِ، يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقَطَّرَ مِن
قَمِهِ دَنَدَنَاتٍ أَلْدُ مِنَ الشَّهَد...!!
مِثلما يَجُوزُ للفراشة أَنْ تَرشَ مِن ريشِها
الرَّهيف.. أحلى مَطَر...!!
كما لم يَدْرِكُهُ.. الخائنون.. أَنَّهُ كَلِمَا أَوْعَلَ
الجِرْزَلُ في الخَطِيئَةِ..
تمادَّتِ البندقيَّةُ في عنادِها...!!
وَأَنَّ الرصاصَةَ.. أيقونَتُهُ...!!
لكنها، مُنذُ الثانيةِ الأولى، لِشَهَقِها الأخيرِ...!!،
حتى أقصى درجاتِ حُمرةِ جَمْرِها..
وبُرغمِ كُلِّ ضراوةِ بَطشِها الوحشي..
وعطشِ بارودِها المرِيع...!!
وكُلِّ صِفاتِ التَّوحِشِ فيها...!!
تساوي صِفرًا ميكروسكوبيًّا
أمامَ جَبَرَتِ اللُّوعَةِ..
واللَّهْفَةِ البِكرِ المملوءَةِ بِقَزَّةِ المَجذُوب...!!
واللظى الذي يَسري كالديبِ في الروحِ
العاشقِ...!!
اللظى العَذْبُ...!!!

الرصاصَةُ..، ليس بها دَمٌ رَحمةُ
وتستطيعُ الوصولَ حتى آخرِ شُرْفَةٍ بين
نوافذِ القلب...!!

(تحدي)

وضاح حريري (*)

سأترك مصري للحرب فقد تقرر عني كيف سأعيش
 سأترك مساحة خالية من موافقي السياسية ليعبث فيها قادة الصراع
 سأحاصرهم عن بعد بأزمات لم يستطيعوا حلها إلى الآن
 ولن أدع لهم فرصة ليأكلوا جلدي فكروشههم ممتلئة بينما ماتزال
 جماجمهم خاوية إلا من أزيز الرصاصة التي ستوصلهم إلى سدة الحكم
 كلما حلموا بمزيد من الدماء
 الحرب لعبة مفهومة لدي لأني أدرك منها شيئاً ما له اطلالة بريق في
 نفسي

أما هؤلاء فهم لا يخوضون حروبهم بادراك يكفيهم للنصر، بل برهانات
 ليس لهم منها سوى جماجمهم المشبعة بالموت فقط.

.....

(*) وضاح اليمن خالد حريري

مارس ٢٠٢٥

« برق عدني »

سمير محمد (*)

أو رام حُلماً بها ما اعتدَّ بالوسنِ
تجمد الدهرُ في أيامِ محنته
فلا يعدُّ على الأحداثِ بالزمنِ
ولا يمرُّ على وقتٍ فيحسبهُ
أحنى عليه زمانٌ ضاربُ المِحنِ
يغشى الهمومَ إذا ما اهتجَّ عازمهُ
فصارَ باللومِ مثلُ العاجِزِ اليقنِ
غدا صحَّيتها تُصمى جوائفَه
بالوقتِ من كثرةِ التأنيبِ والظنِ
لكنه .. كتمَّ الآلامَ مُستبراً
- عمَّن يُحيطونهُ - في ناصعِ الرُدنِ
كم حدتتهُ وساويسُ مهلكه
فيحزمُ الأمر - لولا الشوقُ - ثمَّ يني
لكنما كلُّ مشتاقٍ بغربته
يأوي إلى الصبرِ مثلُ الطيرِ للوكنِ

.....

(*) شاعر يمني

أشجاهُ برقِ سماءٍ من ذرى عدنٍ
حتى رأى خُلُباً ما كانَ بالهتنِ
كم سارَ في ومضه يرجو تجسُّدها
ألقى سراباً بما في النفسِ من شجنِ
كمشهدٍ سيمائيٍ تخيلها
وشى مكنونه الأذنَى إلى العَلنِ
كانت على نعمةِ الناياتِ همستها
وَ خامٌ لمستها كالسندسِ اللدنِ
و في مشاعرها أنثى مُعتقةُ
كأنها من عطاءِ الحبِّ كالوطنِ
ما استوحشَ القطرُ إلا من تجديبه
أعياءه من غلظةِ الأعصابِ و الثفنِ
لم ينسَ في جدبه أنواء لهفته
كانت تسحُّ بها كالعارضِ الدجنِ
في قلبه بعضُ آثارٍ لقصته
تُحييه كالطلِّ في مُخضرةِ الدمنِ
إن أمَّ طيفاً تمادى في تشوقه

أغنية المطر

د.عبد الحكيم الفقيه (*)

مطر وفي عينيك أمواج
وفي صدري الرعود،
سحائب تبكي
وقافية المدينة لا ترن
وفي المدى برق وكركرة القرى،
مسكوبة القطرات أمزان الأصيل
السقف أبيض والكلامُ
وضحكة الأطفال من خلف النوافذ
والزرور تعانق الريح الكثيفة والغيوم
ووردة الأوقات عامرة الرحيق
هو الأسى
ما أشجن المطر الطري
وما ألد الدمع
حتى العشب يرقص في المقابر والطريق
أصون ذاكرتي ودفتر نغمتي
وأبوح بالآه الغزيرة
والسما ترمم الفجوات في قلب التراب
حببتي شجر وأحلامي غصون
مطر وأغنيتي شذى مرجي وسوسنتي حنين
ناوليني يا فتاة الطيف أمكنة تبوح
فهاهنا شوق
وأزمنة تفوح
العطر تحت الغيم منكسر
وفي قلبي جروح
داخت الأثلام
وانهمرت على وقتي الشجون
ماذا ستفعل بعد هذا الغيم؟
هل تحمي السنابل؟
هل تفكر بالتجول في الحقول

العسكر البلدي قد يأتون
والينبوع صار له جفون
قلق عنيف
والمدى المملوء بالأوجاع متكأ على جرح الندى
هذا زمان الغيم
أزمنتني التي خرج المكان لكي يدور
وكي تمور
وفي السنا بلل
وميقاتي تسيجه الظنون
هوادجي ريح
وصرصرتي جنون
إنه مطر وفي قلب الحجارة رقة
والبرق أقواس ونون
هي السنون تسيير منهكة لكي نقوى وترهقنا
السنون
مطر وصافرة الرياح وسطح منزلنا وأردية
الجبال
هو ابيضاض والسما تداخلت بالأرض
والفلق الكبير مرشرش
والطير تهرب
والبيوت تغيب في طقس كأن بها دلال أو جنون
مر قربي البرق
خبأت البياض
فتحت لي باب الخيال
وعدت بي مني وغلفني السكون
مطر وأغنيتي حنين واشتياق
وابل حزني ومزني والفراق
أنا الذي يجري على طرق الجبال
وفي يدي غيمي وفي روحي انطلاق

أكونني والسالكون على دمي مروا فرادى أو
جماعات
وعرجوني أتون
جمرتي الأولى كقلبي
والسواقي تعزف المعنى
وفي صخري عيون
مطر ومزrab الغروب كعين عاشقة
وأشتات السحاب كبلدي
والشرق يومض في التلال كبارق
والحب في قلبي حصون
مطر عفيف القلب أنقى كالندى
وعلى الشعاب، على الرصيف، على الحجارة
والسطوح
الأرض كشكول وذاكرة السماء
تخط درس الخصب في فصل النماء
الظل مبتل الجهات ولم يزل
والماء مبتهج حرون
مطر ويعبر في أزقة قريتي
ويمزح الشباك يدخل غرفتي
ويلوح فوق السطح يغسل رايتي
والناس ضاحكة
ويبدو الطاعنون
درداء أسنان الكبار ويضحكون من القلوب
يرددون نكاتهم
والماء يرحم والعيون
مطر لذيد القصف مغسول الرياح
تغربلت في العصر قبعة السماء
وعاد دمع الناس أمطارا
وبللت الصخور
تخور أردية الوجوم
وتكتوي بنشيجها النايات والسحر المخبأ في
الجداول والخير
السيل أغبر من جلود الزارعين
ومن وعود الحكم والمذيع
والقلق الدفين يصون متجه الدقائق

والرعود تنهدات
أنبتت في كل صدر غصة
والضاحكون تأوهوا
والسالكون تكمموا
والصمت تنطقه القرون
مطر وطفل خائف لو أن سقف البيت يسقط
أو يزيد الرعد في الرعب الشديد
وطفلة تبكي على كشكولها
المطمور في الماء الذي اخترق الجدار
وجدة تهذي وتسعل من جديد
موطن ينهار
جدران تخون
الماء قلب الماء أحيانا أشد من الحديد
وفي السماء يقرفص الدمع الهتون
مطر ويكيني ارتجافي
هل يعود الفائتون
الفائتون غياهب
والأرض تفعمها السجون
مطر وأكواخ الجباع حزينة
والشارع الموبوء بالأنات مكتظ الركام
كأنه سيل تُحملة المدينة بالغبار
وما اشتراه الأغنياء
الشمس غائبة
ويرقبها المدى والراجفون
مطر يعيد إلى الرصيف رصيفه
ويبلل الجدران والصور القميئة
هل يولي الزائفون؟
مطر وباقات الورود ضحوة
والزهر يرقص والشذى
والطلح والسدر المبلل
والذرى
والزيفون

.....
(*) أديب وأكاديمي

«حين أسقط ظلي جثة هامدة»

عادل العامري (*)

ليسقط
مضرجا»
بدمي
وحده الضوء من يوجد الظلال
اطفوا أنوار هذه المدينة المكتظة بالأشباح
الظلال
أنا أكره الظل
حتى ظلي أكرهه أيضا»
أكرهه
أكرهه حتى الموت
ربما ستسمعون دوي طلق ناري هنا
سأتخلص من ظلي وإلى الأبد
سأكون بلا ظل
حين أسقطُ ظلي جثة هامدة
في عتمة هذه المدينة التي دون جدوى
تنتظر
انثاق
ضوء النهار
بوووووم
.....
عادل العامري، اليمن، ٢٠٢٠م

أعدو يعدو؟
أقف يقف!
اشتط غضبا»
من هذا الظل ال....
أين كان ظلي
غائبا»
حين كان الضوء أمامي؟!
كلما ابتعدت عن الضوء قليلا «بتعملق ظلي
أكثر
جاهدا «أحاول أن أصرعه
أن أسبقه
ولو بخطوة واحدة
أن أقزّمه
كما كان سابقا»
إنه يقاسمني حركاتي
إشاراتي
وكل هيكلي الجسدي
يقاسمني حتى جهدي والتعب
صعب أن أسقط ظلي هذا اللعين
مالم أصوب رصاصة من فوهة مسدسي وإلى
رأسي مباشرة

«الفنان محمد سلطان وقراءة الهجرة في الأغنية اليمنية»

عبدالباري طاهر(*)



المؤلف لفريق الأثار المتبادلة للهجرة اليمنية، ومن ثم طوّر مباحثه إلى كتاب صدر عن مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر يقع الكتاب في ٢٤٧ صفحة مكون من الإهداء، وسؤال: لماذا الهجرة والاعتراب؟ وتسمية الاعتراب إشكالية، ودلالاتها مختلفة، ولكن المؤلف توخّى الاصطلاح المتعارف عليه يمينًا، كما تصدر الفصول توطئة مهمة. إضافة إلى ثلاثة فصول تضم عشرات العناوين الفرعية، ثم المراجع والواقع إن الهجرة، وغربة اليمني قديمة قدم التاريخ اليمني، وسرديتها -رغم واقعيّتها- ترتدي في مراحل معينة صبغة الأسطورة، والموسوعة الصادرة عن الأثار المتبادلة للهجرة اليمنية تشتمل على أبحاث

صدر للفنان المبدع والباحث المُجدّد محمد سلطان اليوسفي كتاب مهم تحت عنوان «الهجرة والاعتراب في الغناء اليمني» وهو بحث تقدّم به الباحث في الأساس لفريق الأثار المتبادلة للهجرة اليمنية؛ وهو المشروع الوطني الذي دعا إليه وتبناه رجل الأعمال الأستاذ الفقيه علوان الشيباني، رئيس مجلس العالمية

الفنان محمد سلطان عازف عود، ومثقف متعدد المواهب والطاقات؛ فهو شاعر، وناقد، وباحث يواصل حاليًا دراسته العليا في المعهد العالي للنقد الفني وأكاديمية الفنون بالقاهرة كما صدر له ديوانان، هما: «صمت الأضواء»، و«قبضة من أثر الحرب»، كما أعدّ وحرر كتاب «أغنيات الشمس وأبجديات الوطن»

محمد سلطان ناشط وحضوره الأدبي والفني والثقافي مائز فقدّم العديد من الندوات والمحاضرات في اليمن، وساهم بالكتابة في العديد من المجلات والصحف، وقد خصّ الباحث بالإهداء للكاتب والأديب عبد الرحمن بجاش، وإلى أولئك الذين صاغوا من شجن الغربة وحنينها أغاني خالدة: شعراء، وملحنون، ومطربون.

الكتاب «الهجرة والاعتراب في الغناء اليمني» كما ذكرنا آنفاً كان في البدء بحثًا تقدم به

قصة كتابتها بحسب رواية الشاعر الكبير مطهر الإرياني، وأغنية أحمد صالح الأبرش: «ألا شدوا الجمال ما عاد ناش جمال» لم تعد الجمال وسيلة النقل السائدة أو الوحيدة، ولكنها تبقى في الذائقة، وتظل كذلك لارتباطها بالآرث الإنساني وبالوجدان. ويورد الأغاني المتعلقة بوسائل النقل المختلفة «يا طائفة طيري على بندر عدن». ويورد الأغاني الأكثر حداثة في هذا الباب كأغاني الدكتور سلطان الصريمي، ويسلم بن علي، والشاعر الكبير حسين المحضار، وأغاني المبدع أيوب طارش، والفنان طه فارغ، وعبد الرب إدريس، والأستاذ والشاعر الكبير محمود الحاج في «لا تسافر»، و«مركب الحب»، اللتين غناهما الفنان الكبير أحمد فتحي ويأتي على تناول أغاني الشاعرين الكبيرين: عبد الله عبد الوهاب الفضول، ومحمد عبد الباري الفتيح، بالإضافة إلى أحمد يوسف الزبيدي، وأحمد علي مانع الجنيد، والثلاثي الكوكباني، والحبيشي، والفنانة منى علي. ويتناول أغنية «دار الفلك دار»، لحسين المحضار، وغناء شيخ الفنانين اليمنيين محمد مرشد ناجي في «الفصل الثاني» يتناول الحنين إلى الوطن، فيدرس الأغنيات التي جاءت على لسان المغترب اليمني في الغربة، ومعاناته، وحنينه للعودة لوطنه؛ مورداً أغنية «عد إليها عود»، للمرشدي، و«غربة عذاب»، للشاعر عبده إبراهيم الصبري، و«كيف الحال يا مغترب؟»، للفنان الكبير فيصل علوي. ويورد الكثير من الأغاني المكرسة لمعاناة المغترب وحنينه للعودة: أغنية أيوب طارش

ودراسات قيمة عن الهجرة في اليمن، وعبر المراحل التاريخية المختلفة يتناول «الفصل الأول» من الكتاب أغاني الوداع والسفر. ويدرس الباحث في هذا الفصل معاناة اليمني المهاجر، وحنينه إلى الديار، وشوقه للأهل والأحبة؛ مشيراً إلى تفنن الشعراء في تصوير تلك المعاناة منذ مغادرة المهاجر اليمني داره، والأهل يلوحون له بالسلام مودعين يدرس في هذا الفصل ثماني عشرة أغنية، يدونها ويدرسها بحسب فني رفيع، ويرى أن هذه الأغاني وثقت بدقة متناهية تفاصيل السفر، وظروفه، ولحظات الوداع، ووسائل النقل المتاحة حينها، وقد انعكست في الأشعار الميزة الرائعة أن الباحث يدرس الأغنية في عموم اليمن، والمراحل المختلفة لغنائها، ولا يكتفي الباحث بقراءة الأغنية، بل يتناول الفنان، والجوانب المهمة من حياته، ودوره الفني، والعديد من أغانيه، والمميزات التي يتمتع بها تتسم قراءة الفنان محمد سلطان بحسن الاختيار للأغاني المدروسة، فيدرس في الفصل الأول أغنية يحيى عمر «يا مركب الهند»، وهي أشهر أغانيه، كما يتناول معلقة الغربة «الباله»، للشاعر الكبير مطهر علي الإرياني يقرأ وسائل النقل: الجمال، والخيول، والسفن، والبواخر، والسيارات، والطائرات كما يدرس المحججات؛ طرق الحج القديمة. ويدرس شيئاً من أقاصيص الأغاني، ويقف طويلاً إزاء «الباله» التي هي نشيد الإنسان اليمني لليمنيين رجالاً ونساءً، والأروع سرد

والعزي محمد دحوة، ومحمد علي ميسري، والشاعر الكبير حداد بن حسن الكاف، وآخرين كثر. ويكرّس «الفصل الثالث» للمرأة، وأغاني الاغتراب اشتياق دائم، وحنين لا ينتهي تحتل الأغنية مكانة رفيعة في حياة الإنسان اليمني: امرأة، ورجل. وكان اليوسفي شديد التوفيق في اختيار أغنية الهجرة؛ لأنها قصة أساسية في حضارة الإنسان اليمني، والبوابة الكبرى لنشأة الحضارة الحديثة، والتمدن، والتحديث، والثورة، ونشأة الحركة الوطنية، وبروز دور الحضارم في جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا، وبناء العربية السعودية.

الأغنية كانت الأهم والأسبق في توحيد اللهجات والمزاج اليمني، والتأسيس لبروز الهوية الوطنية، وغرس القيم والمثل العليا، وحب الحياة والناس والوطن، والحث على الحب والعمل والبناء؛ بناء الحياة والإنسان وإذا كانت الأغنية التعبير المكثف عن قيم الحب والحرية والحياة والسردية الكبرى في حياة اليمني المهاجر عبر التاريخ؛ فإن المرأة والأرض هما الضحية

فالمرأة، التي يغيب عنها زوجها أو أبوها أو أخوها، وتتحمل مسؤولية نفسها وأسرته، وتواجه أعباء ومشاق الحياة في قرى شديدة القسوة والشقاء والبؤس، تكون الضحية الأولى للهجرة

أما أغاني المرأة اليمنية الريفية وعنهما، فهي في قلب أغاني الهجرة، وبابها واسع، ولها قراءة أخرى.

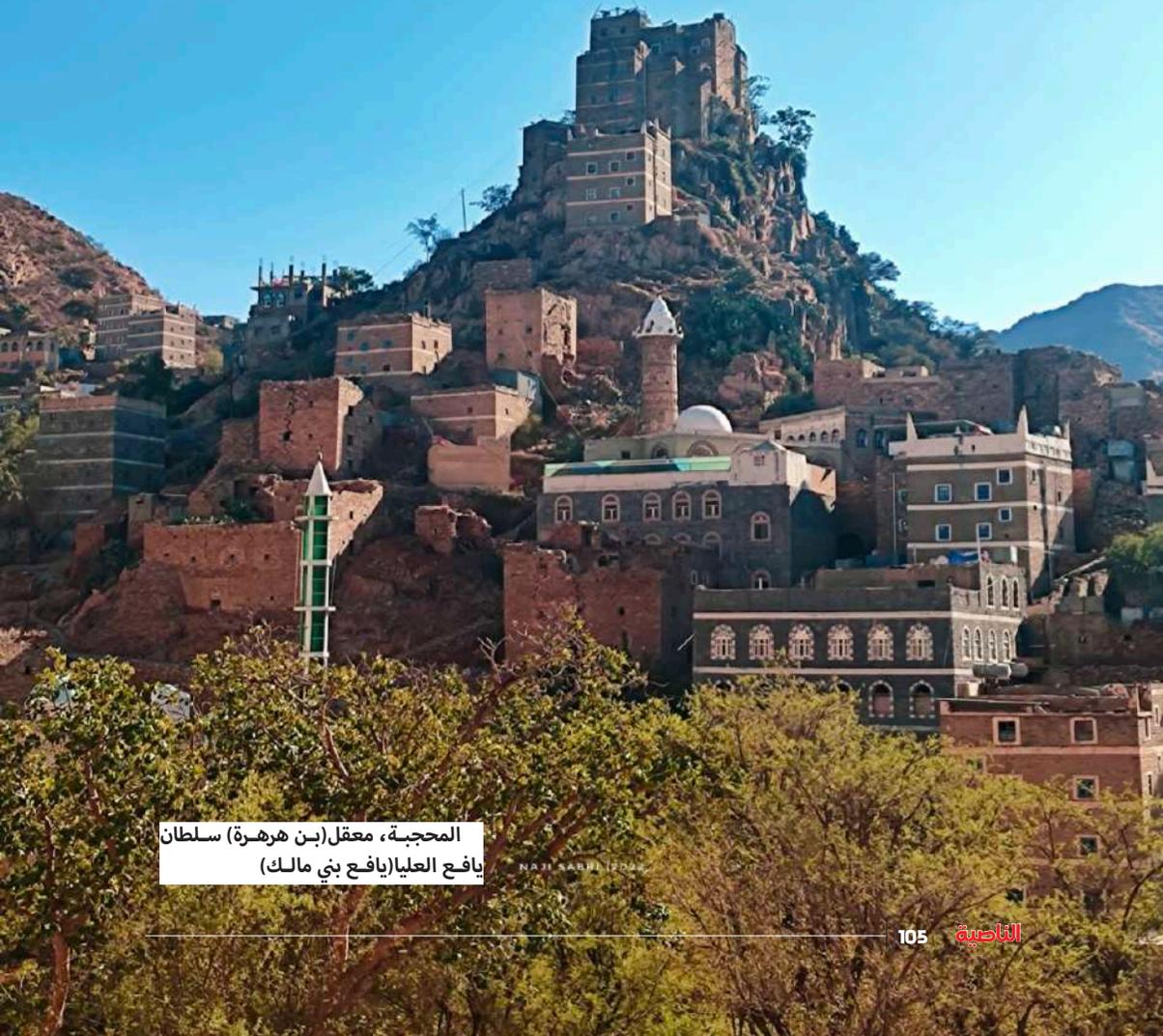
.....

(*) صحفي وكاتب، - نقيب الصحفيين الأسبق.

«يا غريب الوطن»، كلمات أحمد علي مانع الجنيد، و«لهفة الغريب»، لمطهر الإرياني، و«يا طير يا رمادي»، للشاعر الكبير سعيد الشيباني، وأغنية «أخي المهاجر»، للشاعر والفنان القدير زيد حمود عيسى، وأغاني الشاعر الدكتور سعيد الشيباني لها حضور كبير وتأثير عميق في الدعوة للثورة، والتبشير بها، ودعوة المغترب اليمني للعودة، وكذلك بعض قصائد الأستاذ عبد العزيز نصر، والأستاذ سالم أحمد السبع «أخي المهاجر» ويعود الباحث مجددًا لقراءة «البالة»، وقصة تسجيلها في إذاعة تعز، والكورس إلى جانب الفنان علي السمّة. ويفرد «للباله» مساحة أوسع من أي أغنية كملحمة إبداعية، وشعرية حمينية. يدرس عميقًا قصائد الشاعر الحميني القاضي العلامة علي بن محمد العنسي وديوانه «وادي الدور»، آتيًا على إبداعاته: «وامغرد بوادي الدور»، و«يا أحبة ربا صنعاء اليمن»، والتي غناها عبد الباسط عبيسي. ويتناول أغنية «غريبان وكأنهما البلد»، بصوت عطروش، ويربط علاقة المغترب بالأرض، وأثر غيابه عليها كما في قصيدة محمد عبد الباري الفتوح، وغناء عبد الباسط «لاين شتسافر واعندليب». ويدون العديد من الأغاني للشعراء: سعيد الشيباني، والفنان الماهر محمد محسن عطروش، والفنان الكامل الشاعر والمغني والعاذف محمد سعد عبد الله، والشاعر أحمد سالم البيض، ومحمد أبو نصار، والمحضر، والفنان المتعدد المواهب صاحب الصوت فائق القدرة أبو بكر سالم بلفقيه،

يافع ارضاً وإنساناً

د.سالم علوي الحنشي (*)



المحبية، معقل (بن هريرة) سلطان
يافع العليا (يافع بني مالك)

تقديم:

مهرجان سنوي للتراث يقترن بعيد الأضحى المبارك، يحرص أهل يافع فيه على إظهار الإرث اليافعي القديم المادي والمعنوي وعرضه، وما يتميزون به خصوصيات سواء في الملابس أو المأكول والفن بدرجة أساسية، وسأختم هذه الدراسة بتناول سريع وموجز للعلاقة المتبادلة بين يافع وحضرموت

نسبة يافع:

تنسب يافع إلى "يافع بن قاول بن زيد بن ناعثة بن شَرْحَبِيل بن الحارث بن زيد بن يريم ذي رُعَيْن الأكبر بن سَهْل بن زيد الجمهور بن قَيْس بن مُعاوية بن جُشَم بن عبد شمس بن وائل بن العَوْث بن حَيْدَان بن قَطَن بن عُرَيْب بن زُهَيْر بن أَيْمَن بن الهُمَيْسَع بن حِمَيْر" وقد عُرفت يافع باسم (سَرُو حِمَيْر) تمييزاً لها عن (سَرُو مَدْحَج) المحادة لها من الشرق والشمال

الموقع والحدود المكانية لبلاد يافع:

تقع بلاد يافع شمال شرق العاصمة عدن بين دائرتي عرض 13، 14 درجة شمالاً، وبين دائرتي طول 45، 46 درجة شرقاً يحد بلاد يافع من الشمال محافظة البيضاء، ومن الجنوب ساحل البحر العربي المعروف بساحل أبين وبلاد أهل فضل في ساحل أبين، وأطراف لحج والحواشب، ومن الشرق مديرية لودر ومكيراس (بلاد

هذه دراسة خاصة في بلاد يافع بدرجة أساسية، الموجودة ضمن المنطقة الجغرافية في جنوب غرب الجزيرة العربية، ولها إطلالة على ساحل بحر العرب، هذه البلاد التي جمع مسمهاها بين الأرض والإنسان، فحين يطلق مسمى المكان يافع أو بلاد يافع يتبادر إلى الذهن ذلك الجزء المرتفع من هذه الأرض التي معظمها جبال متلاصقة ببعضها بعض، وحين يطلق هذا المسمى على الإنسان يقال يافعي أو اليافعي، فيتبادر إلى الذهن ذلك الشخص المنتسب إلى ذلك المكان، وفي هذه الدراسة سأحاول تتبع نسب هذا المسمى، وموقع تلك البلاد وحدودها المكانية، ومساحتها، وتضاريسها، وما تتميز به من مناخ، وتعداد سكانها، والتقسيم القبلي لهذه البلاد، وهو الأساس الذي ما زال الإنسان اليافعي يتعامل وفقه ويتعارف بوساطته، والتقسيم الإداري في تلك البلاد بعد الاستقلال من الاستعمار الخارجي (البريطاني) وما شهدته من تحولات تتبع التحولات التي شهدتها الدولة في عدة مراحل، ولمحة موجزة وسريعة عن الحياة الدينية في تلك البلاد منذ أقدم الأزمان حتى اليوم، فضلاً عن الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وخصوصياتها في تلك البلاد، وسأذكر أهم المواقع الأثرية التي ما زالت قائمة حتى اليوم بانتظار مزيد من التنقيب والدراسات فيها، وما تشهده بلاد يافع من

السنة، يميل إلى البرودة شتاءً، وهوؤها منعش عليل، لا أثر فيها لريح السَّموم التي تهب في الصحاري، وتهطل الأمطار فيها صيفًا. والسهل الساحلي، وهي منطقة السهل الجنوبي(جعار والحصن والرواء وباتيس)، ومناخها حار صيفًا، معتدل في باقي الفصول، ونسبة الرطوبة فيها عالية، وتهطل الأمطار فيها شتاءً

العوازل) بمحافظة أبين، ومن الغرب ردفان وحاملين(بلاد الأجدود) والضالع، وبشكل عام تمثل يافع الجهة الشمالية الشرقية لمحافظة لحج، والغربية لمحافظة أبين وتنقسم يافع إلى قسمين رئيسيين: يافع الساحل ويافع الجبل، وهناك تقسيم آخر، هو: يافع بني مالك (يافع العليا) ويافع بني قاصد (يافع السفلى)

السكان:

لا يوجد تعداد يشمل جميع من ينتسب إلى يافع؛ لأن أبنائها تفرقوا في بلدان كثيرة، وقد بلغ سكان من يعيش في منطقة يافع الجبلية في تعداد 2004م قرابة 300000 نسمة، وهذا التعداد لا يشمل أهل يافع الذين يتبعون مديرية حبيلا جبر في لحج، ولا الذين في عدن وخنفر وزنجبار(أبين) وحضرموت وباقي المناطق التي شملها التعداد في هذا العام، فإذا أضيف إلى هذا العدد سكان بلاد يافع الذين في خنفر بمحافظة أبين، والذين يتبعون حبيلا جبر في لحج، فإن العدد سيتجاوز 400000 نسمة على أقل تقدير، في ذلك الوقت، قبل عشرين عامًا

التقسيم القبلي في بلاد يافع:

تنقسم بلاد يافع إلى قسمين رئيسيين، هما: يافع بني مالك(يافع العليا) ويقع معظمها في محافظة لحج حاليًا، ويافع بني قاصد(يافع السفلى) ويقع معظمها

مساحة بلاد يافع وتضاريسها ومناخها:

لا تقل مساحة يافع عن 3500 كم مربع، وتنقسم بلاد يافع إلى أربع مجموعات تضاريسية، هي: السهل الساحلي الجنوبي(يافع الساحل) وأهم بلداتها: باتيس، والحصن، والرواء، وجعار. والسلسلة الجبلية الجنوبية والغربية، وهي تشكل معظم بلاد يافع الجبل. والهضبة الوسطى(لبعوس حاليًا)، والهضبة الشمالية(الحد). وهذه مجموعها تُعدُّ أقصى امتداد للجبال الغربية من الجزيرة العربية، التي تُعرف لدى الجيولوجيين بالدرع العربي، ويسمونها العرب(جبال السَّروات)، وهذه المنطقة الجبلية تنحدر ارتفاعاتها كلما اتجهت جنوبًا، ويتراوح ارتفاع الجبال في يافع تدريجيًا عن سطح البحر بين 500 م _ 2500م، وتعد قِمَّة جبل مُرَّ أرفعها إذ يبلغ ارتفاع هذه القمة 2520م فوق سطح البحر وتنقسم بلاد يافع إلى منطقتين مناخيتين، هما: المرتفعات الجبلية، وتشمل معظم بلاد يافع، ومناخها معتدل جاف في معظم



مبانى قديمة في يافع

ومما سبق يتضح أنه يوجد في يافع عشرة من مكاتب، والمكتب عبارة عن مجموعة قبائل متحالفة مجتمعة على شيخ واحد، فمشيخة مكتب كلد في أهل العطوي في قرية العلاء في أعلى وادي سرار في مديرية سرار بمحافظة أبين، ومشيخة مكتب السعدي في أهل العمودي في قرية (مربان) شرق القارة معقل سلطان يافع بني قاصد (العفيفي) في مديرية يافع رصد محافظة أبين، ومشيخة مكتب يهر في أهل بن سبعة في قرية (المُقَيصرة) من وادي حمومة في مديرية يافع رصد محافظة أبين، ومشيخة مكتب اليزيدي في أهل البطاطي في قرية (الخضراء) في مديرية يافع رصد بمحافظة أبين، ومشيخة مكتب الناخبي في أهل الكهالي في وادي العرقة في مديرية سباح محافظة أبين، ومشيخة مكتب الموسطة في

في محافظة أبين حاليًا، ويتكون كل قسم من خمسة مكاتب، وينقسم كل مكتب إلى عدة تقسيمات، ويشتمل كل قسم على عدة قبائل، ومكاتب يافع بني مالك، هي: الموسطة، والضُّبي، والمفلحي، والحضرمي، والبُعسي. ومكاتب يافع بني قاصد، هي: الكلدي، واليهرري، والسعدي، واليزيدي، والناخبي. وكان في كل قسم سلطان، وعلى رأس كل مكتب شيخ، ويأتي بعدهم في المرتبة رؤساء القبائل أو الأفخاذ أو الخَمَوس... ويسمون العقَّال، وسلطان يافع بني مالك في (آل هرهرة) في قرية المحجبة بلبعوس الداخلة في حدود مكتب الضُّبي، وسلطان يافع بني قاصد في (آل العفيفي) في قلعة القارة المطلة على سوق رُصد من الشمال وسوق السعدي من الشرق

في السلم والحرب، ويكون الغرم واحد عند المتحالفين في الدماء والأموال وغيرها، فيشتركون في دفع ما يتعرض له المتحالفون من خسائر كبيرة لا يستطيع شخص واحد بمفرده أن يدفعها، وظلت يافع وما زالت محافظة على هذا التحالف، لكن بصورة متطورة فيشترك لاسيما الميسورين في تنفيذ الأعمال الكبيرة، ويقومون بدفع نصيب كل مكتب فيما يتعرضون له من خسائر كبيرة، لا يستطيع شخص أو قبيلة تحملها، وكذلك في تنفيذ بعض المشاريع العامة التي يفترض أن تقوم بها دولة، كبناء المدارس والطرق (شهدت يافع مؤخرًا ما يعرف بثورة الطرقات فنفذت مشاريع عديدة بهذا الاتجاه، كانت تحتاج إلى دولة لتنفيذها)، ومساعدة المحتاجين لاسيما أصحاب الأمراض المستعصية التي تحتاج إلى متابعة علاجها خارج الوطن، وعدة نشاطات إنسانية على طول الوطن وعرضه

التقسيم الإداري لبلاد يافع:

كانت يافع تتعارف وتتعامل فيما بينها ومع غيرها بحسب التقسيم القبلي المشار إليه سابقًا، ثم بحسب التقسيم المكاني فيها (العليا والسفلى)، وبعد الاستقلال مباشرة، واعتماد التقسيمات الجديدة: محافظات ومديريات، أصبحت يافع في عهد جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية تُسمى (المديرية الغربية) من المحافظة الثالثة (أبين)، وعاصمتها مدينة (جعار)، ثم عدل التقسيم في وقت لاحق، فصارت

أهل النقيب السُّعَيْدي في قرية (القُدْمة) مديرية يافع لبعوس محافظة لحج، ومشخة مكتب الضُّبِّي في أهل بن عاطف جابر في قرية (ذي صُرى) بمديرية يافع لبعوس ويقع جزء واسع من هذا المكتب في مديرية الحد محافظة لحج، ومشخة مكتب البُعْسي في أهل الضُّبَاعِي في قرية (الهَجْر) في مديرية يافع لبعوس محافظة لحج، ومشخة مكتب المفلحي في أهل بن يحيى في (الجُرْبَة) في مديرية المفلحي محافظة لحج، ويقع جزء من هذا المكتب ضمن محافظة الضالع، ومشخة مكتب الحضرمي في أهل بن غالب في قرية (الشُّبْر)

وينقسم كل مكتب إلى عدة تقسيمات اتبعت طريقة المئامنة وهي طريقة التقسيم الحميري القديم، بحيث يقسم كل مكتب إلى أرباع، أو أخماس، أو أسداس، أو أثمان، ويوجد في كل قسم، كما سبق الإشارة، عدة قبائل، وتتباين هذه التقسيمات من مكتب إلى آخر، فمثلاً، في مكتب يهر تسمى حُمُوس (جمع خميس)، وفي مكتب اليزيدي تسمى عَزَل (جمع عزلة)، وتسمى في مكتب السعدي فخائذ، وأرباع أو أثمان في مكتب الموسطة، وأسداس في الضُّبِّي، وأثلاث في المفلحي، وأنصاف في مكتب البعسي. ويمثل هذه الأجزاء في داخل كل مكتب ما يُعرف بالعاقل، وهذا تقسيم ذو طابع حربي، وله علاقة مباشرة بوحدة (المخضم والمغرم) المتعارف عليه عند القبائل، وهي معاهدة بين أفراد القبيلة الواحدة أو عدة قبائل متحالفة في الدم والهَدم، فيكون التحالف



أشجار البن في يافع

عام 1986م، وتضم ثلاثة مراكز، هي: رُصد، وسرار، وسبَّاح
وبعد عام 1990م تم توزيع يافع إلى ثمان
مديريات، أربع تتبع محافظة لحج، وأربع
تتبع محافظة أبين، على النحو الآتي
المديريات التي تتبع محافظ لحج، هي:
مديرية لبعوس، وعاصمتها سوق السلام.
ومديرية الحد وعاصمتها بلدة بني بكر.
ومديرية المفلحي وعاصمتها سوق القُرَاعِي.
ومديرية يهر وعاصمتها سوق يهر
والمديريات التي تتبع محافظة أبين، هي:
جزء كبير من مديرية خنفر وعاصمتها
جعار، ومديرية رُصد وعاصمتها سوق
رُصد، ومديرية سرار وعاصمتها سوق سرار،
ومديرية سباح وعاصمتها سوق سبَّاح

جعار ضمن المديرية الجنوبية في المحافظة
الثالثة (أبين). ولبعوس عاصمة المديرية
الغربية (يافع) ضمن محافظة أبين أيضاً
وفي بداية الثمانينات تم تعديل
التقسيم الإداري، وفيه توزعت يافع بين
محافظتي أبين ولحج، وأصبح ما يُعرف
بيافع بني مالك (يافع العليا) وجزء من
يافع السفلى (يهر) تابعاً لمحافظة لحج،
وتسمى مديرية (يافع لبعوس) وتضم مراكز:
لبعوس، والمفلحي، والحد، وفي هذا التقسيم
أصبحت يهر تتبع (المفلحي). والباقي مما
يعرف بيافع بني قاصد (يافع السفلى) تابعاً
لمحافظة أبين، وتسمى مركز (يافع رُصد)،
وهي تابعة لمديرية خنفر، ثم أصبح هذا
الجزء التابع لمحافظة أبين مديرية في أواخر



جامع أسعد علي، جامع أثري في معربان يافع

التسميات، حتى أصبحت بعض المديرية تحمل اسم المكتب، كمديرية المفلحي، ومديرية يهر، وظلت أسماء أماكن بارزة في بعض المكاتب تحمل اسم المكتب حتى اليوم، وتمثل أهمية كبيرة لأبناء المكتب، فيوجد في مكتب يهر وادي يهر أكبر أودية هذا المكتب وإليه نُسب، وسوق السعدي ضمن مكتب السعدي، ووادي ذي ناخب ضمن مكتب الناخبي الذي يُعدُّ أكبر أودية هذا المكتب وإليه يُنسب، وجبل اليزيدي ضمن مكتب اليزيدي، ويعزز ذلك الانتساب إلى المكتب حرص اليافعي على الانتساب إليه حين يخرج من بلاد يافع؛ لهذا نلاحظ العقارات والمحلات التجارية التي تحمل هذا الانتساب إلى المكتب في أكثر من مكان في هذه البلاد، وخارجها، فتجد فندق السعدي، ومحلات السعدي، والدكتور السعدي، والوزير السعدي، والقائد السعدي،

ويوجد جزء واسع من يافع يقع ضمن مديرية حبل جبر في محافظة لحج، وهذا الجزء من مكثبي كلد في يافع بني قاصد، والمفلحي في يافع بني مالك، وأصبح جزء من هذا المكتب (المفلحي) - خَلَّة، وشُكْع، وجبل حرير، ووادي مَرَات - يتبع محافظة الضالع

ومع وجود هذه التقسيمات التي لم تراعى التقسيمات القبلية السابقة، وبالأصح حاولت تذويبها في التقسيمات الجديدة، ومواكبة أبناء يافع لهذه التقسيمات ومعايشتهم ضمنها إلا أنهم ظلوا متمسكين بالتقسيمات القبلية السابقة، ويتعاملون وفقها متى ما كانت مصلحتهم فيها، لاسيما عند التعرض للخسائر الكبيرة أو القيام بالمشاريع الكبيرة، وعند التداعي للتدريس حول القضايا العامة، والدليل على تمسكهم بالتقسيمات القديمة استمرار تلك

والفنان السعدي، فهؤلاء وأصحاب هذه العقارات هم أناس من مكتب السعدي، ويحرصون على حمل وسم مكتبهم للتعريف بهم، رغم أنه لا توجد فخيذة بعينها داخل هذا المكتب توسم بهذا الاسم، وبالمثل تجد من المكاتب الأخرى في خارج بلاد يافع ينتسبون إلى مكاتبهم، وقد يكون الانتساب إلى يافع بشكل عام، ويظل هذا الانتساب رغم مرور الزمن وتعاقب الأجيال، وقد تجد من يشتهر بنسبه اليافعي، وهو لا يعرف بلاد يافع، ولم يحصل له أن زارها في حياته، وإنما الحرص على النسب إلى الأصل، وهذا مبدأ ثابت لديهم(الأصيل من لا ينكر أصله)

والفنان السعدي، فهؤلاء وأصحاب هذه العقارات هم أناس من مكتب السعدي، ويحرصون على حمل وسم مكتبهم للتعريف بهم، رغم أنه لا توجد فخيذة بعينها داخل هذا المكتب توسم بهذا الاسم، وبالمثل تجد من المكاتب الأخرى في خارج بلاد يافع ينتسبون إلى مكاتبهم، وقد يكون الانتساب إلى يافع بشكل عام، ويظل هذا الانتساب رغم مرور الزمن وتعاقب الأجيال، وقد تجد من يشتهر بنسبه اليافعي، وهو لا يعرف بلاد يافع، ولم يحصل له أن زارها في حياته، وإنما الحرص على النسب إلى الأصل، وهذا مبدأ ثابت لديهم(الأصيل من لا ينكر أصله)

الحياة الدينية في بلاد يافع:

دانت يافع بالعقائد اليمينية الحميرية القديمة قبل الإسلام... سواء منها الأديان الكتابية التوحيدية أو الوثنية، ولما جاء الإسلام أسلم أهل يافع في زمن الرسول (صلى الله عليه وسلم)، طواعية، ووفد إليه بعضهم ضمن قبيلة(ذي رُعَيْن) الحميرية وانتشرت في يافع المذاهب الفقهية السُّنية، وإن كان غير معلوم المذهب الذي ساد فيها قبل القرن الخامس الهجري، إلا أن عامة الفقهاء في المناطق المحيطة بها كانوا من أهل السُّنة الجماعة، ويتمذهبون بالمذهبين: الحنفي والمالكي.. لكن بدءًا من القرن الخامس الهجري انتشر المذهب الزيدي في اليمن الشمالي، والمذهب



اللبس التقليدي الذي تزين به المرأة في يافع

الناس يحترمونهم ويعتقدون فيهم البركة وبسبب انتشار الجهل والغلو في الصالحين رتب الناس لقبور بعض الصالحين مواسم للزيارات بقصد التوسل والتماس البركة وقضاء الحوائج عندها، وبنوا عليها القباب المخصصة، وما لبث هؤلاء _ كغيرهم من القبائل العربية المجاورة _ بعد ذلك أن اعتقدوا بأولئك المقبورين الخوارق، وصرخوا لهم ما لا يليق إلا بالله من دعاء وذبح ونذر وغيرها

وكانت طائفة من اليهود (أهل الذمة) تتردد على يافع، تأتي من أماكن أخرى، فتعيش بين الناس بسلام، ويعملون في صياغة الذهب والفضة والبناء، وقد هاجرت من يافع وغيرها عام 1366هـ _ 1947م، بإيعاز وتنسيق من بريطانيا، واجتمعوا في عدن، وهجروا منها إلى فلسطين في عملية عُرفت

من بلاد يافع، ومسجد باسمه كان عامراً في حوطة الشحر بحضرموت وشهدت يافع في القرن العاشر الهجري دعوة صوفية ذات مرجعية عليوية حضرمية، بسبب البعوث التي بعثها مولى عينات، لطلب أهل يافع لهم؛ ليعلموا أهلها، ويقوموا بإصلاح ذات البين عند نشوب النزاعات القبلية، ويتولوا القيام بالأعمال الشرعية من إبرام للعقود وكتابة للوثائق، فضلاً عن جمع العشور والنذور المتعهد بها؛ لترسل إلى سادة (عينات)، وتفرق أولئك السادة والفقهاء في بلاد يافع، وبنوا الأربطة والمساجد، وكانوا يتعمدون السكن عند حدود المكاتب والقبائل، فتحول موضع سكنهم إلى (حوطة) يحرم فيها القتال، وإذا حدث نزاع بين فريقين سارعوا بحمل راياتهم في التدخل للتوقيف والصلح، وكان

وتحرير الوثائق، وتعليم القرآن الكريم، والقراءة، والكتابة في المعلمات (الكتاتيب)، وكانت الفتاة محرومة تمامًا من أي حظ في التعليم إلا فيما ندر وفي منتصف القرن الماضي بدأ تأسيس المدارس النظامية الحديثة، فأنشئت مدرستان في يافع الساحل، إحداهما: في جعار، والأخرى في الحِصْن، وفي مطلع الستينيات أنشئت مدرسة صغيرة قرب قرية العَلَاة في وادي سرار، بمكتب كلد، وفي عام 1963م أنشئت جبهة الإصلاح اليافعية مدرسة في لبعوس، ثم تسارع تأسيس المدارس فيما بعد بجهود أهلية في الغالب، وما زالت تلك الجهود الأهلية حتى اليوم تنشأ بين حين

حينها بـ(بساط الريح) أما اليوم فيافع، ولله الحمد، جميعها على مذهب أهل السُّنة والجماعة، وتتمذهب بالمذهب الشافعي، والمساجد في كل قرية، وتقام خطب الجمعة في كل مكان، وكذلك العيدين، وغيرها من الفروض الدينية، واختفت تمامًا زيارات القبور والتبرك بها، وأصبحت قصصها في ذمّة التاريخ، ومواضعها آثار دالة على حياة القدماء الذين سكنوا بتلك الأماكن

الحياة الثقافية في يافع:

كانت الأمية غالبية على أبناء يافع، باستثناء بيوت السادة والفقهاء والقضاة الذين توارثوا الصفة الرسمية في الفتوى،

في الاحتفال بالموروث اليافعي في قلعة القارة



(الزامل) ويؤدي على إيقاع الطبول والمرافح في الحرب، وفي الشّواعة التي تذهب برفقة العريس لإحضار العروس إلى بيت زوجها، وعند استقبال تلك الشواعة، ويكون الإيقاع الغنائي المطرب في مجالس الطرب والرقص الشعبي في الأعراس وغيرها من المناسبات التي فيها فرح وسرور، والإيقاع المصحوب بالتفاؤل في مواسم الخير، وقدم المسافر والعائد المنتصر من الحرب، واللحن الحزين المؤثر عند سفر المحبوب، وزواج الفتاة والحال أيضاً في الاختلاف في الرقص، فرقص الرجال يختلف عن رقص النساء، والرقص في الحرب يختلف عنه في الأعراس والمناسبات الاجتماعية التي فيها الفرح والسرور، وتؤدي بعض الرقصات بشكل ثنائي أو جماعي، ومن الرقصات الرجالية: البرّعة (وتسمى الحفّة) وتؤدي مع إظهار السيوف والجنابي اليافعية وتحريكها في الأيدي وتكون عادة مرافقة السير في الطريق، والرقصة الرجالية وتؤدي بإيقاعات راقصة جميلة محكومة في مكان واحد، والسفيخ وهي رقصة أكثر خفّة وحركة وسرعة وتؤدي في مساحة دائرية أوسع مما تؤدي فيها رقصة الرجالية، ومن الرقصات النسائية: النسوانية والشوبلية، ولا يوجد في أنواع الرقص اليافعي تكسر ولا تميع ولا هزّ لأعضاء الجسد..

أما الفنون البصرية واليدوية من رسم، ونقش، وزخرفة، ونحت، فقد وظفها اليافعيون في فن العمارة والبناء، فالبناء اليافعي تحفة منحوتة من الصخر، وفن قائم بذاته يتميز عن سائر أنماط البناء

وآخر مدرسة بهذه القرية أو تلك، وتوجد كلية التربية الجامعية في لبعوس تابعة لجامعة لحج، تأسست عام 1999م ضمن كليات جامعة عدن، بدعم مادي كبير من قبل رجل الأعمال عمر قاسم العيسائي (الله يرحمه)، وحالياً بداية تأسيس كلية تربية في يافع رُصد تتبع جامعة أبين

وعلى صعيد الإبداع الأدبي نجد التنوع في فنون الأدب في يافع بين الشعر، والقصص، والأساطير، والأمثال والحكم، ويعكس المنجز الإبداعي الأدبي في بلاد يافع صلابة الأرض وصعوبة الحياة فيها، وتقاليد الحياة القبلية، ففيه القوة والصلابة والحكمة والإيجاز ويُعدُّ يحيى عمر الجمالي (أبو مُعجِب)، وشائف محمد الخالدي (أبو لوزة)، وصالح سند اليزيدي، والشيخ راجح هيثم بن سبعة اليهري، والشيخ محمد ناصر مجمل الكلدي، أبرز الشعراء الشعبيين في تاريخ يافع الذين حفظ الزمان شعرهم، وتمّ نقله إلينا، فضلاً عن ما زال على قيد الحياة كتأبث عوض اليهري، ومحمد سالم الكهالي، وصالح غالب الشقي، وأولاد غالب السليمان محمد (أبوحمدي) ومحسن، وداعس، وصالح حنش سالم الحنشي وغيرهم كثير وعرف اليافعيون عدة فنون شعبية مارسوها في مناسبات خاصة، كالغناء في الأعراس، وحين تنفيذ بعض الأعمال كالبناء، وحرارة الأرض، ومواسم الحصاد، ورعي الأغنام، في الشعاب والأودية، في السلم والحرب. ويختلف الغناء في إيقاعه من حال إلى آخر، فيكون الإيقاع الحماسي السريع

NAJJI SABRI 2022

بيت يافعي في (الموحس)



د. نادر سعد عبادي بن حبوب العُمري صاحب المؤلّف الأشهر (الموسوعة اليافاعية) التي تتكون من ثمانية مجلدات في اثني عشر جزءاً، ألف إحدى عشر جزءاً منها مختصه بيافاع في بلاد يافع، وشاركه المؤلّف طارق بن سالم سعد المُوسطي وآخرون في تأليف الجزء الثاني عشر المختص بيافاع في حضرموت

الحياة الاجتماعية في بلاد يافع

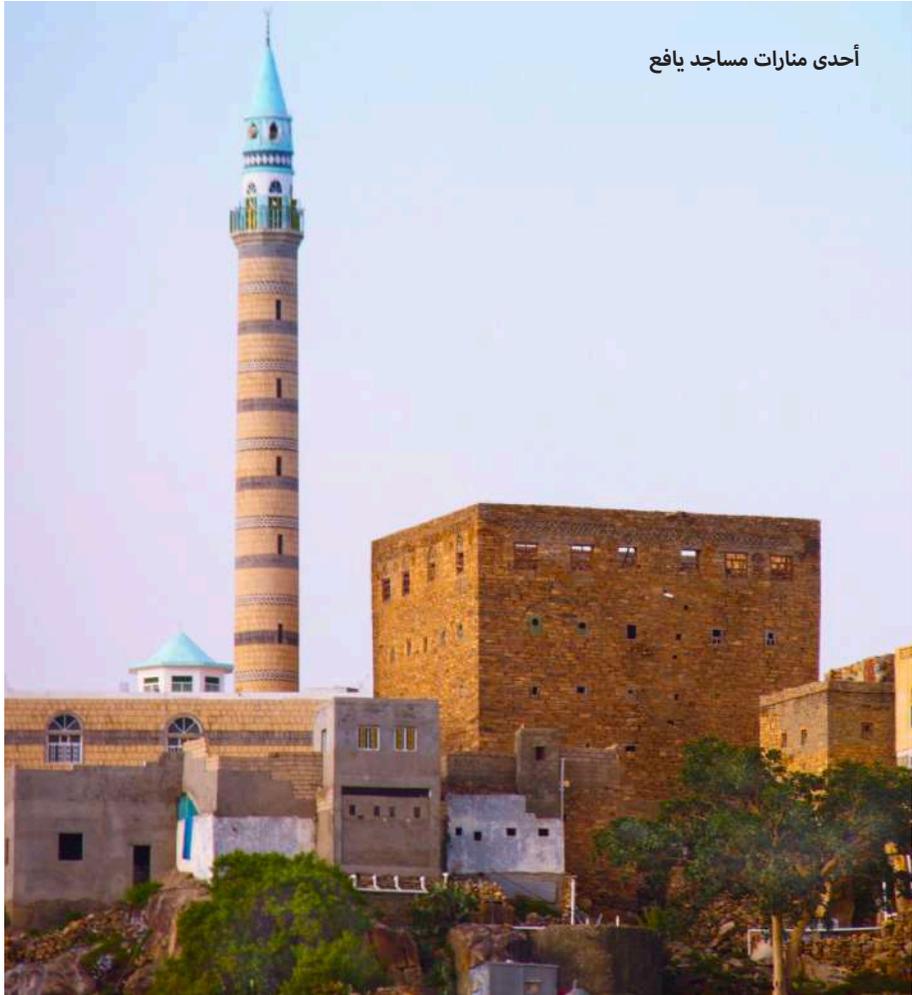
المجتمع اليافاعي مجتمع قبلي مترابط، بدءاً بالأسرة وانتهاء بالقبيلة، محكوم بالأعراف المستمدة من الشريعة الإسلامية، وتجارب الحياة وتراكماتها عبر الأجيال.. وعُرف عن اليافاعي الشجاعة والكرم، فهو جسور عند الخطوب، كريم مضياف لا يخفر ذمة من نزل به مُنشط، أو استجار به في مكروه، وقد وصف المؤرخ الهمداني أهل يافع بأنهم أنجد رجال هذه البلاد ويطلق على النظام القبلي في يافع: القَبَيْلة أو القَبُولِيّة، وهو الإطار الاجتماعي العام، وتنطوي كل مجموعة قبائل في مكتب، والمكاتب اليافاعية يجمع بينها وحدة المخصم والمغرم والداعي أكثر مما يجمع بينها رابط النسب، وكان الغريب يستجير بالقبيلة ويتحالف معها بعقد الأُخُوّة، ويلطلق عليه باللهجة اليافاعية (المُخُوّة)، فيصير هذا الغريب واحداً من أبناء القبيلة التي خاوها، له ما لأفرادها وعليه ما عليهم، وعندما يستجير مظلوم بإحدى القبائل ويدعوها إلى نصرته، يسمّى

في البلاد العربية، وهو قديم قدم الإنسان اليافاعي في أرضه، ورغم التأثر بأنماط البناء الحديثة، إلا أنه لم يفقد هويته وبصمته الخاصة، وهو الأرقى والأكثر تطوراً الذي سبق الهندسة المعارية في الجزيرة العربية كما تقول د. سلمى سمر الدموجي العراقية المنشأ والبريطانية الجنسية، الأستاذة بجامعة لندن، المختصة في فن العمارة

ويتخاطب أبناء يافع بلهجة متميزة تُعدُّ إحدى لهجات جنوب الجزيرة العربية الأصيلة، وتشابه مفرداتها وتراكيبها مع كثير من الظواهر اللهجية العربية التي حفظتها المعاجم اللغوية، وتختلف تفاصيل النطق ببعض الكلمات من مكان إلى آخر تبعاً لتأثير الجوار، أو البداوة، وأشار المؤرخ الهمداني إلى ارتباط لهجة (سرو حمير) بلغة حِمير القديمة، ويُعدُّ الأدب وفي مقدمته الشعر الشعبي أبرز مصادر التعرف على لهجة يافع فضلاً عن الدراسات المختصة في هذه اللهجة، إذ تشهد لهجة يافع، مؤخراً، اهتماماً من قبل أبنائها في توثيقها ودراستها، ويُعدُّ د. سند عبدالقوي اليهري الذي درسها في أبحاث أكاديمية في دراسته في الماجستير والدكتوراه فضلاً عن أبحاث أخرى يقوم بها خدمةً لهذه اللهجة، أبرز المهتمين باللهجة يافع، ويعدُّ د. علي صالح الخلاقي أبرز المهتمين بجمع الشعر الشعبي والتراث اليافاعي وتوثيقه ونشره، فضلاً عن أ. د. سالم عبدالرب السلفي الذي اهتم بإبراز بعض أعلام يافع في بلاد يافع وخارجها، وكذلك

فإن القبيلة التي يسكن في إطار نطاقها الجغرافي تسارع إلى نصرته والدفاع عنه وتجد المرأة اليافعة على مستوى الأسرة، شريكة للرجل في فلاحه الأرض وريها وزراعتها، وفي تربية المواشي والأغنام، وتقوم بجلب الماء والحطب، واحتياجات البيت من المواد الغذائية من آخر موضع توصل إليه تلك المؤن بوسائل المواصلات المختلفة،

بد(العروة)، فتقوم القبيلة بنصرته سلمًا أو حربًا ولم يكن التمايز الطبقي حادًا في يافع، ولم يكن احتقار بعض الأعمال والمهنة دافعًا إلى امتهان من يقوم بها، فهؤلاء يقدمون خدماتهم للمجتمع مقابل أجر مالي خاص جرت به العوائد، يأخذونه وهم معززون مكرمون، وإن اعتدي على أحد أهل الحرف



أحدى منارات مساجد يافع

فضلاً عن دورها المعروف ربة بيت

الحياة الاقتصادية في بلاد يافع:

كانت الزراعة من أهم المهن في يافع، وكانوا قديمًا إلى الاستقلال عام 1967م يعتمدون عليها كليًا في معاشهم، وفي حال الجفاف ينزح أهل يافع عن بلادهم إلى غيرها، ويُعدُّ هذا أحد تفسيرات حالات الهجرة لكثير من أهل يافع أفرادًا وجماعاتٍ إلى خارجها؛ فضلًا عن قلة المساحات التي لا يكفي منتوجاتها بسد احتياجات الزيادة المطردة في السكان؛ لهذا كانت وما زالت هجرة الإنسان اليافعي من بلاده باستمرار، بوصفها حلًّا لهذه المشكلة التي تعانيها بلاد يافع مع فائضها السكاني

ولأن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في يافع الجبل محدودة جدًا _ باستثناء منطقة الحد المستوية المسطحة فيها توجد أراضي زراعية واسعة _ فقد أقام أهل يافع الأراضي الزراعية منذ قديم الزمان بما يتناسب مع تضاريس بيئتهم، فأقاموا المدرجات الزراعية في رؤوس الجبال، وفي أحضان الشعاب المنحدرة، وفي بطون الأودية استغلالاً لهذه المساحات في تدبير الحياة...، وأهم المحاصيل الزراعية في يافع: البن، وهو من أجود الأنواع التي عرفتها الأسواق العالمية باسم (Afa Cafeey)، والحبوب (الذرة بأنواعها، والدُّخن، والدُّجر..)، وشجرة القات التي للأسف انتشرت زراعتها منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، ومما تتميز بزراعته بلاد يافع:

الورس، والهدس، الفرسك، والغرنوط، والخيار الشوكي الذي لا يوجد نظير له إلا بأمريكا كما قال أحد علماء النبات في جامعة عدن، ويوجد في يافع البلس (التين الشوكي) ومما يتميز به أنه مشاع لا يمتلكه أحد، ويوجد في يافع مختلف أنواع الأشجار المعمرة كالعلب (السدر) الموعغل في القدم ذات الارتفاعات العالية التي قد تصل إلى أكثر من خمسين مترًا، والتولق والأثل، والأثب، والقرظ، والضببان، والقتاد، والشبه (الطلح).. وتعتد الزراعة في يافع على مياه الأمطار؛ لذا أقام اليافعي منذ عصور قديمة أنظمة بديعة للري تتناسب مع طبيعة كل أرض زراعية من مساق للسيول وتُرع وخزانات مياه وسدود وغيرها، ويوجد فيها الصهاريح الطبيعية التي تحتفظ بالمياه، إلا أنها توجد في الجبال بعيدًا عن الأراضي السكنية والزراعية؛ لذا يستفاد منها بدرجة أساسية في سقي المواشي التي ترعى في تلك الجبال، ومع التطور الموجود عمل الإنسان اليافعي على الاستفادة من المياه في تلك المواضع في ري الأرض بواسطة الأنابيب أما السهل الساحلي اليافعي (أبين) ففيه الحقول والمزارع الواسعة التي ترتبط فيما بينها بشبكة ري حديثة من معابر ومحابس وترع ونحوها، وأهم محاصيله: القطن (العُطْب)، والموز والمانجو، والباباي، والفول السوداني (اللُّوز)، والسَّمْسَم (الجلجل)، والخضروات بأنواعها وقد عرف اليافعيون التجارة منذ القدم،

وهناك أماكن مخصصة للتسوق فيها أسبوعياً، فيجلب إليها السكان _ في اليوم المحدد من الأسبوع _ منتوجاتهم من المزروعات والمواشي والعسل وغيرها من السلع المنتوجة في بيئتهم، وكذلك البضائع المستوردة، ويأتي إليها التجار من خارج يافع لتسويق بضائعهم، ويقضي العُرف بحرمة هذه الأسواق فلا اعتداء فيها على أحد، وتثقل عقوبة المعتدي أو حتى محاولة الاعتداء فيها، وتكون قبيلة الشخص المعتدي أول من يقف أمام هذا الشخص المعتدي فلا تنصره، وتجبره على دفع العقوبة المحكومة عنده، ونتيجة حركة السكان والانتقال لاسيما من المرتفعات الجبلية إلى السهول وضاف الأودية، وتوافر المواصلات ونشاط حركتها وتعددها لاسيما بعد الاستقلال من الاستعمار الخارجي (البريطاني) اندثرت بعض تلك الأماكن، فلم يعد فيها حركة تسويق؛

لكنها ما زالت محتفظة بالاسم؛ كرهوة سوق الجمعة بجبل الصحراء في رخمة، وشعْب السُّوق في أسفل وادي نَحْرَة، وسوق حريض خلف جبل شعب في سرار، وشعْب السُّوق في مدانة بأعلى وادي مَعْرَبان، وسوق الرُّبوع في قرية مسجد النور... وظلت بعضها محتفظة بنشاطها الأسبوعي وظهرت مواضع أخرى، كسوقي السلام وأكتوبر في لبعوس اللذين يشهدان حركة تسوق شبه دائمة ويومية، وسوق رصد الذي كان يعرف بسوق الصَّوَّة في يوم السبت، وسوق سَبَّاح في يوم الأحد، وسوق رخمة في يوم الثلاثاء، وسوق سرار في يوم الأربعاء، وسوق السعدي في يوم الخميس، وسوق الصفأة يوم الجمعة...

وتتميز هذه الأسواق بالحركة النشطة والدؤوبة التي تبدأ من مغرب اليوم الأول بتوافد التجار إليها لاسيما البعيدين عنها،



سقف أحد المنازل القديمة في يافع، بخشب السدر (العلب)

بعض الأسواق من الماشية داخل يافع الجبل، فضلاً عن بعض أجزاء من يافع الساحل التي تتميز بتربية الدواجن أيضاً ويمارس اليافعيون المهن المختلفة حسب احتياجاتهم، فبرعوا في فنون العمارة، وتفنونوا في نحت الصخور، والبناء، وتوارثت أسر بأكملها بعض المهن، كالبناء _ الذي اشتهر به أهل الصلاحي في يافع بني مالك وعلى أيديهم بنيت وأبدعت أكثر حصون يافع وبيوتها الحجرية في الماضي والحاضر، وأهل بن عُرامة وبن رُبَّاح في يافع بني قاصد _ والنجارة، والحِدادة، والصياغة، والدباغة، والجزارة، والحلاقة

أهم المواقع الأثرية في بلاد يافع:

توجد في يافع كثير من المواقع الأثرية، وتتنوع بين قرى قديمة، وخرائب قرى مندثرة، وقلاع وحصون، وآبار قديمة، وماجل (سدود)، ومقابر، وغيرها ومن هذه المعالم:

1_ قرية دخان: توجد في مكتب كلد، في أعلى جبل قسبي، في منطقة شقصة، وتُعدُّ مدينة أثرية لم يعد يسكنها أحد، وتزخر بوجود العديد من المدافن، وبقايا أساسات مبان قديمة، وبقايا مبان متلاصقة بعضها ببعض، ويوجد فيها مواحس عديدة (حفر صخرية تستعمل لدهس الحبوب وطحنها)، ويبدو أن لها سوراً وبابين، ويوجد داخلها مسجد قديم مبني بأسلوب هندسي بديع تزين جدرانه بعض الزخارف والعقود

وبدء تنظيم مواضع عرض سلعهم في السوق حتى تصبح جاهزة في اليوم التالي، ويبدأ التسوق فيها بتوافد المتسوقين من القرى مع الساعات الأولى من يوم التسوق، وتستمر حركة التسوق والنشاط فيها إلى وقت الظهر

وقد شهدت أسواق يافع ازدهاراً وتطوراً يتمثل في توسعها ووجود فيها كل الاحتياجات، فتوجد فيها محلات الجملة والتجزئة في مختلف أنواع السلع والمواد التموينية والاحتياجية للإنسان، والمراكز والمولات الواسعة، كسوق جعار الذي لا حاجة للتعريف به، ويعد مول(يافع)، و(المحمل1) و(المحمل2) في سوق أكتوبر بلبعوس أبرز المعالم التجارية في يافع الجبل حالياً

وقد برز من أهل يافع تجار كبار ورجال أعمال وأرباب مال داخل البلاد وخارجها في دول الخليج العربي وغيرها من بلدان العالم وقد كان الحرص في يافع على امتلاك المواشي وتربيتها، إلا أن موجات الجفاف قد أدت إلى تناقصها، إذ كان أهل يافع إلى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي يحرص كل بيت على امتلاك بقرة على الأقل وجمال وحمار، وبعض الأغنام التي تكفي بحاجيات الاستهلاك في البيت، وتنفيذ بعض الأعمال كحراثة الأرض، و جلب المـؤون واحتياجات البيت، وتُعدُّ مديرية سبَّاح حالياً وجزء من مديرية سرار هي المواضع التي تتم فيها تربية الماشية وتغطية بعض احتياجات

ولم يعد هناك من يقبر فيها، كمقبرة الشام في صَافِح الدِّيَام، ومقبرة الصَّافِحَة التي تعبد عن الأولى بمسافة أقل من 500م، في وادي شعب الحنشي الواقع في مديرية يافع رصد، وقد تعرض جزء واسع من المقبرة الأخيرة لجرف السيول خلال السنوات القليلة الماضية

5_ توجد مآجل (سدود) قديمة جداً في عدة جبال ومواقع أخرى لا يعلم من أنشأها، كماجل العرقوب في جبل غراب بالصفاء، وماجل دار مَخْرَق في جبل شعب، وماجل في فرعة الماغل في (فَلَج) إحدى قرى منطقة الحنشي

6_ توجد كثير من المساجد القديمة، تعود إلى عصور مختلفة، وتشهد ببراعة القدماء في المعمار، مثل: مسجد الحقب، ومسجد النور، ومسجد بني بكر، ومسجد الشيخ عبدالقادر الجيلاني وغيرها

7_ تتناثر في قمم يافع نقوش كثيرة مكتوبة بخط المسند، وبعضها رسوم ومخربشات أوسانية..

8_ توجد آثار أسوار حدودية مبنية بالأحجار الكبيرة تمتد فوق بعض السلاسل الجبلية لمسافات طويلة..

9_ توجد كثير من المدافن (المخازن المنحوتة في الصخور) التي عادة ما تتجمع بأماكن متقاربة قرب

معالم القرى القديمة ودخلها، وتستعمل لخزن الحبوب

الجميلة، ويوجد خارج السور في الاتجاه الجنوبي الغربي سد كبير يتسع لكميات كبيرة من مياه الأمطار، وهو مبطن بخرسانة النورة، وتوجد طريق من أسفل الجبل حتى هذه القرية في قمة هذا الجبل، على شكل مدرج مرصوف بالحجار الكبيرة، وتمتد هذه الطريق من أسفل جبل قصبي إلى أعلاه على شكل سلم حلزوني، وتتناثر على جوانب الجبل عدد من المباني القديمة وآثار المساجد والسدود

1_ قلعة القارة: وهي قلعة دائرية حصينة في أعلى جبل يرتفع 2000م فوق سطح البحر، ولا يوجد لها إلا مدخل واحد من الجهة الشمالية، وكانت فيها السلطنة العفيفية، في يافع بني فاصد، وفيها قرابة 25 حصناً مبنية بالأحجار الجيرية البيضاء، ومساجد ومدافن ومآجل

2_ قلعة المحجبة: وهي قلعة حصينة تقع في جوانب جبل وعر، تحيط به جبال عالية، وكانت فيها سلطنة آل هرهرة، في يافع بني مالك، وتوجد فيها حصون كثيرة

3_ خربة هديم قطنان: خرابة كبيرة تقع في هضبة الحد، كان فيها قصور لأقيال ذي خولان من آل ذي رعين، ومعبد يعود إلى القرن الرابع قبل الميلاد، وعُثر فيها على عدة نقوش مكتوبة بالخط القتباني المسند، ومثايل، وقطع أثرية أخرى

4_ توجد عدّة مقابر قديمة (عامية)، لا يعلم من هم المقبورون فيها، بالقرب من آثار مساكن لا يعلم من سكنها هي الأخرى،

المهرجان التراثي في بلاد يافع:

هذه المهرجانات تحرص المكاتب في حضورها على شكل مواكب، فيدخل موكب كل مكتب إلى ساحة الاحتفال وهم مرددون الزوامل ويرقصون البرعات اليافعية الأصيلة

ينفذ في يافع مهرجان سنوي للتراث يبدأ تدشينه في اليوم الرابع من أيام عيد الأضحى في مديرية يافع رصد، في قلعة القارة، معقل العفيفي سلطان يافع بني قاصد (يافع السفلى)، وفي هذا المهرجان يتم استعراض الموروث الثقافي والشعبي في يافع، وتشهد مديريات يافع الأخرى مهرجانات عيادية تراثية مماثلة لاستعراض موروثها خلال أيام العيد، ففي تاسع أيام العيد يكون المهرجان في الهَجْر بلبعوس، وفي اليوم العاشر يكون بين المحاور الموسطة، وفي اليوم الحادي عشر (الختامي) يكون في الملفحي. ويعقد مهرجان عيد الأضحى المبارك أكبر المهرجانات التي تقام في يافع، ويتم تدشين أكبرها في اليوم التاسع للعيد في منطقة (الهَجْر) بلبعوس، وتحرص القيادة السياسية في الجمهورية على المشاركة والحضور في هذا المهرجان، ممثلة بالرئيس أو من ينوب عنه، ويشهد هذا المهرجان حضوراً من مختلف المحافظات، ويتم في هذه المهرجانات عرض الموروث اليافعي _ المادي والمعنوي _ بمختلف أشكاله في جميع المجالات من الرقص والغناء والزوامل والطعام واللبس والأدوات القديمة التي استعملت في مختلف أوجه الحياة، ويحرص الجمهور على الحضور بالزي اليافعي الأصيل، مع الجنبية اليافعية ذات الوضعية الخاصة المميزة عن غيرها من وضعيات تلك الأسلحة في لبسها، وفي

_ المراجع:

1. _ عادات وتقاليد الزواج وأغانيه في يافع، د. علي صالح الخلاقي، مركز عبادي للدراسات والنشر، الجمهورية اليمنية _ صنعاء، ط1، 1427هـ _ 2006م.
2. _ فنون العمارة الحجرية في يافع، د. علي صالح الخلاقي، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ط1، 2015م.
3. _ معجم أعلام يافع، د. سالم عبدالرب السلفي، ط2، 1434هـ _ 2013م.
4. _ الموسوعة اليافعية، تأليف نادر سعد عبادي بن حبوب اليافعي، إشراف محمد بن سالم بن علي جابر، دار الوفاق للدراسات والنشر، الجمهورية اليمنية - عدن، ط1، 1436هـ _ 2015م.
5. _ يافع في عهد السلطنتين، ج1، السلطنة العفيفية (سلطنة يافع السفلى)، د. محمود علي محسن السالمي، دار الوفاق للدراسات والنشر، الجمهورية اليمنية - عدن، ط1، 1435هـ _ 2014م.

(*) باحث في مركز البحوث التربوية،
واكاديمي في جامعة عدن

(المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية)

د. مولود زائد الطيب

مقدمة:

الساعية إلى إجراء تحويلات عميقة في مختلف مستويات التشكيل الاجتماعي في العديد من البلدان، وإذا كان المجتمع المدني هو مجموعة القيم والأعراف التي يقبلها المجتمع المنظم على نحو سلمي طوعياً، وهذا القبول الطوعي هو بالضرورة نتاج للثقافة الأم من جانب ثم نتاج أيضاً لثقافة قائمة بذاتها تتركز حول العمل الطوعي العام، ووفقاً لهذا القول فإن المجتمع المدني يشمل كل المنظمات والتجمعات المدنية غير الساعية إلى السلطة والتي تتوسط بين الأفراد والدولة (1)، ورغم أن مفهوم الديمقراطية في حد ذاته يثير إشكاليات عديدة من حيث المعنى والآليات والأهداف، إلا إن المتفق عليه هو أن الديمقراطية تعني سلطة الشعب، وعليه فإننا أمام تساؤل مهم وهو: إذا كان الشعب الذي يشكل الدولة الديمقراطية بكامله يمارس السلطة، وهو نفسه من يشكل المجتمع السياسي في إطار الدولة، فلماذا لا يتحول المجتمع كله إلى مجتمع مدني؟، أي كيف نفرّق بين المجتمع المدني وغير المدني؟، ونرى إن الجمعيات بمختلف تخصصاتها واهتماماتها الأهلية والخيرية والحرفية وغيرها تؤدي تلك الأدوار بشكل جيد إذا ما أحسن إعدادها وتوظيفها، وبالتالي يتشكل المجتمع الديمقراطي الكامل وسوف نقوم بتناول هذا الموضوع في

ارتبط مفهوم المجتمع المدني بموضوع الديمقراطية ارتباطاً وثيقاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حيث نجد أنهما أصبحا متلازمين بشكل يوحي بأنه لا يمكن أن توجد دولة ديمقراطية دون وجود مؤسسات مجتمع مدني تعمل في إطارها، بل أننا نلاحظ أن الدولة تسعى إلى إنشاء أو المساعدة في إنشاء تلك المؤسسات التي تعطيها الصبغة الشرعية وتُعزز موقفها القانوني أمام المنظمات الدولية المختلفة، وللعملية بألياتها المتعددة وخاصة ما يتعلق بالتقدم التكنولوجي الهائل في مجالات عديدة وأهمها وسائل الاتصال دور بارز، مما سهل وصول المعلومة في أي مجال ومن أي مكان في العالم إلى أي مكان بكل يسر مما خلق ثقافة جديدة لدى الشعوب تسعى إلى نقل كل ما ترى أنه يعزز الحرية ويخلق المناخ الديمقراطي المطلوب

لقد أصبحت الإشارة إلى موضوع المجتمع المدني لازمة ضرورية في كل مناسبة تخص نقاش مشكلة الديمقراطية مثله مثل مفهوم العولمة، ونظراً لأن النقاش الدائر حول "المجتمع المدني" لم يظل أكاديمياً صرفاً، بل اتخذ طبيعة السياسة العملية الملموسة كما يرى البعض، فإنه يمكن القول إذن، أن مصطلح "المجتمع المدني" أصبح شعاراً تعبويًا لمختلف القوى والفئات الاجتماعية

عدة محاور على النحو الآتي:

أولاً: المجتمع المدني في الفكر الإنساني / النشأة والتطور:

رغم التأكيد على أن الاهتمام بالمجتمع المدني مفهومه العام أو الواسع لم يظهر إلا حديثاً خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة، إلا أننا نجد إشارات واضحة إلى هذا المفهوم منذ العصور القديمة وتحديداً بظهور أفكار أرسطو التي تلتها العديد من الأفكار التي تناولت بشكل أو بآخر الموضوع كجزء ذي قيمة في التفاعل الإنساني الذي انعكس إيجاباً على سلوك الأفراد المجتمعي، وبالتالي على النظام الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية المختلفة، حيث تشير أدبيات الفكر السياسي الإنساني إلى الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني دون أن تغفل الإشارة إلى الاختلافات التي كانت تطال التسمية من عصر إلى آخر ومن فكر إلى آخر. لقد استُخدم مفهوم المجتمع المدني منذ زمن بعيد في الفلسفة، فتحدث عنه أرسطو من خلال ما أسماه "olitikeo" Koinonia أي ذلك الفضاء الاستشاري المتميز عن الأسرة والشعب ولكن المتشابه مع الدولة، ولكن كانت فكرة المجتمع المدني في فلسفة أرسطو السياسية تختلف عن دلالاتها المتعددة منذ العصر الوسيط وحتى الفترة المعاصرة، فإن مقارباته الفلسفية لمفاهيم "الجماعة السياسية" و"الحياة المدنية" وطبيعة الإنسان، قد سمحت مع ذلك بإعطاء فكرة عامة عن الإرهاصات الفلسفية والسياسية الأولى لتشكل هذا المفهوم (2) عندما كتب أرسطو عن الـ

"Koinonia Politike" كان يعني جماعة سياسية، ولكن أصبح في التراجم اللاتينية "Civilis Societies"، ومنه جاءت تسمية المجتمع الأهلي أو المدني، والإنسان بالنسبة لأرسطو هو في أعلى مستويات نشاطاته المختلفة، حيوان سياسي، والمدينة (Po-lis) تمثل غرضه أو غايته بالمعنى القطعي، بعبارة أخرى المدينة ليست هدفاً خارجياً يحاول المرء الوصول إليه وإنما هي الإنجاز الذي يحقق تماماً الإنسان كحيوان سياسي، والـ Koinonia Politike هي جماعة ذات أسس أخلاقية وأبعاد سياسية معاً، وتتألف من مواطنين أحرار متساوين، وهي تعمل في ظل قوانين وقواعد تعتبر مجموعها إفصاحاً عن جملة من القيم هي روح الجماعة (3). إن ما وصل إلينا من أفكار وتوجهات ذات بعد نظري يؤكد على أن مفهوم المجتمع المدني، ليس كمصطلح، بل كدلالات وأبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية، وبالتالي كموروث ثقافي، انتعش وازدهر في الفترة التي يطلق عليها عصر النهضة والتنوير في أوروبا، تلك الفترة التي استغرقت حوالي ثلاثة قرون، أي من بداية القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، حيث انهار النظام الثيولوجي الذي كان قائماً على سلطة الكنيسة الكاثوليكية وتفرد رجال الدين بالسلطة باعتبارهم ظل الله في الأرض، ومجيء الكنيسة البروتستانتية التي انفتحت بشكل جيد على أفراد المجتمع، خاصة وأن العديد من العلماء والمفكرين يرجع مفهوم كلمة المدني بأنه مقابل الديني أو مقابل

ودلائل تشير إليه بوضوح، فإذا ما قارنًا بعض ما ذكره "ابن خلدون" في مقدمته الشهيرة عن الاكتساب مع الدور الذي يقوم به المجتمع المدني بشأن تطور الاقتصاد والنهوض بالتنمية، نجد الكثير من الإشارات المتوافقة التي تدل على عبقرية وبُعد نظر العقل العربي، حيث يقول ابن خلدون (... دوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في اكتسابها وتحصيلها، انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك، وعلى قدر الاعتداء ونسبته، يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب، فإذا كان الاعتداء عاماً في جميع أبواب المعاش، كان القعود عن الكسب كذلك.... وإن كان الاعتداء يسيراً، كان الانقباض عن الكسب على نسبته، فإذا قعد الناس عن المعاش، وانقبضت أيديهم عن المكاسب، كسدت أسواق العمران(4)، وفي إطار اهتمام "ابن خلدون" بالاجتماع الإنساني الذي يميز البشر عن غيرهم من الكائنات، اهتم بالعلم كظاهرة اجتماعية وأفرد له قسماً من مقدمته يُعدُّ أول كتاب في الاجتماع، وكان أول فصوله "في أن العلم والتعليم طبيعي في العمران البشري" كان يهدف من ورائه أن يبين بأن العلم جزء من تكوين المجتمع وأنه نابع من خاصية التفكير التي تفرد بها الإنسان عن غيره من الكائنات، وأن هذا العلم مرتبط ببيئة اجتماعية معينة وهي المجتمع المدني حيث تتوفر فيه وسائل نقل المعرفة وأدواتها وهو ما لا يتسنى توفره في المجتمعات التي تعيش حياة البداوة معتمدة على

العسكري أو مقابل السياسي، ويُعد منظرو العقد الاجتماعي رواد كلاسيكيون لتناول المفهوم في بداياته الحقيقية، عندما أكدوا على وجود الحالة الطبيعية التي عاشها الأفراد قبيل انتقالهم إلى المجتمع المنظم أو الدولة بمفهومها الحديث والتي تأسست نتيجة للتعاقد الذي تم بينهم . إذن فإن نظرية المجتمع المدني وإن تم تناولها في أفكار ونظريات العديد من الفلاسفة والمفكرين ومن أبرزهم الفيلسوف الاسكتلندي "آدم فرجسون" في كتابه (مقال في تاريخ المجتمع المدني 1767) و "توماس باين" في كتابه (حقوق الإنسان 1791)، فإن فكرة المجتمع المدني تبلورت لدى فلاسفة الثورة الانجليزية والفرنسية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ويشير "دينار شيخاني" (*) إلى أن النواة الأولى لنظرية العقد الاجتماعي ظهرت على يد الفيلسوف الانجليزي "توماس هوبز 1679-1588" وتطورت النظرية على يد مواطنه "جون لوك 1704-1632"، وقد تكاملت النظرية وبلغت صيغتها العلمية الكاملة على يد الفيلسوف الفرنسي "جان جاك رسو 1778-1712"، وينسب الكثير هذه النظرية إلى "روسو" كونه عرض هذه النظرية بوضوح معبراً عن آرائه وآراء من سبقوه بأسلوب ثوري رائع في كتابه الشهير (العقد الاجتماعي).

ويجب إلا يغيب عنا هنا الدور العربي الإسلامي في نشأة وتبلور مفهوم المجتمع المدني سواء كان ذلك حسب تسميته الحديثة أم كان ممارسة من خلال أبعاد

مكوناتها دولة ورعية(6)، فالمجتمع الإسلامي يقدر ويقدس العمل الفردي (فرد - جماعة) الذي يعمل لأجل الصالح العام ويسد حاجات الأفراد الذين لا تصلهم جهود الدولة (فالمسلم للمسلم كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً)، وبذلك فإن الشروط المحددة لفكرة المجتمع المدني قد جاء بها الإسلام ورسخها المجتمع الإسلامي المنظم أي الدولة الإسلامية في شكل طوعية تكوين التشكيلات الاجتماعية وانتظامها من خلال بناء مؤسسي يكون العمل من خلالها تطوعياً، وقد ارتبط كل ذلك بالعدالة والحرية والمساواة وصور الحقوق وأداء الواجبات

ثانياً: ماهية المجتمع المدني:

كان للتحولات الهائلة في الفكر السياسي الأوروبي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بعد الإطاحة بالنظام الشيولوجي القديم والتخلص من فكر أزمنة العصور الوسطى، دور بالغ الأهمية في ظهور نظام جديد أبرزت فيه على وجه الخصوص نظريات العقد الاجتماعي من خلال أفكار روادها "هوبز" و "روسو" ما أصبح يعرف بالمجتمع المدني والذي كان يُقصد به تلك المؤسسات الاجتماعية التي تقف على المسافة الفاصلة بين الفرد والدولة، حتى وإن اختلفت المفاهيم التي تناولت ذلك بين ما كان سائداً وما عرفه مفهوم المجتمع المدني في القرنين التاسع عشر والعشرين من تطور جنح به أحياناً في اتجاه المغايرة والاختلاف، ولا يعدو ذلك كونه نوعاً من التلخيص التجريدي لما عرفته كل من (الدولة) و

الرعي وما يتبعه من تنقل وترحال، فما لا يختلف عليه اثنان هو أن المجتمع المدني أولاً وقبل كل شيء (مجتمع المدن) وأن مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهي إ ذات مجتمعات إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلون بها وينسحبون منها، وذلك على النقيض تماماً من مؤسسات المجتمع البدوي القروي التي تتميز بكونها مؤسسات (طبيعية) يولد الفرد منتمياً إليها، مندمجاً فيها، ولا يستطيع الانسحاب منها(5).

إن الدارس للتاريخ الإسلامي يلاحظ أن هناك حرجاً ومهنأً استقر لكل منها عرفها وأصولها حتى أصبح ذلك مقبولاً لدى القاضي والمحتسب في فض المشاكل المهنية، وكأنها نقابات ومنظمات مهنية لها قوانينها وضوابطها الملزمة للحكومة، وبهذا يتضح لنا أن نسبة المجتمع المدني إلى المدينة ليس للقرابة اللغوية فقط، ولكن لأن المدينة ليست مكاناً اجتماعياً وإنما هي الميدان الذي تتبلور فيه الجماعة بأي نوع كان لأن الانتساب إلى الجماعة لا يعني انتماء إلى دولة، وبهذا يمكن أن نجد في (الأمة) و(الجماعة) أسس ما نسميه بلغتنا المعاصرة (المجتمع المدني) أو(مؤسسات الأمة) التي يجب أن تتمتع بالاستقلالية لتأسيس الحقوق على مقاصد الشريعة وبما يحقق ترسيخ مقدمات الواجب، إذ إنه ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، أو درجه ضمن فروض الكفاية التي تشير إلى قواعد التوجيه والالتزام بالجماعة لإقامة مؤسسات تسد حاجة الأمة بكل

- لا بد للمجتمع المدني من إطار تنظيمي يقوم أساساً على التراضي بين مكوناته.

- إن يسود المجتمع نوع من الثقافة المدنية، أي تقبل الآخر واحترام وجهة نظره وأن يسود التسامح والتعاون والإدارة السلمية عند تناول الموضوعات الخلافية. لقد ركزت بعض التجارب التي قام بها السلوكيون على دراسة التنظيم غير الرسمي ذلك التنظيم الذي يتكون بين الأشخاص وبعضهم البعض ولا يصدر بقرار رسمي أو أن يكون للإدارة العليا دخل فيه، إن منطلق السلوكيون لا يركز على كيفية تصميم المنظمات ولكن على ديناميكية المنظمات في الممارسة العملية(9)، وقد أوضحت تجارب (هاوثورن) التي أجريت بين عامي 1927 و1932م في مصانع شركة "وسترن إلكتروك" في مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تأثير بعض المتغيرات المادية على إنتاجية الأفراد المشاركين في التجارب، وجود تغيير جديد وهو الروح المعنوية للعمال ومدى الانسجام والوئام القائم بين المجموعة العاملة، مما يؤكد أن مؤسسات الدولة التي يقيمها النظام الرسمي، يتكون في إطارها نظام اجتماعي بالإضافة إلى أنها نظام متين وإن هذا النظام الاجتماعي يحدد أدوار أو معايير لسلوك الفرد تختلف عن أدوار ومعايير التنظيم الرسمي للمنظمة، حيث تلعب الجماعة غير الرسمية دوراً في تحديد اتجاهات الأفراد العاملين وأدائهم.

ورغم إننا نجد أثراً لمفهوم المجتمع المدني من خلال أفكار "أفلاطون وأرسطو" مروراً

(المجتمع) من تحول وتطور سواء من حيث البناء الداخلي أو الذاتي لكل منها، أو من حيث العلاقة التي تقوم بينهما فتكون من (الدولة) إرادة في السيطرة أو في الاحتواء وتكون من (المجتمع) نزوعاً نحو المزيد من الاستقلال والتميز عن الدولة ودعوة إلى التقليل من ثقل حضورها(7).

إن الاختلافات قائمة حول مفهوم المجتمع المدني كما هي غالباً بين العلماء والمفكرين عندما يتعلق الأمر بالمفاهيم والمصطلحات الإنسانية حيث تؤثر العديد من العوامل الذاتية والموضوعية في ذلك، والاختلاف الذي يصل في بعض الأحيان إلى التناقض ما هو إلا إثراء للموضوع محل البحث والدراسة، ويتضح ذلك مما أسلفنا في تعدد التسميات التي تشير إلى مفهوم المجتمع المدني حيث يذهب البعض إلى إطلاق المجتمع الأهلي عليه وهناك من يشير إلى ذلك باسم التنظيم غير الرسمي، وقد توجد اختلافات حول مفهوم المجتمع المدني ولكن يمكن أن نعتمد على شكل مبسط من المفاهيم الذي يصبح فيه المجتمع المدني عبارة عن مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة نسبياً تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح الأفراد أو تحقيق منفعة جماعية للمجتمع ككل، وهي في ذلك ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإرادة السلمية للتنوع والخلاف(8).

وبذلك فإن المجتمع المدني ينطوي على جوانب أساسية وهي

- مبادرات أهلية مجتمعية تقوم على أساس حرية الفعل الإرادي.

أوروبا إبان حكم الكنيسة الكاثوليكية، ذلك المجتمع السياسي الذي تحكمه القوانين تحت سلطة الدولة، إلا أن المعنى الأكثر شيوعاً الآن هو تمييز المجتمع المدني عن الدولة بوصفه مجالاً للجمعيات والمنظمات والمؤسسات الغير حكومية، حيث أطلق عليه "إدموند بيرك" الجماعات أو الفصائل الصغيرة، ويلاحظ عبد الباقي الهرمسي إن مفهوم المجتمع المدني قد مر بثلاثة أطوار من الظهور والاختفاء، ومن المد والجزر: طور أول، يقع بين الشطر الأخير من القرن الثامن عشر ونهايات القرن التاسع عشر (كان للمفهوم صولة وحضور في الفكر السياسي والاجتماعي)، وطور ثانٍ، منذ قرابة قرن كامل (آل فيه الأمر بالمفهوم إلى الضمور والاختفاء)، وطور ثالث، وهو الثلث الأخير من القرن العشرين (ويصح أن يوصف بطور الانتعاش ومعاودة احتلال صدارة النقاش السياسي) (10). وتعرّف الأمم المتحدة المجتمع المدني ممثلاً في المنظمات غير الحكومية بأنه مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي، ويتمحور عملها حول مهام معينة ويقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة، وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتطلع الحكومة على شواغل المواطنين، وترصد السياسات وتشجع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي، وهي توفر التحليلات والخبرات وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر، فضلاً عن مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقات الدولية، ويتمحور عمل بعض هذه المنظمات حول

بـ "هوبز" و "لوك" و "روسو" وغيرهم من رواد الفكر الغربي الحديث مثل "كانط" و "هيجل" و "ماركس" و "لينين" و "غرامشي" إضافة إلى من تناول هذا الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر أمثال "أوجست كونت" و "سان سيمون" و "توكفيل" و "ماكس فيبر"، إلا إنه دخل في سبات طويل لم ينتعش فيه المفهوم إلا حديثاً حيث عاد هذا المصطلح بثوب فضفاض وآفاق واسعة نرى إن للعوامة دور بارز في ذلك نظراً لانتشار مفاهيم بارزة مثل الديمقراطية والحرية والعدالة وحقوق الإنسان للحد من تسلط الدولة، مع استفادة الدولة من ذلك تفتيس الاحتقان والتوتر السائد بين قطاعات المجتمع مما يخلق - إلى حد ما - التوازن في علاقة الدولة بمواطنيها واستقرار نظام الحكم السائد

ثالثاً: قراءات في مفهوم المجتمع المدني:

أشرنا سابقاً إلى إنه من الصعب أن نجد تعريفاً دقيقاً ومتفقاً عليه للمجتمع المدني، إلا إن هناك مرتكزات أساسية يعتمد عليها كثير ممن تعاملوا مع الموضوع وتشكل قاسماً مشتركاً بينهم ما يعطي مصداقية وقبول لدى المتلقي سواء المتخصص أو غيره، ونحاول هنا أن نشير إلى مجموعة من التعريفات التي اجتهد أصحابها في وضع إطار فكري معرفي لمدلولات المجتمع المدني، حيث تجدر الإشارة إلى أن المعنى الأصلي لمفهوم المجتمع المدني هو (المجتمع السياسي) تمييزاً له عن المجتمع الثيولوجي الذي كان قائماً زمن القرون الوسطى في

التوجه إما هو من أهم التقاليد التي كانت العرب تعمل على إرسائها في الحياة الاجتماعية منذ زمن بعيد، ولذلك فهو ليس غريباً عنا وإمّا من صلب البنية الاجتماعية العربية قديماً وحديثاً (12). ويذهب حسنين إبراهيم إلى أن مفهوم المجتمع المدني يقع في دائرة المفاهيم التي لا يمكن الفصل بين مؤشراتها الكمية ومؤشرات الكيفية على نحو دقيق، وإن الفصل بين النوعين من المؤشرات يتضمن قدراً من التعسف، حيث إن المؤشرات الكيفية تتضمن عناصر قابلة للقياس الكمي، كما إن بعض المؤشرات الكمية قد يكون لها جوانب كيفية، ولذلك قد يكون من الأدق الحديث عن الجوانب الكمية والكيفية لمؤشرات المجتمع المدني، ويمكن القول أن مفهوم المجتمع المدني يشير إلى (مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة دينامية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة) (13).

أما عويد فقد أشار في مقال له بعنوان: دلالات المجتمع المدني ومعانيه، بأنه ليس هناك مفهوم ثابت كمعطى وحيد أوحد، صالح في معانيه ودلالاته لكل زمان ومكان، فالمفاهيم هي عادة تاريخية بامتياز وذلك انطلاقاً من أن: كل تعريف هو بالضرورة تحديد، والتحديد يعني الثبات، والثبات هو الجمود والموت بذاته، ويرى أن المفهوم

مسائل محددة من قبيل حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة. ويشير سيف الدين إسماعيل إلى أن مفهوم المجتمع المدني هو (مفهوم مأزق) ذو مرجعية غريبة، منقول إلى الواقع العربي، وهو في خبرته مفهوم أيديولوجي، يرتبط باتجاهات مختلفة كما تتبناه مدارس مختلفة، وهو مضطرب المعاني، صعب التكيف، كما أنه ليس محل اتفاق، وهو مفهوم منظومة يستدعي سيلاً من المفاهيم الغريبة، وهو مفهوم حضاري يرتبط أو هكذا أريد له بالمشروع الحضاري والنهضوي التحديثي، وهو أيضاً مفهوم نسبي، وهو وفق تعبير البعض مفهوم نظري إجرائي (11)، ذلك كله يوحي لنا بأن التعامل مع هذا المفهوم (المجتمع المدني) دون قيد أو شرط يُعدُّ سذاجة، وعدم قبول التعامل معه تهرباً من فك الارتباط الفكري الذي ليس لنا أن نتجنبه بشكل كامل وحاسم، وذلك يدعونا إلى دراسة مستفيضة لهذا المفهوم الذي وُلد في إطار فكر المجتمعات البرجوازية والعلاقات الرأسمالية الظالمة والصراع الطبقي الذي يميز تلك المجتمعات. في حين نجد بيننا من يناقش مصطلح (المجتمع المدني) كونه مصطلحاً له دلالاته التي تحتل أكثر من احتمال، فهو حسب رأيه مصطلح غني بالدلالات والأبعاد، ومن أهمها كونه يراد به تغريبه عن العقل العربي وعن بنية المجتمع العربي، ليقف الإنسان العربي ضده ويعمل على إعاقة تحقيقه كونه يأتي من الآخر الذي لا نتفق معه ولا نثق به، ومن جهة أخرى فإن المجتمع المدني حسب هذا

الأساسية للمجتمع المدني كما تطور في الغرب الرأسمالي الصناعي، في حين وجود بعض التكوينات الاجتماعية التي تعتمد على أسس موروثية ويظل دورها في النظام الاجتماعي ثانوياً ومحدوداً (15)، ويمكن طرح بعض المؤشرات للتعامل مع مفهوم القوى والتكوينات الاجتماعية بوصفها أحد مقومات المجتمع المدني، ومنها الحجم العددي لتلك القوى والتكوينات القائمة على أسس حديثة تتعلق بالإنجاز، ودرجة تبلورها الذي يدل عليه مدى وعي أعضاء هذه التكوينات بالانتماء إليها، كذلك درجة التضامن الداخلي بين أفراد هذه التكوينات، حيث إن تكوينات ومؤسسات المجتمع المدني قادرة على التصرف في شئون أفرادها بكل حرية واستقلالية ما يعني قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطاتهم بعيداً عن التدخل المباشر للدولة

رابعاً: المجتمع المدني والدولة:

ظهر الاهتمام بموضوع الدولة في الحضارات القديمة؛ إلا إن الاهتمام بها كان على اعتبار إنها من أهم المؤسسات السياسية الموجودة في المجتمع لم يظهر جلياً إلا في عصر النهضة والتنوير عندما بدأ العقل الإنساني يتحرر من هيمنة النظام الديني الكنسي وأصبح يمارس المعرفة بشكل علمي موضوعي حيث بدأ البحث عن شكل جديد لنظام السلطة السياسية في المجتمع فهاجم (مكيافيلي) السلطة الدينية ورأى أنها عقبة كأداء في طريق وحدة إيطاليا السياسية كما سار أيضاً على نفس الدرب

مرتبط بتاريخ نشأته وسيرورة هذه النشأة و صيرورتها، فهو مرتبط بالمشكلات (الصراع والتفاعل الاجتماعي) التي كانت مطروحة عند نشأته ومجموعة الرؤى والأفكار التي لازمتها حيث يأتي مفهوم المجتمع المدني وفق هذه المعطيات على أنه تحالف أو مجموعة من التحالفات الاجتماعية التضامنية، نقابة، حزب، منظمة، جمعية خيرية، واجتماعية أو ثقافية... الخ، لها أهدافها ومصادر تمويلها وطموحاتها ومصالحها المحددة بناء على طبيعة المشكلات المادية والفكرية، حالات الصراع والتفاعل الاجتماعي والإيديولوجي التي تعيشها المرحلة التاريخية المحددة أيضاً من جهة ثانية (14)، ومما لاشك فيه إن البناء الاجتماعي وتكويناته الداخلية في إطار الجماعات البشرية يتيح بدرجة كبيرة مجالاً لنمو الوعي داخل تلك الجماعات بما يحقق مصالح خاصة وعامة من خلال إدراك غايات وأهداف مشتركة تسعى مجموعات من الأفراد الذين تشغلهم تلك المصالح والأهداف والغايات للوصول إليها وتحقيقها، ويشير مفهوم التكوينات الاجتماعية إلى مجموعات بشرية تجمعها روابط خاصة، تضي عليها قدرأً معيناً من التضامن الداخلي بين أفرادها، وتجعلهم مهيين للسلوك الجماعي طبقاً لهذه الروابط وهذا التضامن سعياً وراء تحقيق مصالح خاصة بهذه المجموعة، وقد تكون بعض تلك المصالح عامة — كما أسلفنا — تهم كل فئات المجتمع، ومن هذا المنطق فإن التكوينات الاجتماعية التي تقوم على الأسس المتعلقة بالإنجاز تعد من المقومات

العلاقات التي يجب أن تسود لتحقيق الصالح العام الذي يُفترض إنه يسعى إليه كل من المجتمع المدني بمؤسساته الطوعية الجماهيرية والدولة بمؤسساتها القانونية بما يحقق التقدم والتطور، لذلك فإن الخوض في شرعية بناء أو وظيفة أي منها إنما يرسخ الشد إلى الخلف والتأخر وذلك ما لا يرضيه المجتمع الراشد الذي يسعى لمواكبة التطور الذي تشهده المجتمعات المتقدمة، وإذا أُعترف للدولة الحديثة باستقلالية مؤسساتها عن المجتمع، فهذا لا يعني تبعية المجتمع لها، بل يعني وجود حيز واسع لحراك مجتمعي مستقل عن الدولة، والتميز بين المجتمع المدني كمجال عام والدولة كمجال عام آخر، لا يعني أن العلاقة بينهما هي علاقة نفي وانفصال، أو أن المجتمع المدني هو نتيجة هدم أو تراجع الدولة أو زعزعتها، بل هو نتيجة العلاقة بين المجتمع والدولة، وهو كما يرى (مونتيكيو) وليد قوة الدولة التي توازن بها قوتها وتحدد بها صلاحيتها، فالمجتمع المدني ليس الالة دولة، وإنما هو شرط وجود الدولة مثلما أن الدولة هي شرط وجوده أيضاً. عندما تتناول العلاقة القائمة بين الدولة بشكلها المتعارف عليه ومنظمات المجتمع المدني ونحاول تفسيرها بشكل تحليلي استناداً إلى الموروث الثقافي والفكري خاصة في الوطن العربي، يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى بأن التناقض يسود هذه العلاقة التي تبدو غير متكافئة، حيث إن أساس تكوين الدولة الذي يرجعه البعض إلى قوة خارجية عن طريق معاهدات (سايكس- بيكو 1916) ودول

أصحاب نظرية العقد الاجتماعي ومن جاء بعدهم، حتى أصبحت الدولة تعد من أهم المنظمات السياسية الموجودة في المجتمع ولا يمكن مقارنة أهميتها وسيادتها بأهمية وسيادة أية منظمة أخرى لسلطتها العليا التي تمارسها مع الأفراد والمنظمات ونظراً للوظائف التي تقدمها لأفراد المجتمع (16)، وقد أخذ مفهوم الدولة ولزال الكثير من اهتمام علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والقانون والإدارة وغيرهم، ويعكس ذلك مدى الأهمية القصوى التي توليها المجتمعات للدولة باعتبارها نظام سياسي قانوني شمولي يتعدى شكل نظام الحكم ليقوم بالعديد من المسؤوليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تهم المواطنين. (17) حيث إن المجتمع المدني بمنظوماته المتعددة وأغراضه المختلفة التي تصب في إطار تحقيق آمال وطموحات أفراد المجتمع يُعد ميداناً رحباً لممارسة الحرية التي ينشدها الأفراد إما هرباً من بطش الدولة أو معالجة لأوجه القصور والتقصير في مجالات عديدة أو ما إلى ذلك، وعلى هذا الأساس فإن علاقة الدولة بالمجتمع المدني عادة ما تدور في إطار محدد تتضح معالمه عادة بمدى نظرة النظام السياسي لما تقوم به منظمات المجتمع المدني من جهود في مجال المحددات الاقتصادية والثقافية والأخلاقية والسياسية التي تحكم تفاعل الأفراد مع واقعهم الاجتماعي، مع الأخذ في الاعتبار تفسير منظمات المجتمع المدني للجهود التي تبذلها الدولة تنفيذاً للسياسات المرسومة، ويُعد ذلك أمراً مهماً لتحديد

الواقع الآن لا يترك مجالاً لعملية الاختيار بين قبول ورفض الفكرة بقدر ما يمكن أن توضع لها ضوابط وقوانين من أجل تنظيمها كي لا يحدث تداخل في حدود الصلاحيات، والهدف دائماً هو حرية الإنسان وكرامته

خامساً: دور المجتمع المدني في انجاز

المشروع الديمقراطي:

إذا ما سلّمنا بأن الأساس المعياري لبنية المجتمع المدني يكمن أصلاً في طوعية العمل والإدارة السلمية للصراع بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، فإن ذلك يؤكد على أن هناك علاقة وثيقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، وتهدف تلك العلاقة إلى إرساء دعائم الديمقراطية بشكل يضمن لأفراد المجتمع تحقيق العدل والمساواة ويكفل احترام حقوق الإنسان، حيث أن الديمقراطية نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصية الإنسانية ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شئونها، فالديمقراطية منجز حضاري وصل إليه الإنسان بعد كفاح مرير مع الجور والعسف والتسلط الذي مارسه عليه الحكام سواء كان ذلك إبان الدولة "الثيوقراطية" أو بعد قيام الدولة الحديثة بمكبلاتها الجمّة التي تستهدف السيطرة على مقدرات البشر، وحيث أن المجتمع المدني من خلال تنظيماته الطوعية التطوعية المستقلة عن الدولة يهدف إلى تقديم خدمات اجتماعية للمواطنين لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة في إطار الالتزام بقيم

الاحتلال التي سيطرت على الوطن العربي بعد اضمحلال قوة الدولة العثمانية (-1299 1924) لم يكن لقوى المجتمع العربي أي تأثير أو سيطرة عليها رغم أن بعض المنظمات التي أُنشئت كانت تحاول أن تحافظ على وجودها تحت كل الظروف السياسية، في حين إن بعض تلك الدول سمحت أن تكون هناك بعض منظمات المجتمع المدني القوية نوعاً ما، لذلك لم يكن غريباً أن تبلور الدولة عدداً من الأطر المتباينة الأهداف والوسائل للتعامل مع الجمعيات والمنظمات على نحو يجعل هامش الحركة الممنوح لها محكوماً بوجود قبضة إدارية قوية ومتداخلة وإن تباينت أساليب استخدام هذه الأطر كنتيجة لوجود عاملين أساسيين هما: طبيعة المناخ الثقافي والأيدولوجي السائد في المجتمع. مدى قدرة تلك الجمعيات على بلورة جانب قوي للمجتمع المدني ووضع صيغ أساسية تتوافق وخصوصية التشكيلات الاجتماعية في المجتمع. (18)

إن العلاقة بين الدولة السياسية بمؤسساتها القانونية ومنظمات المجتمع المدني مازالت بين دفع وجذب حيث يراها البعض علاقة تناقض وتنافر ما يدعو إلى عدم جدوى وجود تلك المنظمات لما تسببه من إخلال بالنظام العام للدولة، في حين يرى آخرون ضرورة وجود أطر تنظيمية تعطي منظمات المجتمع المدني الحق في مراقبة كل ما تقوم به الدولة تجاه المواطنين لتنبّه بل وتردع ما قد يظهد المواطن لتحقيق العدل والمساواة وضمان حقوق الإنسان، في حين أن

الذي يؤكد حتمية قيام منظمات المجتمع المدني ليصبغ على الدولة صفة الديمقراطية، وتشكل مؤسسات المجتمع المدني واحدة من الحلقات الرئيسة والفعالة في إحداث التغيير في المجتمع بما يساهم في تطور المجتمع وتقدمه حسب المنهج وأساليب العمل الذي تتخذه المنظمات تلك، سواء في تطور المجتمع أو تفعيل مشاركتها في صنع وتنفيذ القرار بما يساهم في تعزيز دورها بشكل فاعل، ويذهب البعض إلى أنه خلال العقود الثلاثة الأخيرة أخذ مفهوم المجتمع المدني حيزاً مهماً في مجال أدبيات السياسة، وارتبطت مكانته في الفضاء العام للدولة بالتحولات الديمقراطية فيها، ونشأت علاقة جدلية بين تطور المجتمع المدني وتطور الحالة الديمقراطية وبين نكوصهما أيضاً، فإذا تجذرت أسس الديمقراطية في الدولة قويت منظمات المجتمع المدني، والعكس صحيح، وتستند عملية التحول الديمقراطي في الدولة على أساس إبراز أهمية دور المجتمع المدني في صيانة الحريات الأساسية للمجتمع، ومن هذا المنطلق فإن هناك دوراً هاماً ورائداً يجب أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الدولة، وتتلخص بعض مهام تلك المؤسسات في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين الجماهير، وتوعية المجتمع بأفكاره وتشكيلاته المحلية وأطره الجماهيرية والنقابية بمزايا نظام الحكم الديمقراطي، ونشر ثقافة التسامح وقبول الآخر، وفضح الممارسات غير القانونية في مؤسسات الدولة. (20)

ومعايير الاحترام والتواضع والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، فإن جوهر دور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، ونشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات التي تؤكد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي الذي تتطلبه الحياة الحرة الكريمة للأفراد ومساهماتهم في بناء مجتمعاتهم. إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 عندما نظر إليه من زاوية الديمقراطية نرى بأنه يؤكد على "إن إرادة الشعب هي مصدر لسلطة الحكومة" (مادة 21 فقرة 3)، والمجتمع المدني يلعب دوراً حاسماً في الديمقراطية، وتصب مساهمته في الديمقراطية في مسارين

الأول: تسيير حركة المجتمع المدني للديمقراطية ومؤسساتها والثاني: وقاية المجتمع المدني للنظام الديمقراطي والعمل على تحقيق الرفاهية والتقدم حيث يتم تكريس التغيير في الدولة كاستجابة للقضايا الاجتماعية أولاً وحسب أولوياتها، وغدا المجتمع المدني خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين صوتاً قوياً في قاموس تطور البشرية وعاملاً مؤثراً في الديمقراطية (19)، وإذا ما كان المجتمع المدني بأبعاده المختلفة ووظائفه التي أضحت ضرورة حياتية لا بد منها، والدولة السياسية بمؤسساتها وقوانينها، صنوان متلازمان، فإن الديمقراطية هي القاسم المشترك

وفي الوقت الذي تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتتلور، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعا المدني التي تسعى بدورها إلى توسيع دعائم المشاركة في الحكم(21)، لذلك فإن طبيعة المجتمع المدني وبنيته الأساسية وما تقوم به منظماته من دور ووظائف في أطار بناء المجتمع الحر الديمقراطي، كل ذلك يعد أساساً متيناً لبناء قاعدة مهمة وبنية تحتية للديمقراطية باعتبارها نظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع الحديث.

ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصبح منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة في المجتمع بما تضمه من نقابات وتعاونيات وجمعيات أهلية وروابط ومنظمات نسائية وشبابية... الخ، حيث توفر هذه المؤسسات في حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربية ملايين المواطنين ديمقراطياً، وتدريبهم عملياً لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تتيحه لأعضائها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية من خلال التالي

- المشاركة التطوعية في العمل العام.
- ممارسة نشاط جماعي في أطار حقوق وواجبات محددة للعضوية
- التعبير عن الرأي والاستماع إلى الرأي الآخر والمشاركة في اتخاذ القرار
- المشاركة في اختيار قيادات المؤسسة أو الجمعية والقبول بنتائج الاختيار
- المشاركة في تحديد أهداف النشاط

ويؤكد بعض المفكرين على أن هناك صلة قوية بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، فالديمقراطية هي مجموعة قواعد الحكم ومؤسساته التي تنظم من خلالها الإدارة السلمية الصراع في المجتمع بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة، وهذا هو نفس الأساس المعياري للمجتمع المدني، حيث نلاحظ أن مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الشعبية، ورغم أنها لا تمارس نشاطاً سياسياً مباشراً وأنها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية، إلا أن أعضائها أكثر قطاعات المجتمع استعداداً للانخراط في الأنشطة الديمقراطية السياسية، وبالإضافة لهذا فإن الإدارة السلمية للصراع والمنافسة هي جوهر مفهوم المجتمع المدني كما استخدمه منظرو العقد الاجتماعي "هيجل"، و "ماركس"، و "دي توكفيل"، و "غرامشي" وغيرهم، وكل ما فعله مستخدمو المفهوم من المحدثين هو تنقيته أو توسيع نطاق مظاهره في المجتمعات المعاصرة المعقدة، ويلاحظ الدارسون والمراقبون أن تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي يرجع إلى غياب أو توقف نمو المجتمع المدني، وما يتبعه من تعزيز القيم الديمقراطية وازدهار ثقافة مدنية ديمقراطية توجه سلوك المواطنين في المجتمع وتهيئهم للمشاركة في الصراع السياسي وفق هذه القيم، ويمر الوطن العربي حالياً، حسب ما يرى الدارسون بعملية بناء المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في نفس الوقت، والصلة بين العمليتين قوية، بل إنها أقرب إلى أن تكون عملية واحدة من حيث الجوهر،

المجتمع المدني أيضاً في نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته التي ترعى وتنشئ الأعضاء على هذه القيم وتدريبهم عليها عملياً من خلال الممارسة اليومية. (23) إن هذا الدور المنوط بمنظمات المجتمع المدني وما يرمي إليه من تحقيق آمال وطموحات أفراد المجتمع والاستجابة لمطالبهم، ليس كما يتوهم البعض من أن يكون ذلك متناقضاً مع دور مؤسسات الدولة، بل يجب النظر إليه على أنه مكماً لها، حيث يساهم المجتمع المدني مع الدولة في تحقيق الأهداف العامة المتمثلة في تنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية بشكل ديمقراطي فاعل، ويضع القواعد والمعايير التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات بالشكل الذي يوفق بينهم رغم مطالبهم ومصالحهم المتنوعة والمختلفة بل والمتعارضة أحياناً، وذلك عن طريق توفير الوسائل السلمية للتعبير عنها ووضع البدائل المنطقية أمام السلطة السياسية لتحقيق أعلى درجة من التوازن بين الحقوق والواجبات الأمر الذي يَمكِّن من الحفاظ على الكيان الاجتماعي والنظام الاجتماعي العام

الهوامش:

- [1] د. درية السيد حافظ، السياسة الاجتماعية في عالم متغير، القاهرة، دار المعرفة الجامعية 2009م، ص 359.
- [2] د. سيدي محمد، المجتمع المدني والدولة، طرابلس، مجلة فضاءات، العدد المزدوج 20-19، 2005 م، ص 12.

وأولوياتها والرقابة على الأداء وتقييمه. (22) وبذلك فإن المجتمع المدني يقوم ببناء الديمقراطية على مستويين، أولهما ثقافي وتعبوي يتحقق من خلال نهوض مؤسساته بوظائفها الأساسية في المجتمع، وثانيهما دور تربوي يتحقق من خلال الممارسة الديمقراطية والتدريب العملي على الأسس الديمقراطية في الحياة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني. إن من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل التطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، وما يترتب على ذلك من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات، وهذه القيم في مجملها هي قيم ديمقراطية، من هنا فإن إشاعة الثقافة المدنية التي تمكِّن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة مهمة على طريق التطور الديمقراطي، حيث يستحيل بناء مجتمع مدني دون توفير صيغ سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقاً لقواعد متفق عليها بين جميع الأطراف، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الرأي والتعبير وما إلى ذلك، ومن ثم فإن دور المجتمع المدني في إشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطوير ودعم للتحويل الديمقراطي في نفس الوقت، ويتأكد دور

- [3] روبرت مابرو، المجتمع الأهلي في تاريخ الأفكار وفي التاريخ الأوربي، دور المنظمات في تطوير المجتمع الأهلي، عمان - الأردن، 2000م، ص 38
- [4] ابن خلدون، المقدمة، بيروت، دار الأرقم، 1999 م، ص 73.
- [5] جريدة الصباح، المجتمع المدني في الإسلام، العراق، 27 مارس 2009م.
- [6] د.كريم نجم خضر الشواني، المجتمع المدني في الإسلام، مؤتمر منتدى الفكر الإسلامي، كردستان، العراق، 2009م
- [7] سعيد بن سعيد العلوي، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (ندوة)، بيروت، ط2، 2000، ص 41.
- [8] د. درية السيد حافظ، السياسة الاجتماعية في عالم متغير، ص 362.
- [9] د. سيد الهواري، التنظيم، الهياكل والسلوكيات والنظم، القاهرة، مكتبة عين شمس، ط 4، 1988م، ص 19.
- [10] سعيد بن سعيد العلوي، مصدر سابق، ص 16.
- [11] سيف الدين عبدالفتاح إسماعيل، المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية (مراجعة منهجية)، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (ندوة)، مصدر سابق، ص 291
- [12] - وحيد عمر مطر، المجتمع المدني .. قراءة في الدلالة، طرابلس، مجلة فضاءات، العدد المزدوج 20، ص 44.
- [13] - حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص 694.
- [14] عدنان عويد، دلالات المجتمع المدني ومعطياته، شبكة المعلومات الدولية
- [15] حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سابق، ص 695.
- [16] د.إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط1، 1999 م، ص 295.
- [17] د. مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من أبريل، ط1، 2007 م، ص 149.
- [18] د. درية السيد حافظ، مرجع سابق، ص 367
- [19] د. جانبي فروقة، المجتمع المدني في ظل العولمة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8800، 2003م
- [20] سميح محسن، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي، مجلة أصوات، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2007م
- [21] د. سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون، التقرير السنوي 1993 م، ص 13.
- [22] د. أماني قنديل، إلى أي حد يمكن الحديث عن مجتمع مدني متطور في مصر؟ ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي في مصر، جماعة تنمية الديمقراطية القاهرة، 2 - 3 نوفمبر 1997 م، ص 3
- [23] عبدالغفار شكر، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية، الحوار المتمدن، العدد 1013، 2004 م
- * دینار شیخانی، كاتب وناشط في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني
- (*) منقول بقدر محدود من التصرف

إصدارات

أخطبوط ... مازال فينا ويستحکم بمصائرنا
إنه بقلوب وأذرع كثيرة تتعدى ما لدى
الأخطبوط(ص137)

وفي ذلك إشارة واضحة إلى رحيل المحتل
وعدم رحيله، فهو وإن رحل فقد كانت وما
زالت لديه أذرع كثيرة يستحکم من خلالها
بمصائرنا، وهذه رمزية جريئة من المؤلف،
سيما وذلك ما يتطابق الواقع قديما وحديثا
وحتى يومنا هذا.

ثانيا: السرد:

يظهر السرد في الرواية من خلال "الراوي"



أي أن الحكى يستند إلى راوٍ عاش تفاصيل
الحدث، والحكى في الرواية يمزج بين الواقع
والأحلام، أو بين الماضي والحاضر، مع نظرة
مستقبلية

استخدام المؤلف ضمير المتكلم الجمع
"نحن" في مواضع كثيرة من الرواية، الأمر
الذي يوحي بأن السرد جماعياً

(1)

_عنوان الإصدار: أحلام حي علوان.

(رواية)

_المؤلف: محمد علي محسن (*)

_تاريخ النشر: الطبعة الثانية - فبراير

2025

_ الحجم: 142 صفحة

_ الناشر: مؤسسة النيل والفرات للطبع
والنشر والتوزيع - القاهرة.

((عن مضمون الرواية))

أولاً: العنوان ورمزية الدلالة:

يتجلى للقارئ من خلال عنوان الرواية

"أحلام حي علوان" بوصفه أول

عُتبات النص امتزاج الخاص

بالعام، حيث يمكننا أن نحمل

عنوان الرواية وفقاً لاسم بطله

الرواية وأهم شخصيتها "أحلام"

وارتباطها بـ "حي علوان"، وهذا

مالم يكن المؤلف يرمي إليه،

وإن كان ذلك جائزاً من المنظور

البسيط، أمّا إذا نظرنا إلى العنوان

بعمق وحللنا رمزيته فإن "أحلام"

تصير رمزا للوطن وأحلامه، و "علوان" رمزا

للدخيل الغريب الظالم "المستعمر" الذي

يتحكم بمصير الوطن وأهله دوغماً رحمة أو

شفقة

وذلك ما تؤيده مواضع عديدة في النص

كقول المؤلف: (في الحالتين علوان مات ولم

يمت، غادر المكان ولم يغادر ... قيل إنه

وختاماً فقد كان لدى المؤلف مساحات واسعة في النص لاستخدام أسلوب الحوار بين الشخصيات إلا إنه لم يستغل تلك المساحات، وظل يستخدم أسلوب السرد، مع إن الحوار في الرواية بين الشخصيات يزيد متعة القارئ ويكسر رتابة الأسلوب السردى الممتد، كما إنه يُضفي على العمل مسحة بديعة من جمال))
(د.عباس الزامكي المحرر الأدبي للمجلة)

يعكس مشاعر وتجارب مجموعة من الأشخاص المرتبطين بـ "حي علوان". لا يخلو السرد من عناصر الحنين والغياب، فيتناول المؤلف فكرة الأمل والترقب، حيث يذكر النص "لم نفقد الأمل، فما زلنا نترقب ونتحين عودة أحلام". وهذا يشير إلى أن السرد يُعالج صراعاً داخلياً أو خارجياً بين "الماضي وأحداثه ورجاله" و"الغد الأفضل"، مما يضيف طبقات من التعقيد إلى الحكمة

ثالثاً: الحكمة:

القلب الأساسي للحبكة يدور حول شخصية "علوان" ذلك الدعي "ابن الزنا" الذي لا ينتمي إلى الحي "الوطن"، وتعامله مع القاسي مع سكان الحي "الحبشي، محفوظ، سلطان، أحلام" وغيرهم من شخوص الرواية، واستطاع المؤلف أن يُظهر قسوة ذلك الدخيل وبطشه ومكره بأهل الحي، وذلك الأمر وإن دام زمناً طويلاً فقد تمكن أبطال الحي لا سيما "جمعة وأحلام" من دق أول مسمار في نعشه من خلال كشف حقيقته وبالتالي تحطيم أسطورة ذلك المستبد الذي لم يكن أحد من سكان الحي يجرؤ على التحدث معه، ما بالك بالوقوف في وجهه.

وإجمالاً فإن المؤلف قد كان موفقاً في عرض عناصر الرواية من الاستهلال والتعريف بالشخوص ثم الانتقال إلى بسلاسة إلى الحكمة، إلا إن التوفيق جانبه قليلاً عند وصول لنهاية الرواية "حل العقدة"، حيث بالغ كثيراً في نهاية الوحش الآدمي علوان

قالوا عن الرواية:

رائعة هي قراءتك، وأروع منها تلك الروح التي التقطت جوهر الرواية ببصيرة نافذة. لقد لامست عمق "أحلام حي علوان" لا كحكاية عابرة، بل كمرآة لوطن منكسر، وأخلاق تتهامى، ووفاء يُقاوم كل ذلك السقوط
ما كتبته ليس مجرد انطباع، بل شهادة قارئ حقيقي أدرك أن القصة ليست عن "علوان" فقط، بل عننا جميعاً حين نصنع الطغاة ونتواطأ مع القبح خوفاً أو طمعاً
دمت قارئاً نبيلاً، يُنصف الأدب والفكرة.
اللواء. د/ سعيد الحريري.. كندا

.....

(* صحفي واديب يمنين صدرت له بالإضافة إلى هذه الرواية ثلاثة أعمال ابداعية روائية:

- _ رواية حقل الفواد 2007.
- _ رواية الشرق اشجان 2009.
- _ رواية عائدون 2022.

(2)

_عنوان الإصدار: ملائكة السيدة ماريَا
(رواية)

_المؤلف: عبد الفتاح إسماعيل الخضر (*)

_ تاريخ النشر: 2025- الطبعة الأولى.

_ الناشر: مكتبة خالد بن الوليد، صنعاء.

_الحجم: 210: صفحات، مقاس 14×20..

المحتويات:

احتوت الرواية بالإضافة إلى الإهداء
المكرس لروحي الشهيدين: عمر باطويل،



أولاً: الحكبة:

اعتمدت الحكبة على تقنيات أهمها:

1- التناوب: استخدمت هذه التقنية لتناوب الأحداث في الرواية، حيث بدأت الرواية بالمشهد الأول آلام ومخاضات ما قبل ولادة السيدة إلهام، لبدأ المشهد الثاني وصول السيد آرثر إلى العاصمة الكمبودية بونبونويه، ثم المشهد الثالث اللقاء الغرامي بين طاهر وساريتا. ثم ينقطع السرد ليستأنف المشهد الأول وهكذا..

2- التضمين: فالحكاية الأصل قد استوعبت حكايات فرعية تُحكي ضمنها.. فالحكاية الأصل رحلة السيدة ماريَا التخاطرية قد انفجرت إلى بؤر سردية فرعية من قبيل المناظرة (1) و(2)، وكذلك قصص الأطفال الدامية (تفاحة- بلور- مادلين- كريشنا)، وأيضاً مؤتمر الطفل الإنساني المعنون ب) الطفولة أولاً وأخيراً)

3- الحلم: تظافر الحلم واللاوعي والتخاطر في بوتقة واحدة للتعبير عن معاناة الطفلة كريشنا التي سردتها المعلمة بريتا لماريا وكوكب في الأجزاء (32-31-30) أثناء لقاءها بهما في بنجلور، وهنا يأتي قلق الحلم كونه جزءاً من الحقيقة، أن لم يكن هو الواقع الكابوسي نفسه...

ثانياً: الفكرة:

الرواية ذات طابع فلسفي بصيغة إنسانية، تحاith سرديتها ما يدور في هذا العالم من خراب، فالتخاطر عن بعد عالم من النقاء الروحي والصفاء الذهني والسلام النفسي

وأوجد عبد الرحمن، على 40 مقطعاً توزعت

على عدد من العناوين الداخلية، منها

_ الطفولة اولاً و اخيراً. _ المناظرة (1) _

المناظرة (2) _ الانتفاضة والعودة. _ الصفقة

الذهبية. _ الولادة..

* عن محتوى ومضمون الرواية:

السياسة والدين.
الوجود والماوراء.
الدين والعلم.
اللاهوت والفلسفة.
الحرب والسلام.
العقل والنقل.

خامساً: القضايا التي تناقشها الرواية:

تناقش الرواية قضايا كبرى من قبيل:
الإرهاب الفكري - تجارة الجنس - تهريب
السلاح - السلام العالمي وغيرها... وتطرح
تساؤل مصري، كيف يمكن أن يكون هناك
عالم يسوده السلام بعيداً عن الموت والشقاء
المركب الذي تعيشه البشرية... وقد يكون
الإجابة على السؤال الإشكالي في نهاية الرواية
(الولادة)، فالولادة رمزية لخلص الموجود
البشري لعالم أكثر نقاء وسلام... فالرحيل في
نهاية الرواية كان رحيلان، الأول: رحيل إلهام
إلى الأبدية البيضاء، والرحيل الثاني: سفر
طفلها إلى عالم المدينة الفاضلة مدرسة إثراء
بيئة الطفل

(*) روائي وناقد رئيس منتدي الحداثة
والتنوير الثقافي

.....

(3)

عنوان الاصدار : الحقل المحترق. (رواية)

_ المؤلف/الكاتب. ريان الشيباني(*)

_ تاريخ النشر: 2021

_ الناشر: دار خطوط وظلال

_ الحجم: 224 صفحة.

_ المحتويات.

تتكون الرواية من قسمين

المطلق بديلاً عن الأيدولوجيات والأديان
والمذاهب التي غدت مصادر لتغذية
الصراعات في هذا العالم

ثالثاً: الشخصيات:

حسب ما تستدعيه الضرورة السردية
انقسمت شخصيات الرواية إلى ثلاثة عوامل:-
عالم التخاطر ومثله:

ماريا الزعيمة الروحية لعالم التخاطر.

إلهام صاحبة الولادة القادمة.

ساريتا المعلمة والاختصاصية النفسية.

طاهر شريك ساريتا والمتمرد على

التابوهات

الأطفال (مادلين - بلور - تفاحة -

كريشنا)

الدكتور بديع والممرضة.

عالم المافيا:

السيد آرثر عراب الصفقات المشبوهة.

المهطراوي الرجل الأمني.

الأشكنازي رجل دين.

سكس - أفيون - بندق - تشليح

وغيرهم..

الدبلوماسية:

السيد عنان زعيم الخط الثالث.

رابعاً: الدلالات:

الرواية تبحث عن خلاص في عالم أعمى،
فالتخاطر رمزية للمدينة الفاضلة التي
يناضل من أجلها البشر، ويمكن أن نستشف
من هذا العمل الروائي الدلالات التالية
التي جاءت على هيئة جدليات منها



وتُدمج الرواية بين الخيال والواقع، مما يُبرز التناقضات الاجتماعية والسياسية في اليمن خلال تلك الفترة
 (* أديب. يماني. يكتب الرواية والشعر والقصة القصيرة

.....

(4)

*من المؤلفات القانونية للأستاذ الدكتور يحيى قاسم سهل صدر للباحث والأكاديمي ا.د. يحيى قاسم سهل (*19 مؤلفا قانونيا.. وذلك حتى اواخر عام 2024 . وسنقدم هنا....وتباعا عرض موجز لبعض هذه المؤلفات.

(1) المدخل لدراسة العلوم القانونية.)

نظرية القانون) نظرية الحق

صدر في القاهرة عام 1997

يتكون الكتاب من 358 صفحة. وتضمن قسمين رئيسيين هما: نظرية القانون، ونظرية الحق



رئيسين.

تتناول الرواية فترة تاريخية حساسة في اليمن، وهي أواخر الحكم العثماني وبداية ظهور الدولة المتوكلية، من خلال سرد متخيل يوازي الأحداث التاريخية لتلك الحقبة تدور الرواية حول شخصية (آق ديلك بك)، آخر والٍ عثماني على اليمن، الذي يُعين حاكمًا عسكريًا على بلدة "قدار" في ما يُسمى بـ(العربية السعيدة). تستعرض الرواية تفاصيل حياته منذ ولادته في ليبيا، مرورًا بتجربته في فرنسا، حتى وصوله إلى اليمن. تُسلط الرواية الضوء على الصراعات السياسية والاجتماعية في اليمن خلال تلك الفترة، من خلال تفاعل (آق ديلك بك) مع شخصيات محلية مثل أمير المؤمنين تاج الدين بن سراج وابنه عبدالمطلب ويتميز آق ديلك بك الوالي العثماني بشخصية معقدة، إذ يعاني من اضطرابات نفسية وازدواجية في أصوله العائلية، حيث وُلد من أم مسيحية وأب مسلم. تُعرض الرواية تفاصيل حياته الشخصية والمهنية، بما في ذلك تعيينه واليًا على اليمن أما تاج الدين بن سراج الدين الفاتح، فهو الحاكم المحلي ويسبغ عليه لقب (أمير المؤمنين)، وتتميز شخصيته بالاستبداد والفساد، ويُظهر الرواية كيف يتحول من قاطع طريق إلى ملك تعتمد الرواية على سرد غير تقليدي، حيث تتداخل الأزمنة وتُعرض الأحداث بترتيب غير زمني، مما يُضفي على الرواية طابعًا حديثًا. تُستخدم اللغة بأسلوب شاعري،



وهو مقرر الفصل
الاول السنة الأولى
لطلاب كلية الحقوق.
ج. عدن

(5) السهل في تاريخ
القانون اليمني

إصدار جامعة عدن
عام 2003

مقرر لطلاب السنة
الأولى، الفصل الثاني
كلية الحقوق، ج،
عدن



(6) فصل الموظف
العام: دراسة مقارنة.

_ صدر الكتاب عن
دار الصادق صنعاء
2006

الكتاب هو رسالة
الدكتوراه قدمها
الباحث لكلية

الحقوق جامعة الجزائر عام 2005. ونال
بها درجة الدكتوراه (مشرف جدا) اي مرتبة
الشرف الأولى...

.....

يتبع في العدد القادم

(*) استاذ القانون الغام كلية الحقوق
جامعة عدن.

.....



(2) ضمانات
تأديب الموظف
العام
في
تشريعات: اليمن،
العراق، مصر،
فرنسا

يتكون الكتاب
من 233 صفحة، وهو
عبارة عن رسالة

الماجستير تقدم بها الباحث إلي كلية
الحقوق-جامعة بابل_العراق عام 1998

(3) السهل في المالية العامة والتشريع
الضريبي اليمني

صدرت الطبعة الاولى عام 2000، عن دار
الشوكانى... صنعاء.



وهو كتاب جامعي
مقرر لمساق السنة
الرابعة في كلية
الحقوق جامعة
عدن، ويدرس
منذ الغام 2016 في
كلية الحقوق. ج..
الحدبدة، ويرس

ايضا في كلية الشريعة والقانون ج. الاحقاف
حضر موت

(4) السهل في تاريخ القانون.

إصدار جامعة عدن. عام 2001

يتكون من 193 صفحة

الناصية

مجلة "فكرية ثقافية"

تهدف إلى الإسهام في نشر فكر وثقافة المواطنة والمدنية وحقوق الإنسان، والتأصيل الفكري لقضايا المواطنة والدولة المدنية، وتشجيع الإبداع الأدبي بنشر الإبداعات الأدبية والثقافية للأدباء والمثقفين اليمنيين وغيرهم.

قواعد ومحددات النشر:

- تنشر مجلة «الناصية» الدراسات والأبحاث والمقالات والموضوعات التي:
 - _ تتسم بالعمق والدقة والموضوعية وتضيف جديداً للمعرفة.
 - _ تتلاءم مع قضايا ومجالات اهتمام المجلة وتوجهاتها وسياستها العامة.
 - _ تتناول المجلة القضايا السياسية من منظور فكري، وليس بالأسلوب الصحفي المباشر.

حجم المواد والموضوعات التي تنشر في المجلة:

- _ يشترط في البحث ألا يزيد حجمه عن «5000/6000» كلمة وألا يكون قد نُشر من قبل.
- _ يشترط في الدراسة ألا يزيد حجمها عن «4000/5000» كلمة.
- _ الموضوعات المترجمة «بحث، دراسة، تقارير»، عن لغات حية ينطبق عليها الشرطان المحددان أعلاه من حيث الحجم.
- _ يشترط في المقال ألا يزيد حجمه عن «1500/2500» كلمة.
- _ موضوعات عرض الكتب يشترط ألا يزيد حجمها عن «1500/2000» كلمة وألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من عامين، وبُستثنى من ذلك الكتب التراثية، وذات الأهمية والقيمة المعرفية العالية والهامة.
- * يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء تعديل في حجم الدراسات والبحوث والموضوعات في حالات معينة وفقاً لإمكانات النشر.
- * ترسل الدراسات والموضوعات إلى المجلة عبر بريدها الإلكتروني.

(mjltalnasy@gmail.com)

أو خدمة الواتساب

00967774782936 00967774106325 مطبوعة في ملف (word) مرفق بها اسم وعنوان الكاتب وعمله ومؤهله العلمي.

* تحتفظ المجلة لنفسها بحق إجراء قدرأ محدود من التعديل في الموضوعات التي تصل إليها بما يتلاءم مع أسلوبها في النشر، بالتنسيق مع الكاتب وموافقته.

* الدراسات والبحوث والمقالات، والنصوص الخ، التي ترسل إلى المجلة لا تُعادُ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر

*الموضوعات التي نُشرتُ في المجلة يحق لكاتبها إعادة نشرها في كتاب فقط، مع الإشارة إلى المصدر الأصلي للنشر

مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية

عنواننا:

_ عنواننا: اليمن. _ المقر الرئيسي، عدن.
_ هاتف: 02260082.
_ جوال: 00967777808724000967733171039
_ البريد الإلكتروني: amjdmwsst@gmail.com
_ رابط صفحة "مدونة" المؤسسة في الانترنت.
_ [https://www.facebook.com/100990208428465](https://www.facebook.com/https://www.facebook.com/100990208428465) /مؤسسة-أمجد-الثقافية-والحقوقية
_ الرئيس الدوري للمؤسسة، محمد عبد الرحمن.

هاتف + واتس: 00967777808724. واتس:
00967714367122
إيميل: abdm8626@gmail.com

1 - تعزيز التنمية الثقافية الشاملة، والمشاركة المجتمعية في التنمية الثقافية.
2 - نشر وتمية ثقافة المواطنة والمدينة وحقوق الإنسان.
3 - تنمية وتعزيز حقوق الإنسان الثقافية، وتعزيز أعمال وانشطة المناصرة للحق في التعليم، والحقوق والحريات الثقافية، وحرية الفكر والابداع.

تركز المؤسسة عملها في القضايا التالية:

_ قضايا التنوير والثقافة المدنية.
_ قضايا الحق في التعليم والثقافة.
_ قضايا الثقافة العامة، وتمية المواهب الإبداعية الأدبية والفنية.

*برامجنا الأساسية:

تؤطر المؤسسة انشطتها في برامج رئيسة تتصل بالتربية المدنية والمواطنة للشباب والطلاب. ونشر ثقافة السلام وحقوق الإنسان. و الأنشطة الثقافية العامة. كما تولي المؤسسة اهتماماً كبيراً للمطبوعات لما لها من أهمية في نشر وتمية الفكر والثقافة، ولذلك فهي:
_ تصدر مجلتنا هذه "الناصية"،
_ تسعى لنشر وإصدار مجموعة من الإصدارات تحت عنوان "الكتاب غير الدوري" تتصل بقضايا (التنوير، المواطنة، الدولة المدنية، التعليم والثقافة).
_ تعمل مستقبلاً على إصدار مطبوعة "مجلة" دورية خاصة بثقافة الطفل.

من نحن؟

_ مؤسسة أمجد الثقافية والحقوقية: هيئة مدنية_ أهلية_ نوعية_ ثقافية_ فكرية_ بحثية_ انسانية، غير حكومية، وغير ربحية، مستقلة وليست لها أية ارتباطات حزبية أو سياسية.
_ تعمل في مجال التنوير، والتنمية الثقافية، ومناصرة الحق في التعليم والثقافة، ونشر ثقافة المواطنة والمدنية وحقوق الإنسان.
_ تأسست بتاريخ 21/يونيو /2018م، وتم إشرافها وبدء ممارسة أنشطتها في 24/اغسطس/2020م

_ حاصل على تصريح التأسيس تحت رقم (297) صادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية،

أهدافنا ومجالات عملنا:

تهدف المؤسسة للإسهام في:

روح واهنة



عمل فني من تنفيذ م\ آيات مبارك